Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

وثيقة صادرة عن

البنك الدولي

للاستخدام الرسمي فقط

تقرير رقم: PAD5311

المؤسسة الدولية للتنمية

ورقة مشروع

حول

المنحة الإضافية المقترحة

بمبلغ 154.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (SDR)
(ما يعادل 207 مليون دولار أمريكي)

إلى

صندوق الأمم المتحدة للأطفال (اليونيسف)
وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح جمهورية اليمن

بشأن

التمويل الإضافي الثاني لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا

13 آذار، 2023

الحماية الاجتماعية والممارسة العالمية للوظائف
إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

تخضع هذه الوثيقة لقيود التوزيع الحصري، ولا يجوز استعمالها إلا لمن يتلقاها في إطار القيام بواجباته الرسمية. ولا يجوز بخلاف ذلك الإفصاح عن مضمونها ومحتوياتها إلا بتخويل من البنك الدولي.

أسعار العملة

(سعر الصرف الساري في 31 كانون الثاني 2023)

العملة الحالية = ريال يمني

250.20 ريال يمني = 1 دولار أمريكي

1 دولار أمريكي = 0.74 وحدة حقوق سحب خاصة (SDR)

السنة المالية

من 1 / كانون الثاني – 31 / كانون الأول

نائب الرئيس الإقليمي: فريد بلحاج

المدير القطري: مارينا ويس

المدير الإقليمي: نادر محمد

مدير الممارسة: أنوش بيزانيان

قائد فريق العمل: أندراس بودور

الاختصارات والمصطلحات

AF	التمويل الإضافي
APA	ترتيبات الشراء البديلة
BCC	الاتصال وتغيير السلوك
CBY	البنك المركزي اليمني
CEN	مذكرة المشاركة القطرية
CERC	مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
CfN	النقد مقابل التغذية
CfW	النقد مقابل العمل
COVID-19	مرض فيروس كورونا المستجد 2019 (كوفيد-19)
CT	التحويلات النقدية
ESF	الإطار البيئي والاجتماعي
ESCP	خطة الالتزام البيئي والاجتماعي
ESMP	خطة الإدارة البيئية والاجتماعية
ESPECRP	مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا
ECRP	مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FCDO	مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية
FCV	الهشاشة والصراع والعنف
FM	الإدارة المالية
FMFA	الاتفاقية الإطارية للإدارة المالية
FOREX	سعر صرف العملات
GBV	العنف القائم على النوع الاجتماعي
GCRF	الإطار العالمي للاستجابة للأزمات
GDP	إجمالي الناتج المحلي
GM	آلية الشكاوي
HACT	إطار النهج المنسق للتحويلات النقدية
IDA	المؤسسة الدولية للتنمية
IDP	النازحون داخليا
IFR	التقرير المالي المرحلي
ILO	منظمة العمل الدولية
IP	الشريك المنفذ
IPF	تمويل المشاريع الاستثمارية
IRG	حكومة معترف بها دوليا
ISR	تقرير عن أوضاع ونتائج التنفيذ
MCH&N	صحة وتغذية الأم والطفل
MENA	منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
MFI	مؤسسة التمويل الأصغر
MIS	نظام المعلومات الإدارية
MSME	المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر
OHS	الصحة والسلامة المهنية
PBA	المخصصات المستندة إلى الأداء
PC	دورة المدفوعات

PDO	الهدف الإنمائي للمشروع
PMT	تقييم الأحوال المعيشية
POM	دليل عمليات المشروع
PWD	الأشخاص ذوى الاحتياجات الخاصة
PWP	برنامج الأشغال العامة
SEA/SH	الاستغلال والاعتداء الجنسيين / التحرش الجنسي
SEP	خطة إشراك أصحاب المصلحة
SFD	الصندوق الاجتماعي للتنمية
SMED	برنامج تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر
SMEPS	وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر
STC	المجلس الانتقالي الجنوبي
SWF	صندوق الرعاية الاجتماعية
TPM	إشراف خارجي
TPMA	وكيل الإشراف الخارجي
UCT	التحويلات النقدية غير المشروطة
UN	الأمم المتحدة
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
WASH	المياه والصرف الصحي والإصحاح البيئي
WB	البنك الدولي
WBG	مجموعة البنك الدولي
WFP	برنامج الأغذية العالمي
YLG	برنامج ضمان التمويلات في اليمن
YR	ريال يمني

جدول المحتويات

أولاً. خلفية مرجعية ومبررات التمويل الإضافي 12
ثانيا. وصف التمويل الإضافي..... 17
ثالثًا. المخاطر الرئيسية..... 36
رابعًا. ملخص التقييم..... 38
خامسًا. خدمة معالجة المظالم - مشاريع وعمليات البنك الدولي..... 44
سادساً: جدول موجز بالتغييرات التي طرأت 45
سابعا: التغيير (التغييرات) التفصيلية 45
ثامنا. إطار النتائج والرصد..... 50
الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم..... 66

معلومات أساسية – المشروع الأصلي (مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا - P173582)

البلد	نوع الأداة	قائد الفريق
جمهورية اليمن	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	أندراس بودور

رقم تعريف المشروع	أداة التمويل	الوحدة المسؤولة	الوحدة الطالبة	مجال الممارسة (الرئيسي)
P173582	**تمويل المشاريع الاستثمارية**	HMNSP (9344)	MNC03 (1491)	**الحماية الاجتماعيو والوظائف**

الجهة المنفذة: **الصندوق الاجتماعي للتنمية، مشروع الأشغال العامة**

هل هذا مشروع مرتبط إقليمياً؟
لا

تعاون البنك/مؤسسة التمويل الدولية

لا

تاريخ الموافقة	تاريخ الإقفال	التاريخ المتوقع لانقضاء أجل الضمانات	تصنيف المخاطر البيئية والاجتماعية
17- كانون الأول - 2020	13 – كانون الأول - 2024		**عالية**

أساليب التمويل والتنفيذ

[ ] نهج برامجي متعدد المراحل	[✓] الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة
[] سلسلة مشروعات	[✓] دولة (دول) هشة
[ ] الشروط المرتبطة بحسن الأداء	[ ] دولة (دول) صغيرة
[ ] الوسطاء الماليون	[ ] وضع هش في بلد غير هش
[ ] ضمان مستند إلى مشروع	[ ] صراع
[ ] سحب مؤجَّل	[✓] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[✓] ترتيبات بديلة للمشتريات	[ ] مساندة التنفيذ العملي المُعزَّز

الهدف الإنمائي

الهدف الإنمائي للمشروع هو توفير التحويلات النقدية والتوظيف المؤقت وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمتضررين من فيروس كورونا والصراع والصدمات المتعلقة بالمناخ فضلا عن تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية.

التصنيفات (من واقع تقرير أوضاع التنفيذ ونتائجه للمشروع الأصلي)

	التنفيذ			
	06 - نيسان / أبريل - 2021	16 - تشرين الثاني / نوفمبر - 2021	19 - تموز / يوليو - 2022	14 - أيلول / سبتمبر- 2022
التقدُّم المحرز نحو تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما
معدل سير التنفيذ بوجه عام	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما
الأداء العام المتعلق بالمعيار البيئي والاجتماعي	متوسط	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما
التصنيف العام للمخاطر	مرتفع	مرتفع	مرتفع	مرتفع
الإدارة المالية	مرض إلى حد ما	متوسط	متوسط	متوسط
إدارة المشروع	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما
المشتريات	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما
المتابعة والتقييم	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما	مرض إلى حد ما

معلومات أساسية - التمويل الإضافي (التمويل الإضافي الثاني لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا - P180358)

الرقم التعريفي للمشروع	اسم المشروع	نوع التمويل الإضافي	الحاجة الملحة أو قيود القدرات
P180358	**التمويل الإضافي الثاني لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا**	**إعادة الهيكلة وتوسيع النشاط**	**نعم**
أداة التمويل	نوع الأداة	تاريخ الموافقة	

تمويل مشروعات الاستثمار	البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	24 - آذار/ مارس - 2023	
التاريخ المتوقع لصرف كامل التمويل 31 - كانون الأول / ديسمبر - 2026	تعاون البنك/مؤسسة التمويل الدولية لا		
هل هذا مشروع مرتبط إقليمياً؟ لا			

أساليب التمويل والتنفيذ المشروع الفرعي

[ ] سلسلة مشروعات	[ ] دولة (دول) هشة
[ ] الشروط المرتبطة بحسن الأداء	[ ] دولة (دول) صغيرة
[ ] الوسطاء الماليون	[ ] وضع هش في بلد غير هش
[ ] ضمان مستند إلى مشروع	[ ] صراع
[ ] سحب مؤجَّل	[✓] الاستجابة للكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان
[✓] ترتيبات بديلة للمشتريات	[ ] مساندة التنفيذ العملي المُعزَّز
[✓] الإستجابة في حالات الطوارئ المحتملة	

ملخص الصرف (من واقع تقرير أوضاع التنفيذ ونتائجه للمشروع الأصلي)

مصدر الأموال	صافي الارتباطات	إجمالي المنصرف	الرصيد المتبقي	المنصرف
البنك الدولي للإنشاء والتعمير				%
المؤسسة الدولية للتنمية	503.90	408.98	74.93	85 %
المنح				%

بيانات تمويل المشروع - التمويل الإضافي (التمويل الإضافي الثاني لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا - P180358)

بيانات تمويل المشروع (مليون دولار)

ملخص (إجمالي التمويل)

	التمويل الحالي	التمويل الإضافي المقترح	إجمالي التمويل المقترح
التكلفة الكلية للمشروع	503.90	207.00	710.90
إجمالي التمويل	503.90	207.00	710.90
منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية	503.90	207.00	710.90
الفجوة التمويلية	0.00	0.00	0.00

التفاصيل – التمويل الإضافي

التمويل من مجموعة البنك الدولي

المؤسسة الدولية للتنمية	207.00
منحة المؤسسة الدولية للتنمية	207.00

موارد المؤسسة الدولية للتنمية (مليون دولار أمريكي)

	مبلغ الائتمان	مبلغ المنحة	مبلغ خط سوق ورقة مالية	مبلغ الضمان	المبلغ الإجمالي
جمهورية اليمن	0.00	207.00	0.00	0.00	207.00
المخصصات المستندة إلى الأداء	0.00	57.00	0.00	0.00	57.00
نافذة التصدي للأزمات	0.00	150.00	0.00	0.00	150.00
الإجمالي الكلي	**0.00**	**207.00**	**0.00**	**0.00**	**207.00**

الامتثال

فيما يخص السياسات

هل هذا المشروع يحيد عن إطار الشراكة القُطرية من حيث المضمون أو أي جوانب أخرى مهمة؟

[ ] نعم [✓] لا

هل يتطلب هذا المشروع أي استثناءات أخرى من سياسات البنك؟

[✓] نعم [ ] لا

توضيح

يُطلب التنازل التالي من مجلس المراء التنفيذيين للمؤسسة الدولية للتنمية من أجل تنفيذ الجهة الخارجية: تنازل عن تطبيق إرشادات مكافحة الفساد لمنحة

المؤسسة الدولية للتنمية - يُطلب التنازل عن توجيه البنك لتمويل مشروعات الاستثمار والقسم رقم 5.14 من الشروط العامة للمؤسسة الدولية للتنمية للديون والمنح لتمويل مشاريع الاستثمار، والتي تتطلب خلاف ذلك تطبيق إرشادات البنك الدولي لمكافحة الفساد، والاعتماد على إجراءات منع ومكافحة الاحتيال والفساد الخاصة باليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

هل تمت المصادقة على التنازل (التنازلات) أو الموافقة عليه من قبل إدارة البنك؟

وافقت عليه الإدارة [ ]	تمت المصادقة عليه من قبل الإدارة لموافقة مجلس الإدارة [✓]	لا [ ]

تمت المصادقة على التنازل من قبل الإدارة لموافقة المجلس في 10 آذار/ مارس 2023.

ملاءمة المعايير البيئية والاجتماعية بالنظر إلى سياق المشروع في وقت إجراء التقييم المسبق

المعايير البيئية والاجتماعية	الملائمة
تقييم وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والآثار المترتبة عليها	مُلائم
مشاركة أصحاب المصلحة والإفصاح عن المعلومات	مُلائم
أوضاع العمل والعمال	مُلائم
الكفاءة في استخدام الموارد ومنع التلوث وإدارته	مُلائم
الصحة والسلامة المجتمعية	مُلائم
الاستحواذ على الأراضي والقيود المفروضة على استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسرية	مُلائم
حفظ التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية	غير مُلائم حاليا
الشعوب الأصلية/المجتمعات المحلية التقليدية المحرومة في أفريقيا جنوب الصحراء	غير مُلائم حاليا
التراث الثقافي	غير مُلائم حاليا
الوسطاء الماليون	مُلائم

ملحوظة: للحصول على مزيد من المعلومات عن تحري البنك الدولي للعناية الواجبة في تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة للمشروع، يرجى الرجوع إلى ملخص المراجعة البيئية والاجتماعية للمشروع.

البيانات المؤسسية

مجال الممارسة (الرئيسي)

الحماية الاجتماعية والوظائف

مجالات الممارسة المساهمة

التمويل والقدرة التنافسية والابتكار
الاستدامة الاجتماعية والاحتواء الاجتماعي

الكشف عن مخاطر تغير المناخ والكوارث

تم الكشف في هذه العملية بحثًا عن مخاطر تتعلق بتغير المناخ والكوارث على المدين القريب والبعيد

فريق المشروع

طاقم البنك

الاسم	الدور	التخصص	الوحدة
أندراس بودور	رئيس الفريق (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		HMNSP
اشرف احمد حسن الوزان	أخصائي مشتريات (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		EMNRU
أكرم عبد العزيز حسين محمد الشربجي	أخصائي إدارة مالية (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		EMNGU
عامر عبد الوهاب علي الغرباني	أخصائي شؤون اجتماعية (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		SMNEN
إلويز صوفي فلويت	أخصائية شؤون اجتماعية (إطار المساءلة واتخاذ القرار)		SMNSO
آنا باولا فيالهو لوبيز	عضو في الفريق		SMNSO
أندريانهيرنا ميشيل إريك رانجيفا	عضو في الفريق		WFACS
كارولين ماري سيسيل سيروتي هيلي	عضو في الفريق		EMNF1
تشاوجانغ وانغ	عضو في الفريق		SMNSO
تشاوهوا تشانغ	عضو في الفريق		OPSIS
داريا جولدستين	مستشار		LEGAM
إيميران سيرج م. مينانج إيفونا	عضو في الفريق		SMNEN
جيريمي مارك توملينسون	عضو في الفريق		SMNSO
جول بينكستين	عضو في الفريق		HMNSP
ماري أغنيس ندور هوشار	عضو في الفريق		HMNSP
مايا العزازي	عضو في الفريق		HMNSP

مراد جنجيزلير	عضو في الفريق	LEGAM
رندة ج. الرشيدي	عضو في الفريق	HSASP
وائل أحمد الشبراوي	عضو في الفريق	EMNGU

الفريق الموسع

الاسم	المسمى الوظيفي	المنظمة	الموقع

أولاً. خلفية مرجعية ومبررات التمويل الإضافي

أ. أهداف المشروع الأصلية وتخطيطه ونطاقه

1. **يقدم مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا (ESPECRP) ("المشروع المستمر") الدعم للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي في اليمن منذ أن تمت الموافقة عليه في ديسمبر / كانون الأول 2020**. وقد تمت الموافقة على المشروع، وهو عبارة عن منحة تبلغ 503.9 مليون دولار أمريكي من مخصصات المؤسسة الدولية للتنمية رقم 19 في اليمن، في 17 ديسمبر / كانون الأول 2020، للمنح الأصلية، وفي 30 مارس/آذار 2022 لأول تمويل إضافي، على التوالي، ويبني على تصميم مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات الذي تم الانتهاء منه مؤخرًا. ولقد بدأت المنح الأصلية في 23 و24 ديسمبر/ كانون الأول 2020، بينما بدأت منح التمويل الإضافي في 13 و22 أبريل/نيسان 2022. ويهدف المشروع إلى توفير الدعم الفوري للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي من خلال التحويلات النقدية غير المشروطة مع زيادة القدرة على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي في المستقبل من خلال بناء أو إعادة تأهيل الأصول المجتمعية ذات الصلة (مثل الأراضي الزراعية وأنظمة الري والطرق الريفية والمياه والصرف الصحي، والنظافة) ودعم الإنتاج المحلي وتوزيع المواد الغذائية.

2. ***إن الهدف الإنمائي من المشروع*** *هو توفير التحويلات النقدية والوظائف المؤقت وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمتضررين من فيروس كورونا والصراعات والصدمات المتعلقة بالمناخ فضلا عن تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية*. حيث أن المستفيدين من المنح والجهات المنفذة للمشروع هم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية (والمؤسسات التابعة) ومشروع الأشغال العامة. وقد تم المضي بخطوات المشروع الجاري من خلال تطبيق إجراءات مكثفة واعتبارات خاصة للمشاريع في حالات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات (الفقرة 12 من سياسة البنك لتمويل السياسة الاستثمارية).

3. **يركز المشروع بشكل رئيسي على الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي ويركز على التدخلات الأكثر فعالية في معالجة انعدام الأمن الغذائي**. أُنشئ المشروع الأصلي أثناء انتشار كوفيد-19، وذلك بهدف معالجة آثار الصراع الذي طال أمده، بالإضافة إلى سعيه إلى معالجة آثار الوباء على الأسر الفقيرة والضعيفة، ويعتمد المشروع أيضًا بشكل كبير على المؤسسات المحلية التي تمتلك سجلات تسليم موثقة وحيادية وقدرة تشغيلية وإذن للعمل في جميع أنحاء البلاد، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. ونظرًا لاستمرار احتياجات الأمن الغذائي ذات المدى القصير، فإن معظم أموال المشروع تُسخّر لتقديم تحويلات نقدية غير مشروطة للأسر الضعيفة، وهذا يشمل التحويلات النقدية المشروطة إلى المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية والذين هم أكثر عرضة لخطر سوء التغذية. وبالنسبة للأشخاص المعرضين للخطر وفي نفس الوقت قادرين على العمل، يستمر المشروع في التواصل مع المجتمعات المحلية لتوفير فرص عمل مؤقتة لبناء أصول مجتمعية قيمة، وإعطاء الأولوية للمشاريع التي تساهم في الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع المناخ وترسيخ التدخلات التي تراعي الفوارق بين

الجنسين، وفي محاولة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي بشكل أكثر استدامة، يوفر المشروع أيضًا فرصًا اقتصادية للفئات السكانية الضعيفة من خلال دعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع التركيز على قدرة سوق الغذاء على الصمود والأداة المستندة إلى آليات السوق.

ب. أداء المشروع

4. **يواصل مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا إحراز تقدم كبير في ضل ظروف سياسية وأمنية شديدة التقلب.** تم تصنيف التقدم العام في التنفيذ والتقدم المحرز نحو تحقيق هدف تنمية المشروعات على أنه جيد في أحدث تقرير عن حالة التنفيذ والنتائج (سبتمبر 2022). ويمتثل المشروع للجوانب البيئية والاجتماعية، مع تصنيف مرضٍ للبيئة والاجتماعية، وتصنيف مقبول إلى حد ما من ناحية الإدارة المالية، ولغاية الآن، بلغ إجمالي ما تم دفعه في إطار المشروع 408.98 مليون دولار أمريكي من إجمالي مبلغ المنحة البالغ 503.90 مليون دولار أمريكي (84.52 % من المدفوعات)، مع نسبة صرف 56%.

5. **الامتثال الاستئماني.** صنف آخر مشروع في آخر تقرير عن حالة التنفيذ والنتائج (سبتمبر/أيلول 2022) أداء الإدارة المالية على أنه "مُرضٍ إلى حد ما" (بسبب المخاطر العالية والهشاشة التي يتصف بها العمل في بلد متأثر بالصراع)، في حين تم تصنيف أداء المشتريات على أنه "مرضٍ"، ويمتثل المشروع لجميع المتطلبات الاستئمانية بموجب اتفاقية إطار الإدارة المالية، وقد وجد البنك أن التقارير المالية المؤقتة المقدمة للمشروع مقبولة ويتم استلامها في الموعد المحدد، وحتى الآن، لم يتم الإبلاغ عن أي قضايا متعلقة بالمشتريات في إطار المشروع.

6. **الجانب البيئي والاجتماعي. يعتبر الأداء البيئي والاجتماعي العام في إطار المشروع مُرضيًا.** ففي إطار المكون الأول: التحويلات النقدية غير المشروطة، أبلغت اليونيسف عن ستة حوادث خلال دورة المدفوعات رقم 11 وخمسة حوادث ضمن دورة المدفوعات رقم 12 بسبب المشاكل الأمنية بالإضافة إلى قضايا السلامة على الطرقات، ونتيجة لذلك، أدخلت اليونيسف عدة تدابير مناسبة لتعزيز الترتيبات الأمنية في إطار المشروع، ففي إطار المكون الثاني: حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، يواصل المشروع تطبيق تدابير الصحة والسلامة المهنية ولم يتم الإبلاغ عن أي حوادث حتى الآن. وفي إطار الجهود الرامية إلى تسريع عملية الموافقة على خطط الإدارة البيئية والاجتماعية للمشاريع الفرعية، كان البنك الدولي يعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء المنفذين لزيادة تبسيط العملية وتحسينها. كما ويعمل البنك لتنمية الخبرة الحالية لتحسين جودة الأدوات الخاصة بالموقع، حيث يقدم البنك تدريبات وورش عمل في مجالات بيئية واجتماعية منتظمة لموظفي الأمم المتحدة والملكية الفكرية العاملين في المشروع لتنمية قدراتهم على تطبيق الإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

7. ومع اختتام أربع دورات للمدفوعات للمستفيدين (دورة المدفوعات 1 إلى دورة المدفوعات 4)، تحقق نجاح كبير في التنفيذ فيما يتعلق بتحقيق مؤشرات نتائج الهدف الإنمائي الرئيسية للمشروع في إطار المكون الأول (التحويلات النقدية غير المشروطة) الذي تنفذه اليونيسف. أما فيما يتعلق بالتقدم الذي تم إنجازه نحو تحقيق مؤشرات الرئيسية لنتائج الهدف الإنمائي للمشروع، في إطار المكون الأول (التحويلات النقدية غير المشروطة)، الذي تنفذه اليونيسف، فقد تم إحراز تقدم كبير في التنفيذ مع استكمال أربع دورات دفع للمستفيدين (من دورة المدفوعات رقم 1 إلى دورة المدفوعات رقم 4). وأشارت بيانات إشراف الجهات الخارجية التي تم جمعها لكل دورة مدفوعات في المتوسط، إلى أن 99.9 % من المستفيدين الذين شملهم الاستطلاع أفادوا بتلقي مبلغ الاستحقاق الصحيح؛ وقد تم معالجة 93 % من الشكاوى التي تم تلقيها خلال الإطار الزمني المطلوب، وعبر 97 % من المستفيدين الذين شملهم الاستطلاع عن رضاهم عن المشروع. وأشارت نتائج إشراف الجهات الخارجية أيضًا إلى أن المستفيدين من التحويلات النقدية غير المشروطة ينفقون الإعانات في المتوسط، على الفئات الثلاث الأولى التالية - الغذاء بنسبة 82% وسداد الديون المتعلقة بالغذاء والرعاية الصحية والخدمات بنسبة 65% والرعاية الصحية بنسبة 28% بالإضافة إلى استخدامها لفئات أخرى مثل تغطية تكاليف النقل ودفع رسوم الخدمات ورسوم التعليم.

8. يحرز المشروع تقدمًا في إطار المكون الثاني (حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية)، الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعد تبسيط عمليات إعداد أدوات الإطار البيئي والاجتماعي. أما فيما يتعلق

بالنتائج الرئيسية في إطار هذا المكون، فقد تلقت 61113 أسرة (كان الهدف 61500 أسرة) مساعدات نقدية وبدأت تستفيد من جلسات التوعية حول التغذية، حيث تشمل هذه الأسر 65137 امرأة منهن 3738 من صندوق الرعاية الاجتماعية و96878 طفلاً، وقد بلغ عدد المستفيدين المباشرين من العمالة بأجر 43434 (بهدف تحقيق الاستفادة لـ121853مستفيد) كما أن عدد الأشخاص الذين يحصلون على الخدمات الأساسية هو 459294 (بهدف قدره يبلغ 904830 شخص) وبلغ عدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يدعمها المشروع 3664 مؤسسة (بهدف الوصول 7854 مؤسسة مستهدفة). ويبلغ عدد الأشخاص الذين حصلوا على خدمات الصرف الصحي المحسنة للحد من الأمراض المنقولة بالمياه 48738 (من أصل 255200 شخص مستهدف)، وفي إطار هذا المكون وعلى النحو المرجو في وضع التمويل الإضافي، وافق البنك والجهات المنفذة على اقتراح لتفعيل حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً بما في ذلك اختيار الأموال وتخصيصها عبر المحافظات، بما في ذلك في المديريات والنواحي والقرى. ومن المتوقع أن يصل المشروع إلى ما بين مديرية واحدة وثماني مديريات لكل محافظة، ويغطي حوالي 65-80 مديرية.

ج. مبررات التمويل الإضافي

9. يستمر الصراع في اليمن الذي دخل عامه التاسع الآن في جعل اليمن أحد أفقر البلدان وأكثرها معاناة من انعدام الأمن الغذائي في العالم مع مستويات شديدة من الحرمان متعدد الأشكال. ولا يزال انتشار النزاع والتدهور الاقتصادي الحاد وانعدام الأمن الغذائي وانهيار الخدمات الأساسية يؤثر سلبًا على السكان، الأمر الذي يؤدي إلى تفاقم الوضع السيئ بالفعل. فمع انهيار الاقتصاد وتباعد العملة، إلى جانب الزيادات الحادة في الأسعار، فقد قل عدد الناس القادرين على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ويعتمد الكثيرون بشكل متزايد على المساعدات الإنسانية. وقد أثر نقص التمويل من مجتمع المانحين، لا سيما في بداية عام 2022، على ملايين الأشخاص[1]. أثّرت عواقب الغزو الروسي لأوكرانيا، الذي أدى إلى تفاقم نقص الغذاء العالمي، على العديد من الأسر في اليمن حيث أصبحت أسعار الغذاء والوقود باهظة الثمن بالنسبة للأسر الضعيفة. وقد دفع الصراع بالخدمات الأساسية نحو حافة الانهيار، مما زاد من صعوبة حصول المواطنين على الرعاية الصحية أو التعليم أو المياه النظيفة أو الصرف الصحي أو حتى خدمات الحماية الاجتماعية، ونتيجة لذلك، يحتاج حوالي 21.6 مليون شخص إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية في عام 2023[2]. ويعيش 19 مليون شخص (من إجمالي 31.8 مليون نسمة) في أزمة أو حالة طوارئ أو مستوى كارثي من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 3.17 مليون طفل دون سن الخامسة، و2.28 مليون فتاة مراهقة و1.52 مليون امرأة حامل أو مرضعة.

10. بالإضافة إلى ذلك، هناك 2.42 مليون فتى وفتاة في سن الدراسة خارج المدرسة[3]، ويعاني أكثر من نصف مليون طفل من نقص حاد في التغذية[4]، وما نسبته طفل واحد من أصل طفلين لا يحصل على المياه الصالحة للشرب. وعلاوة على ذلك، هناك ما يقدر بنحو 4.5 مليون شخص نازح داخليًا مع توقع نزوح 378000 شخصًا من جديد في عام 2023. وبالإضافة إلى الفقر المزمن وظروف الصراع الحاد، فإن الكوارث الطبيعية أيضا تختبر قدرة السكان الضعفاء في اليمن على التكيف، حيث تسببت الأمطار الغزيرة التي ضربت اليمن خلال موسم الرياح الموسمية تموز - أيلول 2022، في فيضانات شديدة في 182 مديرية في 18 محافظة وتركت أكثر من 17.4 مليون شخص بحاجة إلى المساعدة. فقد تسببت الأضرار التي تم الإبلاغ عنها من جراء الفيضانات في حدوث اضطراب واسع النطاق في سبل العيش وتطلبت جهود استجابة حماية اجتماعية قوية، الأمر الذي أدى في النهاية إلى إعادة بناء قدرات الصمود، بما في ذلك من خلال التحويلات النقدية المتسقة خلال فترة التعافي (وما بعدها). ومن أجل الاستجابة وحماية الأسر الفقيرة والضعيفة في المناطق المتضررة من الفيضانات[5]، هناك حاجة إلى استجابة تحويلات نقدية شاملة لتغطية جميع المستفيدين. كما أن أشكال الحرمان هذه تؤدي إلى تآكل رأس المال البشري في اليمن: حيث سيكون احتمال حصول

---

1 تم تقليص أو إيقاف ثلثي برامج مساعدات الأمم المتحدة الرئيسية. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أيلول 2022.
2 نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية: اليمن، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول 2022.
3 منظمة الأمم المتحدة للطفولة، توقف التعليم: تأثير الصراع على تعليم الأطفال في اليمن، يونيسف اليمن، 2021.
4 التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، اليمن: حالة سوء التغذية الحاد منذ كانون الثاني ولغاية أيار 2022 والتوقعات للفترة ما بين حزيران - كانون الأول 2022، *http://www.ipcinfo.org/ipc-countryanalysis/details-map/en/c/1155480/?iso3=YEM*
5 اليمن: تحديث لوضع الأثر الإنساني للفيضانات من 25 آب - 18 أيلول 2022، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية.

الأطفال المولودين اليوم في اليمن أقل بنسبة 63 في المائة مما كان يمكن أن يكون في حالة حصولهم على التعليم والرعاية الصحية الكافية.

11. ويهدف التمويل الإضافي الثاني المقترح إلى استدامة وتوسيع نطاق تأثير المشروع الجاري استجابة لحالة انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية. سيتم تقديم التمويل الإضافي الثاني المقترح من خلال منحة تقدر بـ 207 مليون دولار أمريكي من المؤسسة الدولية للتنمية من المخصصات الوطنية القائمة على الأداء (57 مليون دولار أمريكي) ومن أموال نافذة التصدي للأزمات في اليمن (150 مليون دولار أمريكي)، كما سيواصل التمويل الإضافي الثاني تقديم الإغاثة الفورية وزيادة القدرة على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ولتعزيز كفاية الحماية الاجتماعية لبرنامج التحويلات النقدية، سيدعم التمويل الإضافي الثاني عملية التكيف بحيث يتم تسليم مبلغ الإعانة السنوية المقصودة على ثلاث دورات دفع في السنة بدلا من الدفع الربع سنوي السابق؛ حيث سيؤدي ذلك إلى تقليل مخاطر حالات التأخير التنفيذية الحتمية مما يقلل من إيصالات الإعانة السنوية الفعالة. ولزيادة التأثير أيضا، سيواصل التمويل الإضافي الثاني تفعيل حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً وتركيز تلك الحزم على المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وإمكانية إنتاج الغذاء - بما يتماشى مع نهج البنك للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. كما سيدعم التمويل الإضافي الثاني تقديم تعزيز لعملية حشد المجتمع في موقع الحزم المركزة جغرافيا لتحسين استدامة الأثر الإيجابي.

12. سيعمل التمويل الإضافي الثاني أيضًا على تعزيز استراتيجية الانتقال نحو المدفوعات الرقمية في التحويلات النقدية، ودعم ظهور نظام بيئي محلي للدفع الرقمي على نطاق أوسع، والذي يشمل أيضًا الدعم من أجل الحصول على بطاقات الهوية الوطنية والوصول إلى إجراءات التدخل لمحو الأمية المالية في البداية كمرحلة تجريبية، كما سيواصل التمويل الإضافي الثاني جهوده لتعزيز قدرة ودور المؤسسات الوطنية لتقديم الدعم، علاوة على ذلك، فإن تنفيذ التمويل الإضافي الثاني سيدعم تعميم الحلول العملية الناتجة عن تنفيذ المشروع الجاري بما في ذلك، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إجراءات التعديل المتخذة للتخفيف من تأثير انخفاض وصول المستفيدات وموظفات تنفيذ المشروع، وتعزيز قدرة مركز الاتصال خلال فترات ذروة الطلب على دورات الدفعات، والمضي قدما لتحقيق الإشراف المشترك على تنفيذ تدخلات الجمع الجغرافي مع شركاء التنمية الآخرين المساهمين.

13. سيواصل كلا من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذ التمويل الإضافي الثاني المقترح ضمن إطار الاتفاقية الإطارية للإدارة المالية، فعلى غرار المشروع الجاري، سيدخل كلا من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتفاقية تعاقدية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة على التوالي وذلك لدعم تنفيذ أنشطة المشروع في إطار مكونات كل منهما.

14. يقدم برنامج التحويلات النقدية المقدمة من اجل الاستجابة الطارئة التابع للبنك الدولي (الممول من المؤسسة الدولية للتنمية) في إطار المشروع الطارئ للاستجابة للأزمات (P159053)، والذي تم إنهائه في مارس/آذار 2022، جنبًا إلى جنب مع التحويلات النقدية غير المشروطة (في إطار مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا (P173582)) التي قدمت الدعم لما يقرب من 1.43 مليون أسرة فقيرة ومعرضة للخطر، ومنذ عام 2017، قدمت المشاريع ما مجموعه 14[6] دورة مدفوعات للمستفيدين، وبذلك ساعدت في منع انعدام الأمن الغذائي وتدهور رأس المال البشري بسبب الصراع. كما أن برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة هو آلية دعم أساسية في ظل ظروف الأزمة الحالية عندما يكون توفير فرص عمل بديلة لتحقيق الدخل صعباً للغاية. كما أن التمويل الإضافي الثاني المقترح سيوسع مجال دعم البرنامج للأسر الفقيرة والمعرضة للخطر مع المزايا النقدية التي هم في أمس الحاجة إليها لمساعدتهم على مواجهة آثار الأزمات المتداخلة وهي: الصراع وتضخم أسعار الغذاء وحالات الطوارئ المتعلقة بالمناخ مثل فيضانات أغسطس/آب - سبتمبر/أيلول 2022 وما بعد جائحة كوفيد - 19. وقد ثبت أن هذه المساعدات ضرورية لتمكين الأسر من الاستمرار في التنمية البشرية وتيسير سبل الاستهلاك الأساسي وتغطية نفقات الخدمات الأساسية.

[6] عشرة دورات مدفوعات في إطار مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات وأربعة في إطار مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا.

15. يفي المشروع بالمعايير التي يمكن بموجبها للمؤسسة الدولية للتنمية أن تمول بشكل مباشر أطرافًا خارجية ضمن أولويات العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية في مخصص مواصلة العمل أثناء الصراع[7]. يعتمد المشروع على مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات الذي تموله المؤسسة الدولية للتنمية لتقديم الدعم للمجتمعات الضعيفة التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي نتيجة انتشار فيروس كوفيد -19 والصراع والصدمات المتعلقة بالمناخ وتحديداً على معايير القيمة المضافة التي أثبتتها المؤسسة الدولية للتنمية. كما ستعمل الأنشطة التي يدعمها المشروع على الحفاظ على نظام الحماية الاجتماعية في اليمن بعد التجزئة السياسية ووقف العمل بالبرامج التي تمولها الحكومة. وفي هذا الصدد، سيستمر مكون التحويلات النقدية غير المشروطة في المشروع في تقديم الدعم إلى 1.5 مليون أسرة مستهدفة في قائمة المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية لصندوق الرعاية الاجتماعية، والذي تم إيقافه في عام 2015. أما فيما يتعلق بالمعايير المتعلقة بتقوية الأنظمة المحلية، يسعى المشروع إلى تعزيز قدرات ودور المؤسسات الوطنية بشكل كبير، لا سيما الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. كما سيدعم المشروع استراتيجية البنك الدولي للاعتماد بشكل تدريجي على المؤسسات الوطنية لتقديم دعم المؤسسة الدولية للتنمية لليمن، مع الهدف النهائي المتمثل في العمل مباشرة مع مؤسسات جديرة بالثقة، مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، كمستفيدين من المؤسسة الدولية للتنمية والحفاظ على برامجهم وأنظمتهم، والتي تعتبر ضرورية لدعم الاحتياجات الحالية والتعافي من الصراع، وهذا يقودنا إلى المعايير التي تركز على الاهتمام بالاستدامة. وبالإضافة إلى مشاركة الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، من خلال المشروع، فإن البنك يجتمع أيضًا ويدعو المانحين الآخرين لهذه المؤسسات الحيوية لحشد الدعم الإضافي خارج المؤسسة الدولية للتنمية، ودعم مشاركتهم على المدى الطويل كمؤسسات إنمائية وطنية وتعزيز الاستدامة. إضافة إلى دعم البنك لتطوير الخطة الثالثة التابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية من أجل الاستجابة للأزمات وذلك لوضع الدور الاستراتيجي للصندوق الاجتماعي للتنمية في دعم التعافي على المدى الطويل في اليمن، بما في ذلك من خلال الشراكات مع مجموعة من شركاء التنمية.

16. يتماشى التمويل الإضافي الثاني المقترح مع الأهداف الإستراتيجية العالمية والإقليمية والقطرية لمجموعة البنك الدولي. يتماشى المشروع مع أهداف مجموعة البنك الدولي للقضاء على الفقر المدقع بحلول عام 2030 وتعزيز الرخاء المشترك، والذي يُقاس على أنه الدخل لأدنى 40% من توزيع الدخل في بلد ما، وبطريقة مستدامة. ويساهم المشروع أيضًا في التحديث الإقليمي لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ("التطلع إلى الأمام")، بما في ذلك الركيزة الثانية - حماية الفقراء والضعفاء؛ والركيزة الثالثة - الأعمال التجارية المستدامة وخلق فرص العمل؛ والركيزة الرابعة - تقوية المؤسسات وبناءها بشكل أفضل. كما أنها تساهم في مذكرة المشاركة القطرية لليمن السنوات المالية 2022-2023، والتي ناقشها مجلس المدراء التنفيذيين في 14 أبريل/نيسان 2022، والتي تنص على: (1) دعم تقديم الخدمات الأساسية والحفاظ على رأس المال البشري؛ و (2) تعزيز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود وفرص كسب العيش من خلال "استمرارية الدعم". وعلاوة على ذلك، يتماشى المشروع مع استراتيجية النوع الاجتماعي لمجموعة البنك الدولي (FY16-23) ويساهم في ثلاثة من ركائزها الأربعة: (1) التركيز على معالجة سوء التغذية بين النساء المعرضات للخطر (النساء الحوامل وأمهات الأطفال دون سن الخامسة) مما يساهم في الركيزة الأولى التي تهدف لتحسين نتائج التنمية البشرية؛(2) زيادة فرص تحصيل الدخل للمرأة من خلال برامج النقد مقابل العمل والنقد مقابل التغذية الذي يساهم في الركيزة الثانية المتمثلة في خلق وظائف أكثر وأفضل[8]؛ و(3) زيادة الفرص المتاحة أمام سيدات الأعمال للوصول إلى الخدمات المالية الأمر الذي يساهم في الركيزة الثالثة المتمثلة في إزالة الحواجز التي تحول دون ملكية المرأة للأصول والتحكم فيها. ويتماشى التمويل الإضافي الثاني أيضًا مع إطار عمل البنك الدولي للاستجابة للأزمات العالمية، والذي ناقشه المدراء التنفيذيون في 12 يوليو/تموز 2022، وتحديداً الركائز الأولى والثالثة والرابعة - الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي وتعزيز قدرة السوق على الصمود وتعزيز السياسات والمؤسسات والاستثمارات من أجل إعادة

[7] البنك الدولي، تقرير نواب العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، الملحق 3، الفقرة 10، الصفحة 102.

[8] يشير تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن تأثير المشروع الاستجابة الطارئة للأزمات - الذي يعتمد عليه المشروع المقترح، كان له آثار إيجابية كبيرة على قطاع النساء بعد انتهاء المشروع، فعلى سبيل المثال، استمرت جميع النساء في الشركات الصغيرة والمتوسطة (99.5%) المدعومات من المشروع في نشاطهن في تربية الماشية مما أدى إلى زيادة كبيرة في الثروة الحيوانية (128%) في عام واحد، مما ساعدهن في النهاية على تحسين سبل عيشهن والحصول على أصول جديدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يجري تقييمًا لتأثير أنشطة النقد مقابل العمل لتقديم الآراء حول تأثير قابلية توظيف المرأة على المدى الطويل في إطار البرنامج، وقريبا ستكون نتائج التقييم متوفرة.

البناء بشكل أفضل. ويتوافق المشروع أيضًا مع بوصلة الحماية الاجتماعية والوظائف في البنك الدولي: من أجل رسم المسار نحو الحماية الاجتماعية الشاملة، وعلى وجه الخصوص: (1) تسعى إلى المساهمة في "مسار خاص بكل بلد" نحو الحماية الاجتماعية الشاملة، (2) تطرح الإستراتيجية من خلال "الإنجاز التدريجي"، (3) تأخذ في الاعتبار "الاحتياجات المتنوعة" في بيئة الدولة (4) تدعم "الأدوات المصممة خصيصا" لإحراز التقدم.

ثانيا. وصف التمويل الإضافي

17. **سيتبع إنشاء التمويل الإضافي الثاني المقترح نفس التعليمات المتبعة في التمويل الأصلي والتمويل الإضافي، والتي تم تحديدها في الفقرة 12 من القسم الثالث من سياسة تمويل المشاريع الاستثمارية (المشاريع التي تستهدف حالات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات).** تتبع عملية إنشاء التمويل أيضًا الإجراءات المكثفة المنصوص عليها في الفقرة 56 من القسم الثالث من توجيه تمويل المشاريع الاستثمارية (الترتيبات الاستثنائية في حالات الحاجة الملحة للمساعدة أو قيود القدرات). ويتماشى تطبيق الفقرة 12 مع السياسة المتعلقة بالتمويل ومعاييرها التي يعتبر البنك بموجبها المقترض (جمهورية اليمن) في حاجة ماسة إلى المساعدة بسبب النزاع؛ وتجربة قيود القدرات بسبب الهشاشة أو نقاط الضعف المحددة. وبالتالي، فإن الاعتبار الخاص بالفقرة 12 من القسم الثالث من السياسة المذكورة يتم تفعيله بناءً على الحاجة الملحة للمساعدة الناجمة عن النزاع المستمر إلى جانب انعدام الأمن الذي تفاقم بسبب حل الهدنة الأخير وعدم الاستقرار السياسي والحاجة إلى الدعم للتعافي من الفيضانات التي حدثت في الفترة من أغسطس/آب - سبتمبر/أيلول 2022، وارتفاع التضخم في أسعار المواد الغذائية، إلى جانب آثار الغزو الروسي لأوكرانيا، والتي أدت جميعها إلى حالة من الضائقة الاقتصادية الشديدة.

18. **التغييرات المقترحة في إطار التمويل الإضافي الثاني.** سيتم تقديم المراجعات التالية في إطار التمويل الإضافي الثاني المقترح وإعادة الهيكلة: (1) سيقدم المكون الأول (التحويلات النقدية غير المشروطة) مكونًا فرعيًا جديدًا - " نموذج الدفع الرقمي والتثقيف المالي"، ويدعم على وجه التحديد التحول لتلقي المدفوعات الرقمية للمستفيدين الذين يرغبون في التحول لتلقي هذه الخدمة، في ست مناطق تجريبية، بما في ذلك الحوافز وتسهيل الحصول على بطاقات الهوية المعززة من خلال الوصول لبرامج محو الأمية المالية؛ (2) أما المكون الثاني (الدعم المركز على المستوى الجغرافي للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية)، سيتم إدراج نشاط جديد سيتم تنفيذه عبر جميع المكونات الفرعية للمشروع لزيادة تفعيل التعبئة المجتمعية المعززة من أجل التجميع الجغرافي؛ (3) سيتم مراجعة الهدف الإنمائي المقترح ومؤشرات المستوى المتوسط لزيادة الأهداف المرتبطة بها وتمديد المواعيد النهائية المستهدفة بما يتماشى مع فترة التنفيذ الممتدة، بالإضافة إلى إضافة مؤشر فرعي وسيط جديد لرصد التقدم المحرز في المؤشرات المضافة حديثًا المكون الفرعي في المكون الأول؛ (4) سيتم تمديد تاريخ إنهاء المشروع لمدة عامين إضافيين، من 31 كانون الأول 2024 إلى 31 كانون الأول 2026، لتعكس فترة التنفيذ الممتدة، وتفعيل نهج التجميع الجغرافي في إطار المكون الثاني، ومواءمته مع تاريخ إغلاق التمويل الإضافي لثاني.

أ. الهدف الإنمائي للمشروع

19. يتلخص الهدف الإنمائي للمشروع في "توفير التحويلات النقدية والتوظيف المؤقت وزيادة الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والمتضررين من فيروس كورونا والصراع والصدمات المتعلقة بالمناخ وكذلك تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية"، وليس من المتوقع إحداث أي تغييرات على الهدف الإنمائي للمشروع في إطار التمويل الإضافي الثاني المقترح.

ب. مؤشرات مستوى الهدف الإنمائي للمشروع

20. ستتم متابعة الهدف الإنمائي للمشروع من خلال نفس مؤشرات النتائج على مستوى الهدف الإنمائي للمشروع كما هو الحال في المشروع الجاري، بينما ستتم زيادة أهداف المؤشرات لتعكس الزيادة في المبالغ المخصصة عبر مكونات المشروع (انظر إطار

النتائج للمزيد من التفاصيل). ولن يتم إضافة مؤشرات جديدة لمستوى الهدف الإنمائي للمشروع. سيتم إضافة مؤشر وسيط جديد لمتابعة التقدم الذي تم إنجازه في المكون الفرعي المضاف حديثًا ضمن المكون الأول (للمزيد من التفاصيل انظر الجدول 1 أدناه).

الجدول 1: المؤشرات المعدلة

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع	الهدف (ديسمبر/كانون الأول 2024)	الهدف المعدل (ديسمبر/كانون الأول 2026)	ملاحظات
توفير التحويلات النقدية			
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي (CRI, Number)	1,500,000	1,500,000	لا يوجد تغيير
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (عدد) (CRI, Number)	1,500,000	1,500,000	لا يوجد تغيير
عدد المناطق التي يمكن للمستفيدين تلقي التحويلات النقدية غير المشروطة رقميًا فيها (عدد) (مؤشر المستوى المتوسط)	غير متوفر	6	مؤشر المستوى المتوسط المضاف حديثًا لتتبع رقمنة المدفوعات
المستفيدات من برامج شبكات الأمان الاجتماعي - اناث (CRI, Number)	720,000	720,000	لا يوجد تغيير
أفراد الأسرة (عدد)	9,350,000	9,350,000	لا يوجد تغيير
عدد الأسر المستفيدة من برنامج النقد مقابل التغذية (عدد)	61,500	106,500	تمت إضافة 45000 أسرة
عدد الأسر المستفيدة (صندوق الرعاية الاجتماعية) (عدد)	6,150	9,300	تمت إضافة 3150 أسرة إلى صندوق الرعاية الاجتماعية
عدد المستفيدات من الإناث (عدد)	63,600	111,600	تمت إضافة 48 ألف مستفيدة من الإناث
عدد المستفيدين (أطفال) (عدد)	90,000	153,000	تمت إضافة 63000 طفل
توفير فرص عمل مؤقتة			
عدد المستفيدين المباشرين من العمالة مقابل الأجور (عدد)	121,853	155,208	تمت إضافة 33355 شخص
عدد المستفيدات من الإناث (عدد)	25,515	33,710	تمت إضافة 8195 مستفيدة
عدد المستفيدين (النازحين) (عدد)	18,278	22,281	تمت إضافة 4003 نازح
زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان المعرضين للخطر			
عدد الأشخاص الذين زادت فرصهم في الحصول على الخدمات الأساسية (عدد)	904,830	1,122,880	سيتم توفير إمكانية الوصول لـ 218050 شخص إضافي
ومنهم الاناث (عدد)	419,372	528,397	سيتم دعم 101025 أنثى إضافية
عدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يدعمها المشروع (العدد)	7,854	10,009	سيتم تقديم الدعم إلى 2155 مشروعًا إضافيًا من المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقودها الإناث والتي يدعمها المشروع	2,131	2,778	سيتم دعم 647 شركة صغيرة ومتوسطة من الشركات التي تقودها النساء
عدد الأشخاص الذين حصلوا على خدمات الصرف الصحي المحسنة للحد من الأمراض التي تنقلها المياه والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ	255,200	272,845	سيتم توفير إمكانية الوصول المحسنة لـ 17645 شخص إضافي

ج. مكونات وتكاليف المشروع

21. لن تكون هناك أي تغييرات جوهرية على مكونات المشروع والتي ستتبع إلى حد كبير تلك الخاصة بالمشروع الجاري، حيث ستتم زيادة تكاليف المكون لتشمل تخصيص منح التمويل الإضافي الثاني 207 مليون دولار أمريكي كما هو مبين في الجدول 2 أدناه.

الجدول 2: المكونات المعدلة للمشروع

المكونات	المنحة الأصلية	منحة التمويل الإضافي	منحة التمويل الإضافي الثاني	إجمالي المخصصات المعدّلة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المكون الأول: التحويلات النقدية غير المشروطة	**152.00**	**182.00**	**134.50**	**468.50**
المكون الفرعي 1.1: التحويلات النقدية غير المشروطة	135.00	182.00	131.50	448.50
المكون الفرعي 1.2: النقد مقابل التغذية (فقط في إطار المنحة الأصلية)	17.00	**انتقل إلى المكون الثاني**	**انتقل إلى المكون الثاني**	17.00
المكون الفرعي 1.2: نموذج تجريبي للدفع الرقمي والتثقيف المالي (جديد)	**غير متوفر**	**غير متوفر**	3.00	3.00
المكون الثاني: الدعم المركَّز جغرافيًا للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	**38.40**	**99.20**	**55.90**	**193.50**
المكون الفرعي 2.1: النقد مقابل التغذية	**غير متوفر**	32.00	19.00	51.00
المكون الفرعي 2.2: النقد مقابل العمل	15.70	27.60	15.90	59.20
المكون الفرعي 2.3: الأصول المجتمعية	15.70	27.60	15.00	58.30
المكون الفرعي 2.4: الفرص الاقتصادية وقدرة سوق المواد الغذائية على الصمود	7.00	12.00	6.00	25.00
دعم المشروع والتنظيم والتقييم والإدارة	**13.50**	**18.80**	**16.60**	**48.90**
المكون الفرعي 3.1: اليونيسف	7.50	10.00	9.00	26.50
المكون الفرعي 3.2: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	6.00	8.80	7.60	22.40
المكون 4: الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
إجمالي المخصصات للمشروع	**203.90**	**300.00**	**207.00**	**710.90**

22. يعتمد التمويل الإضافي الثاني المقترح على التمويل الأصلي والتمويل الإضافي الخاص به في إطار المشروع الجاري لتقديم الدعم لليمنيين المهددين والمتأثرين بانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. سيستمر المشروع في توفير التحويلات النقدية للأسر المتضررة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وأنواع الحرمان الأخرى، من خلال التحويلات النقدية المشروطة للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية في جميع المديريات في اليمن (المكون الأول)، بالإضافة إلى برنامج النقد من أجل التغذية للأسر التي لديها أمهات و / أو أطفال معرضون لخطر سوء التغذية في مجتمعات محددة (المكون الفرعي 2.1) - يتم استكمال الدعم النقدي في إطار المكون الفرعي لبرنامج النقد من أجل التغذية بالتثقيف الصحي والتغذوي ونقل حالات سوء التغذية إلى المرافق الصحية. كما سيواصل التمويل الإضافي الثاني الانخراط مع المجتمعات المختارة لتوفير فرص عمل مؤقتة لبناء أصول مجتمعية قيمة للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (المكونان الفرعيان 2.2 و2.3)، بالإضافة إلى استمرارية التمويل الإضافي

أيضًا بتوفير الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة المختارة المشاركة في إنتاج الأغذية وتخزينها وتوزيعها في مناطق جغرافية مختارة (المكونات الفرعية 2.4). ويرد أدناه وصف مفصل لمكونات المشروع.

المكون الأول: التحويلات النقدية غير المشروطة (تنفذها اليونيسف بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية كشريك تنفيذي) (134.50 مليون دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني)

23. **قدّمَ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة كامل المخصصات تقريبًا في إطار المشروع الأصل(142.25 مليون دولار أمريكي من أصل 142.50 مليون دولار أمريكي)، وحوالي 181.42 مليون دولار أمريكي من أصل 192 مليون دولار أمريكي في إطار منحة التمويل الإضافي - مما يترك رصيدًا يعادل 0.01 مليون دولار أمريكي تقريبًا.** تم البدء في دورة الدفع رقم 4 في 28 نوفمبر/تشرين الثان 2022، واختتمت في 27 ديسمبر/كانون الأول 2022، مع أرقام أولية تظهر حصول 1.41 مليون أسرة على المساعدات النقدية، بينما سيتم البدء بدورة الدفع رقم 5 في مارس/آذار 2023، وستكون دورة الدفع رقم 5 هي آخر دورة دفع في إطار المشروع الجاري حيث سيكون قد تم استخدام الأموال بالكامل. وبالتالي، سيسمح التمويل الإضافي الثاني المقترح بمواصلة تقديم المساعدات خلال عام 2023.

24. **سيساعد التمديد المقترح لتمويل برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في منع العواقب الكارثية المحتملة لإلغائه وسيدعم الجهود الموازية لتوجيه البرنامج نحو مسار أكثر استدامة وبأقل تكلفة.** وعلى نحو لا يمكن إنكاره، فقد تدهورت كفاية المساعدات القادمة من التحويلات النقدية غير المشروطة من حوالي 18-20 % من تكلفة سلة الغذاء الأساسية في عام 2017 إلى 10-11 % في عام 2022، ومع ذلك، لا تزال المساعدات بمثابة حجر الأساس في دعم أكثر أشكال الاحتياجات الأولية والأمن الغذائي بين الأسر الضعيفة في ظل الصراع المستمر. وفي بيئة تتناقص فيها المساعدات الدولية الواردة لليمن، يبدو أن توحيد موارد المجتمع الدولي وتحديد أولوياتها تجاه البرامج الأكثر أهمية في البلاد أمر لا مفر منه، حيث سيتم تكثيف الحوار حول تثبيت برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة على قضية الأمن الغذائي وتخفيف التأثير والمساعدة على الانتقال إلى مسار أكثر استدامة وبتكلفة معقولة، ربما بدعم من تحالف أوسع من شركاء التنمية. يُعد التمويل المطول من المؤسسة الدولية للتنمية من أجل دعم استمرارية برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة شرطًا مسبقًا لكي تؤتي الجهود المبذولة لتحسين استدامة البرنامج وكفاية مساعداته ثمارها، كما أن أي مسار مستقبلي لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة سيكون دليلا على تطور الترابط بين التنمية والإنسانية والسلام.

25. **ستتبع ترتيبات التنفيذ الخاصة بمكون التحويلات النقدية غير المشروطة الترتيبات الواردة في المشروع الجاري، وذلك ضمن إطار التمويل الإضافي الثاني المقترح.** ستعقد اليونيسف اتفاقية فرعية جديدة (بموافقة البنك الدولي) مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتطبيق وظائف البرنامج المختلفة، وبصفتها متلقية لمنحة المؤسسة الدولية للتنمية نيابة عن الجمهورية اليمنية، ستكون منظمة اليونيسف مسؤولة عن تنفيذ المهام والأنشطة التالية: (1) إدارة إشراف خارجي، ونظم معلومات إدارة المشاريع، وقائمة المستفيدين؛ (2) وظائف بناء القدرات؛ (3) جودة خدمات دعم التنفيذ؛ (4) إصدار التقارير وتأمين الاتصال الخارجي؛ (5) إدارة وشراء مزود (مزودي) الخدمات المالية لتنفيذ التحويلات النقدية؛ و تنفيذ جميع المهام اللاحقة والتسوية في إطار المشروع، كما سيتم تزويد الصندوق الاجتماعي للتنمية بالوصول إلى وحدات نظام المعلومات الإدارية اللازمة لأداء وظائفه بناءً على بروتوكولات إدارة البيانات التي طورتها اليونيسف لحماية بيانات المستفيدين، ويتماشى الصندوق الاجتماعي للتنمية مع استراتيجية البنك الدولي للاستثمار في قدرة المؤسسات المحلية من أجل استدامة أفضل لبرامج التنمية، وسيدعم اليونيسف في وظائف الأنشطة الأخرى الواقعة تحت مسؤولية وإشراف اليونيسف وسيواصل القيام بذلك في إطار التمويل الإضافي الثاني، وتشمل هذه الوظائف، على سبيل المثال لا الحصر، أنشطة التيسير ومراقبة النشاط الأساسي وشراء الخدمات الفنية والاستشارية ورفع الشكاوى وإدارة مركز الاتصال.

26. **في إطار التمويل الإضافي الثاني المقترح، سيهدف المكون الأول إلى تمويل دورتي دفع في عام 2023 للأسر المدرجة في قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية.** سيتم تنفيذه من قبل اليونيسف، وبدعم تنفيذي من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبمشاركة صندوق الرعاية الاجتماعية. وقد تم تحديد المستفيدين في قائمة صندوق الرعاية الاجتماعية قبل الصراع (1.5 مليون

أسرة أو حوالي 9.35 مليون فرد) بناءً على مجموعة من أدوات استهداف الفئة الفقيرة - باستخدام الاختبار بمؤشرات بديلة (PMT) - بالإضافة إلى الاستهداف الفئوي - الذي يشمل المسنين والأسر التي تعيلها إناث والأيتام وذوي الاحتياجات الخاصة، وتغطي هذه القائمة عدد كبير من الأسر في 333 مديرية في اليمن، وقد تم التحقق من المستفيدين من قبل اليونيسف عند توليها إدارة برنامج التحويلات النقدية في عام 2017، في إطار مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات الممول من المؤسسة الدولية للتنمية. ويتم أيضًا التحقق من الأسر المستفيدة التي لم يتم التحقق منها مع كل دورة دفع. كما سيستمر المشروع نحو تقديم المساعدات لجميع الأسر الواردة في قائمة صندوق الرعاية الاجتماعية. وقد وصل المشروع لغاية الآن إلى حوالي 1.43 مليون أسرة كحد أقصى في كل دورة دفع - بالنظر إلى أن بعض المستفيدين من قائمة ما قبل الصراع تم تسجيلهم كمتوفين، بينما لم يتقدم آخرون للمطالبة بمخصصاتهم من المساعدات. وعلى غرار المشروع الجاري، سيمول المكون الأول التكاليف المرتبطة بتسليم التحويلات النقدية غير المشروطة بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بالنموذج التجريبي للدفع الرقمي، باستثناء تكاليف اليونيسف، ورسوم الإشراف الخارجي، وخدمات دعم التنفيذ المضمنة في المكون الثالث، وتشمل الرسوم المتعلقة بمزود (مزودي) خدمات الدفع وتكاليف تشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية، بما في ذلك (1) أنشطة التيسير والتوعية الميدانية ؛ (2) جمع الشكاوي؛ و (3) إدارة مزودي الخدمات المالية.

المكون الفرعي 1.1: التحويلات النقدية غير المشروطة (131.50 مليون دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني).

27. يمول هذا المكون الفرعي استمرار تقديم مساعدات التحويلات النقدية غير المشروطة التي تستهدف الأسر المستفيدة من صندوق الرعاية الاجتماعية طوال عام 2023، يمكن القول إن التمويل طويل الأجل من المؤسسة الدولية للتنمية من أجل التغطية الوطنية المستهدفة للفقر لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة الذي يستفيد منه حوالي 29 % من السكان يعتبر ضرورة إنمائية بينما تعمل الجهود المكثفة على تحسين استدامة البرنامج وكفاءته في إطار تعاون أوسع بين شركاء التنمية.

28. على الرغم من التحسينات المختلفة في تصميم البرنامج، فقد تدهورت الحماية الاجتماعية لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة. هناك العديد من العوامل التي تؤثر على كفاية مساعدات برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة، فبمرور الوقت، كانت أهم التأثيرات التي تؤثر سلبا هي انخفاض قيمة العملة المحلية والزيادة في أسعار المواد الغذائية العالمية التي ساهم في ارتفاعها في البداية اضطراب سلسلة التوريد المرتبط بوباء كوفيد-19، تلاه غزو روسيا لأوكرانيا، وقد حددت استراتيجية سعر صرف العملات (FOREX) الجديدة للمشروع (التي تم تقديمها خلال دورة الدفع رقم 11) قيمة المساعدات بالدولار الأمريكي وحمايتها من الانخفاض المستمر لقيمة الريال اليمني. كما تناولت حالة العملة المزدوجة الفعلية للبلد في الشمال والجنوب ولكنها لم توفر الحماية من ناحية تضخم أسعار الغذاء العالمي الذي يظهر جليا على الدولار الأمريكي. وقد أثبتت الدفعات التكميلية المؤقتة للتخفيف من آثار صدمة كوفيد-19 فعاليتها ولكن تم إلغائها تدريجيًا بسبب محدودية التمويل - وقد تم تسليم دورة الدفع رقم 4 في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بدون زيادة على المبلغ. وساهمت التحسينات الإدارية، مثل انخفاض التكاليف من زيادة المنافسة بين مزودي خدمات الدفع[9] والتغيير في مصدر تغطية تكاليف السيولة للبنوك التي تقدم خدمات الدفع، إلى زيادة قيمة المساعدات بشكل طفيف، والنتيجة الصافية لهذه التأثيرات هي أن قيمة مساعدات برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة انخفضت من 18 إلى 20% من تكلفة حزمة الغذاء الأساسية في عام 2017 ومن 10 إلى 11% في عام 2022، ولهذا السبب، تعتبر كفاية المساعدات واستدامتها من القضايا التي تحظى باهتمام كبير بالمثل عند التخطيط للانتقال إلى المسار المستقبلي للبرنامج.

29. بدلاً من تقديم أربع دورات دفع، ستتحول طريقة التسليم لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة من خمس دورات دفع إلى ثلاث دفعات سنوية. فقد أدت كثافة الخطوات التشغيلية وفقًا للنهج الفصلي لدورات الدفع إلى تأخيرات حتمية بسبب بيئة التنفيذ الصعبة في البلاد. وبالتالي، فإن الفترة الأطول المرتبطة بين دورات الدفع لم تسمح بتسليم أربع دورات دفع لكل سنة تقويمية؛ وفي الواقع، حصل المستفيدون على قيمة مساعدات سنوية أقل مما كان يهدف إليه البرنامج. وبحسب النهج الجديد، سيتم تسليم نفس قيمة المساعدات السنوية، التي تعادل 120 دولارًا أمريكيًا، على ثلاث دفعات بدلاً من أربع دفعات، بمعنى آخر، سيتم زيادة

[9] تم التعاقد مع مزود ثالث للخدمات المالية (البنك اليمني الكويتي) لتقديم المساعدات ضمن دورة الدفع الرابعة.

مبلغ التحويلات النقدية لكل دورة دفع بمقدار الثلث للحفاظ على مبلغ الاستحقاق السنوي ثابتًا. ومن المتوقع أن يؤدي هذا التغيير إلى زيادة قيمة إيصالات المساعدات من 30 دولارًا أمريكيًا لكل أسرة إلى 40 دولارًا أمريكيًا لكل أسرة لكل دورة دفع وتخفيف التحديات التشغيلية المختلفة. وفي الواقع فإن أرجحية تسليم مبلغ المساعدات السنوية المقصودة بالكامل للمستفيدين يزيد من كفاية المساعدات الفورية لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة مقارنة بالوضع الراهن. وتعمل الطريقة الجديدة على خفض التكاليف التشغيلية وتسمح بشكل أفضل لدورات الدفع بتقديم المساعدات في موعدها المحدد لموائمة تقلبات الاحتياج الدورية السنوية بين المستفيدين.

30. سيدعم التمويل الإضافي الثاني التعديلات المستمرة لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة بناءً على تجربة تنفيذ المشروع الجاري. سيشمل ذلك جهودًا لتعزيز وصول المستفيدات (الإناث)، وتحسين قدرة مركز الاتصال في الأوقات الحرجة، وتحسين الوعي بالقنوات التي تقدم آلية التظلم. وكما كان الحال في دورات الدفع الأخيرة، فقد وجد تقرير جهة الإشراف الخارجية أن المشروع لا يزال قيد التنفيذ الناجح، مما يضمن دعمًا حاسمًا للسكان اليمنيين، وقد سلطت التقارير أيضا الضوء على بعض النتائج الرئيسية، بما في ذلك جميع المستفيدين الذين شملهم الاستطلاع (98%) كانوا إما يشعرون بالرضى الكبير أو فقط راضين عن المشروع، ومع ذلك، فقد أشارت 55% من المستفيدات إلى عدم وجود أمينات صندوق إناث متاحات لخدمتهم. بالإضافة إلى ذلك، كان 47% فقط من المستجيبين للاستبيان على دراية بكيفية تقديم شكوى، في حين كان 21% على دراية بخدمة الوصول إلى المنزل وكان 29 % فقط من المستفيدين على دراية بطريقة حساب مبلغ المساعدات بموجب استراتيجية سعر صرف العملات. وأشارت نتائج الإشراف الخارجي أيضًا إلى مستويات عالية من الرضا بين المستفيدين الذين استخدموا آلية تقديم الشكاوي: فقد كان 98 % من المستفيدين راضين أو راضين للغاية عن خدمات آلية تقديم الشكاوي، وفي محاولة لزيادة الوعي بعمل آلية تقديم الشكاوى وعملها، قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بزيادة حجم فريق إدارة الحالة وزاد من جهوده لزيادة الوعي بقنوات تقديم الشكاوى المتاحة للمستفيدين.

31. ترتبط أي خطط محتملة لتعديل برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة بتحديث قائمة المستفيدين الحالية حيث أن القائمة الحالية التي تم تأريخها قبل النزاع قد لا تعكس الأنماط الناشئة للاحتياجات حيث يتم الآن استبعاد الأسر الضعيفة الجديدة من البرنامج. كما ستشمل العملية ذات الصلة مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وستهدف إلى تحديد نهج للنزاع لمراجعة قائمة المستفيدين التي تتوافق أيضًا مع أفضل ممارسات الاستهداف في برامج شبكات الأمان الاجتماعي، ولن تؤثر أي قرارات مستقبلية لمراجعة قائمة المستفيدين من البرنامج على دورات الدفع ضمن إطار التمويل الإضافي الثاني.

المكون الفرعي 1.2: مشروع تجريبي للدفع الرقمي والتثقيف المالي (جديد) (3 ملايين دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني).

32. سيمول هذا المكون الفرعي الجديد تكاليف دفع عملية الانتقال نحو المدفوعات الرقمية لمساعدات التحويلات النقدية غير المشروطة جنبًا إلى جنب مع الوصول إلى إجراءات محو الأمية الرقمية والمالية للمستفيدين من المشروع. ستدعم الأنشطة الممولة من خلال هذا المكون الفرعي في البداية عملية الدفع الرقمي والحصول على بطاقة الهوية الوطنية التجريبية مع إمكانية الوصول المضمنة إلى تدخلات التثقيف الرقمي والمالي والقابلة للتطوير ومنخفضة التكلفة. كما سيكون العدد المستهدف من المستفيدين المدعومين من هذا النشاط قائما على الطلب، لكن التدخلات ستقتصر على ست مناطق. سيدعم النشاط أيضا ما لا يقل عن 1400 مستفيد (5% في كل منطقة من المناطق الست) وبحد أعلى يبلغ 22180 مستفيدًا (80% في كل منطقة من المناطق الست أو 1.5% من إجمالي المستفيدين من التحويلات النقدية غير المشروطة). ولتسهيل اختيار المستفيدين للتحول إلى المدفوعات الرقمية والاستمرار في استخدامها سيتم تقديم حافز نقدي على المساعدات الأساسية.

33. يعتبر الدفع الرقمي لمزايا شبكة الأمان الاجتماعي خطوة رئيسية نحو الشمول المالي للعديد من الأسر الضعيفة، كما أنه يساهم في خفض تكاليف تطبيق البرنامج وتعزيز الضوابط الائتمانية. يمكن أن يقلل التسليم الرقمي لمدفوعات التحويلات النقدية غير المشروطة من أخطاء الدفع، ويرسخ الشعور بالانتظام في الإدارة ويزيد من جودة الخدمة ويوفر أيضًا إمكانية تلقي مدفوعات متعددة عبر قناة واحدة، وبمعنى أشمل، يمكن أن يمهد توزيع المدفوعات الرقمية على نطاق واسع في الاقتصاد، لا سيما بين الفئات ذات الدخل المنخفض، الطريق نحو عدد لا يحصى من فرص التنمية الاقتصادية من خلال مزايا الشبكة، وتبشر التغطية

الواسعة لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في اليمن بتسهيل الانتقال إلى مزايا التنمية غير المباشرة مثل تلك التي حدثت في العديد من الاقتصادات الأفريقية (مثل كينيا)[10].

34. **بينما يزيد الطلب على المدفوعات الرقمية، فلا تزال هناك تحديات كبيرة أمام التحول الرقمي الكامل.** كانت النتائج الأولية من الإشراف الخارجي الخاص بدورة المدفوعات الرابعة تشير إلى طرح أسئلة جديدة حول المدفوعات الرقمية على المستجيبين للاستبيان، ووجد أنه من بين 2% من المشاركين الذين كانوا على دراية بالمدفوعات الرقمية، كان حوالي 62% منهم مهتمين بالتحول إلى طرق الدفع الرقمية، ومع ذلك، فإن الطلب على المدفوعات الرقمية محدود بسبب قيود القدرة على تقديم الخدمة مثل التغطية المنخفضة للشبكة، وعدم استقرار أو عدم الاتصال بالإنترنت وانخفاض معدل انتشار تجار التجزئة المجهزين رقميًا. وحوالي نصف المستفيدين يمتلكون هوية وطنية وهاتف محمول ومن المحتمل أن مجموعة كبيرة لا تمتلك هواتف مميزة، وهو شرط لاستخدام العديد من الخدمات المالية الرقمية[11] - وكلاهما اعتبارات مهمة لجعل خيارات الدفع الرقمية ممكنة لأولئك الذين يرغبون في التحول لاستخدام هذه الخدمة.

35. **إن مسألة جانب العرض الأوسع هي البيئة التنظيمية للقطاع المالي في اليمن. ففي حين أنه مجزأ، فإنه يسمح بتوفير المدفوعات الإلكترونية على نطاق واسع.** كان القطاع قبل عام 2014 خاضعًا لقواعد منظمة للغاية مع السماح للبنوك فقط بتقديم مثل هذه الخدمات، وقد وسّعت التعليمات الصادرة عن البنك المركزي اليمني (في صنعاء) في عام 2020 نوع مقدمي الخدمات المالية الذين يمكنهم تقديم خدمات مالية رقمية، بما يتجاوز النظام الحالي الذي تقوده البنوك، مما أدى إلى إنشاء 10 وسائل جديدة للمحافظ الإلكترونية. وقد طور البنك المركزي في عدن نظامه الخاص في أوائل عام 2020 "قسم أنظمة الدفع" الذي يستمر في السماح للمدفوعات الإلكترونية التي يقودها البنك[12]، وكانت هناك بالفعل استخدامات ناجحة للمدفوعات الرقمية في قطاع التنمية، كما يتضح من البرنامج التجريبي للمدفوعات الرقمية الممول من وزارة الخارجية والكومنولث والتنمية في إطار برنامج النقد مقابل التغذية الذي ينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية، ولا يزال الطلب على المدفوعات الرقمية منخفضًا، لكنه آخذ في الازدياد، كما أن الإطار التنظيمي الحالي يدعم التحول إلى المدفوعات الرقمية.

36. **ونظرًا لأن التحول الرقمي يعتمد على محو الأمية المالية الرقمية الكافية، فيمكن دعم المستفيدين الراغبين في التحول إلى استخدام المدفوعات الرقمية من خلال إجراءات تدخلات الاتصال لتغيير السلوك (BCC) من خلال شبكة استشاريين التسهيلات المتنامية في الصندوق الاجتماعي للتنمية.** قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتأهيل 5000 مستشار وذلك من خلال أكاديمية التدريب عبر الإنترنت، وذلك لتقوية توفير خدمات الدعم للأسر المستفيدة. ويمكن لهؤلاء الاستشاريين تقديم المساعدة للمستفيدين في إنشاء حسابات الدفع الرقمية، والحصول على الهوية، ويمكن أيضًا تدريبهم على تقديم تدخلات الاتصال وتغيير السلوك في الموضوعات المتعلقة بمحو الأمية المالية الرقمية[13]، ومع إدخال ميزة المدفوعات الرقمية، يمكن استخدام وحدات الاتصال لتغيير السلوك لزيادة المعرفة المالية وتعزيز التحول المستدام نحو المدفوعات الرقمية والاستفادة من الفوائد الأوسع للشمول المالي من التحويلات النقدية بين المستفيدين الفقراء.

37. **ويقوم البنك الدولي واليونيسيف بتقييم هذه القضايا بالإضافة إلى مجموعة من القضايا الإضافية في جانب العرض والطلب.** يجري تطوير عملية تقييم المدفوعات الرقمية في اليمن من قبل فرق الحماية الاجتماعية والتنافسية المالية والابتكار من خلال أنشطة الخدمات الاستشارية والتحليلات (P177631)، كما ستضع اليونيسف إجراءات مفصلة، بما في ذلك معايير الأهلية والاختيار للمواقع التجريبية المختارة للوفاء بشرط الصرف المطلوب لبدء المشروع التجريبي.

[10] ما نسبته 71% فقط من الشركات في كينيا تستخدم النقد كوسيلة للدفع بينما تفضل 56% بشدة المحافظ الرقمية كوسيلة للدفع من قبل عملائها (بطاقة فيزا الإلكترونية، 2022)

[11] يمكن أيضًا استخدام الهواتف المزودة بتقنية الجيل الثاني للاستفادة من خدمة المدفوعات الرقمية، إلا أن هذه الطريقة حديثة العهد ولا تُقدم إلا عبر (شركة سبأفون Sabafon) - وهي شركة اتصالات كبرى في اليمن تقدم خدمات مصرفية رقمية.

[12] لمزيد من التفاصيل انظر الوحدة الاقتصادية لمركز صنعاء (2022) التحديات والآفاق الخاصة بالنقود الإلكترونية وأنظمة الدفع في اليمن.

[13] يمكن أيضًا توسيع نطاق التدخل ليشمل موضوعات تتعلق بالصحة والتغذية والتعليم وحماية الطفل، بقدر ما تسمح به شبكة الاستشاريين.

المكون الثاني: دعم التركيز الجغرافي للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (يتم تنفيذه من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة كشركاء منفذين) (55.90 مليون دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني)

38. **سيواصل المكون الثاني تمويل حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً والتي تجمع بين الإغاثة الفورية والطويلة الأجل لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال بناء الأصول المجتمعية ذات الصلة وكذلك دعم إنتاج الأغذية وتوزيعها على المستوى المحلي.** سيتم تنفيذ هذا المكون من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية والمؤسسات التابعة له: وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وبرنامج ضمان التمويلات اليمني، وكذلك برنامج الأشغال العامة. كما سيتم تعزيز حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً بتدخلات من العمليات الأخرى ذات الصلة التي يمولها البنك وكما هو موضح أدناه، وبالتالي، سوف يدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتفاقيات فرعية تعاقدية جديدة مع كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر لتنفيذ الأنشطة في إطار التمويل الإضافي الثاني.

39. **يعتمد تنفيذ حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً على نهج استهداف منسق.** كانت حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً في المشروع الجاري، بالإضافة إلى المشاريع الأخرى ذات الصلة التي تعالج الأمن الغذائي وسوء التغذية، تستخدم مجموعة متنوعة من أساليب الاستهداف الجغرافي، وفي المرحلة المقبلة، سيتم تجميع هذه التدخلات وتركيزها جغرافيًا باستخدام النهج المشترك. وبالنسبة للمناطق التي ستكون فيها الحزم المركزة جغرافيا فإنها تلك المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي بها أعلى معدلات سوء التغذية، ويتم اختيارها من خلال مؤشر كمي مركب لانعدام الأمن الغذائي (التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي) وسوء التغذية، وخاضعا لتأكيد الإمكانات الزراعية (لضمان أن تكون جميع مكونات حزم التدخلات مجدية). ويتم أيضًا دمج الاستثمارات الإنتاجية (على سبيل المثال، المكون الفرعي 2.4) في حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً بناءً على تقييم الإمكانات الإنتاجية داخل المنطقة المستهدفة أو مجموعة المناطق المستهدفة (اعتمادًا على طبيعة الاستثمارات)، كما سيتطلب تنفيذ الحزم أيضًا شيئا من قابلية التشغيل البيني لنظام المعلومات الإدارية خلال المشاريع.

40. **أدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نوفمبر/ تشرين الثاني 2022 هيكلاً إدارياً على مستوى البرامج.** حيث يفصل هيكل الحوكمة الذي تم إنشاؤه بين المسؤوليات عن القرارات على مستوى البرنامج (على سبيل المثال، اختيار مواقع الحزمة المركزة جغرافيا والمعايير الكمية والنوعية المرتبطة بها)، الرصد والتقييم لإنشاء قاعدة أدلة للتأثيرات المعززة القابلة للجدل بموجب النهج، وللحصول على التنسيق على المستوى المحلي بما في ذلك الاستفادة المثلى من نهج تعبئة المجتمع. وقد تم تحديد أولويات 31 منطقة لتلقي الحزم في المرحلة الأولى، وتم تحديد 30 منطقة إضافية للمرحلة التالية في عام 2024.

41. **يعتبر نهج التعبئة المجتمعية الموحدة، والاستثمار المرتبط به في النسيج المجتمعي، في صميم تعزيز استدامة تأثير الحزم المركزة جغرافيا.** تعمل الوكالات المتعددة المسؤولة عن التدخلات المدرجة ضمن إطار حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً من خلال نُهُجِ تعبئةٍ مجتمعيةٍ مختلفةٍ أو متعارضةٍ أو مزدوجةٍ. وقد عزز الإعداد للتنفيذ من الإدراك بأن الاستثمار في الهياكل المجتمعية الدائمة، وبما يتماشى مع ما هو معتاد في اليمن، سيعزز استدامة الآثار الناجمة عن حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً، كما سيعتمد هذا النهج على نموذج "تمكين" المجتمعي الذي وضعه الصندوق الاجتماعي للتنمية سابقًا[14]. ويمكن إعادة تنشيط الهياكل المجتمعية في نموذج "تمكين" في العديد من المناطق الفرعية المستهدفة بغرض تنسيق جهود التعبئة المجتمعية، ولم تتواجد هياكل "تمكين" بعد في المناطق الفرعية، وسيسعى الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى القيام بذلك كأساس لجهود التعبئة المجتمعية المنسقة لحزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافيا. وأخيرًا، لا تتطلب طبيعة حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً المعروضة اتباع نهج كامل للمشاركة المجتمعية، حيث سيتم نشر نهج تقييم تشاركي مختصر ومخصص.

[14] يُعرف نموذج "تمكين" أيضًا باسم برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية، وقد تم تأسيسه في عام 2009 من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع وزارة الإدارة المحلية لإنشاء وتعزيز الهياكل الرسمية التي تسهل من تخطيط التنمية التشاركية وتنفيذها على المستوى المجتمعي، ويقدم "تمكين" فرصة لعمليات التخطيط التشاركي الفعالة على مستوى المجتمع وتخلق منصة لسد الفجوة بين المجتمعات وسلطاتها المحلية.

42. شهد الإنشاء الأخير لهيكل إدارة حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً إنشاء منصة تشاور وتخطيط وتنسيق وإشراف مناسبة. وبالتالي، سيتم توفير الأموال من خلال المكونات الفرعية الحالية لضمان نجاح هذا النشاط الجديد الشامل - تعبئة المجتمع المعززة لحزم الإجراءات المركزة جغرافيا - ويجب على الشركاء المنفذين وضع ميزانية مناسبة لها في حدود مخصصات المكونات الفرعية الخاصة بهم لضمان توفر الموارد الكافية.

43. يكتسب مفهوم "استمرارية الدعم - حزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً " زخما مع شركاء التنمية ويؤدي إلى الإشراف المشترك على مستوى البرنامج. نظرًا لتعقيد إجراءات التنسيق المرتبط بالحزم المركزة جغرافيا، تم تحديد الحزم في البداية على مجموعة من المشاريع الممولة من البنك الدولي مع أنشطة تستهدف الأمن الغذائي، ومع ذلك، كان الطموح دائمًا هو جذب شركاء التنمية الآخرين لربط استثماراتهم مع هذا النهج المتكامل وذلك لزيادة التأثير الإيجابي، وقد التزم مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية وبنك التنمية الألماني بتمويل البرامج من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية الذي سيضاف إلى الحزم الجغرافية. إلا أنه ومن أجل تحقيق أفضل النتائج، يجب تعزيز قابلية العمل المشترك على مستوى البرنامج عبر الجهات المنفذة للمشاريع. تتمثل الجوانب الرئيسية للجهود المتطورة ذات الصلة في تطوير نظم المعلومات الإدارية على مستوى البرنامج وبشكل مرتبط بأنظمة الشريك المنفذ والإشراف المشترك من قبل مشروعات البنك الدولي (في البداية عبر مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا والاستجابة على صعيد الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في اليمن)، وتوسيع نطاق الإشراف المشترك ليشمل شركاء التنمية (في البداية إلى مكتب الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية وبنك التنمية الألماني والمفوضية الأوروبية).

المكون الفرعي 2.1: النقد من أجل التغذية (19 مليون دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني)

44. سيمول هذا المكون الفرعي الدعم النقدي والخدمات التكميلية للأسر التي لديها أمهات وأطفال معرضون لخطر سوء التغذية في مجتمعات معينة. وسيتم تنفيذ هذا المكون الفرعي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ويواصل برنامج النقد مقابل التغذية لعب دور حاسم في إنقاذ الأرواح، وتعزيز التغذية الصحية وإجراءات النظافة والحاجة المتزايدة في مراكز العلاج. كما سيستهدف برنامج النقد مقابل التغذية النساء الحوامل والمرضعات و / أو الأطفال دون سن الخامسة والأمهات ذوات الأطفال ذوي الإعاقة حتى سن 17 عامًا في المحافظات التي سيتم تحديدها من خلال عملية الاستهداف الجغرافي، كما سيدعم البرنامج الأسر الأخرى (غير التابعة لصندوق الرعاية الاجتماعية) في المجتمعات المختارة حيث تعاني النساء الحوامل والمرضعات أو أطفالهن دون سن الخامسة من سوء التغذية.

45. سيمول هذا المكون الفرعي التحويلات النقدية للأسر المستفيدة (الأمهات هن من يتلقى المساعدات) لمدة ستة أشهر لجميع النساء اللواتي يستوفين المعايير، و12 شهرًا للأمهات اللائي لديهن أطفال يعانون من سوء التغذية[15]. ومن المتوقع أن يدعم هذا المكون حوالي 45000 أسرة إضافية لمدة تصل إلى 12 شهرًا[16]، وستستفيد منه 48000 أنثى أو أم وحوالي 63000 طفل نقدًا مقابل التغذية. كما سيستمر تقديم الجلسات والزيارات المنزلية من قبل النساء المدربات من المجتمعات المحلية أو التربويين المجتمعيين الذين سيتقاضون رواتبهم من المشروع، مما يوفر فرص عمل مؤقتة وبناء المهارات ذات الصلة لنحو 1600 امرأة. أيضا سيكتمل هذا المكون الفرعي بخدمات صحة وتغذية الأم والطفل المقدمة في إطار مشروع رأس المال البشري الطارئ الممول من البنك الدولي (P176570)، ودعم المستفيدين من برنامج النقد مقابل التغذية لزراعة وتحضير الأطعمة المغذية المقدمة في إطار مشروع الاستجابة لتعزيز الأمن الغذائي في اليمن، والدعم المتزامن المقدم من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث لبرنامج النقد مقابل التغذية (الأسر التي تعيلها نساء والأشخاص ذوي الإعاقة). سيمول المكون الفرعي أيضا التحويلات النقدية وبرنامج النقد مقابل الغذاء والتدريب والخدمات الاستشارية والرسوم المصرفية وتكاليف عمل الصندوق الاجتماعي للتنمية.

[15] ستكون جلسات التثقيف الصحي والتغذية متاحة لجميع الأمهات اللائي لديهن أطفال، وليس فقط المستفيدين من التحويلات النقدية، وستتضمن الجلسات على مناقشات حول الصحة الإنجابية والرضاعة الطبيعية والنظافة الشخصية وسوء التغذية والأوبئة الرئيسية بما في ذلك الكوليرا، بالإضافة إلى إنشاء فصول محو الأمية، وكذلك تحسين الحصول على المياه.

[16] ومع ذلك، سيستمر البرنامج داخل كل مجتمع لمدة 18 شهرًا لدعم أي أسر مؤهلة جديدة تم تحديدها على أنها تعاني من سوء التغذية في مسوحات التغذية الدورية والتي ستكون متوقفة على توافر الموارد.

المكون الفرعي 2.2: النقد مقابل العمل (15.90 مليون دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني)

46. سيمول هذا المكون الفرعي المشاريع الفرعية المجتمعية التي تتطلب كثافة في الأيدي العاملة. وسيستمر في تمويل برنامج النقد مقابل العمل الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية في إطار المشروع باستخدام حزمة من التدخلات ذات التركيز الجغرافي لزيادة الأثر. كما سيوفر هذا المكون الفرعي فرص عمل مؤقتة للفئات السكانية الضعيفة من المجتمعات المختارة لبناء أصول مجتمعية قيمة، مع التركيز على المشاريع الفرعية التي تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من أجل: (1) إصلاح الأراضي الزراعية وريها؛ (2) الحصول على المياه والصرف الصحي[17]؛ و (3) والوصول إلى الأسواق (مثل إعادة تأهيل الطرق). ويجب أن تتطلب الأنشطة كثافة في اليد العاملة (وعلى سبيل المثال، كثافة أجور لا تقل عن 50 في المائة من التكلفة الإجمالية) ويتم تحديد المشاريع الفرعية وتنفيذها من قبل المجتمعات المختارة بطريقة تشاركية وقائمة على الطلب مع تركيز يراعي الفوارق بين الجنسين[18]. كما سيتم اختيار العاملين في المجتمع المحلي على أساس الاستهداف الذاتي وسيحصلون على أجور تقل قليلاً عن أجر السوق السائد (لضمان تطبيق العمال الأكثر احتياجًا) بما يتماشى مع أفضل ممارسات "النقد مقابل العمل" وبرامج الأشغال العامة، وهذا الأمر سيساهم في تخصيص الفوائد لمن هم في أمس الحاجة إليها وسيتحكم أيضًا في الإفراط في الاستحواذ، ومن المتوقع أن يوفر هذا المكون الفرعي فرص عمل بأجر لـ 18200 مستفيد مباشر إضافي (الأشخاص المعرضين للخطر) (بمن فيهم 5460 إناث)؛ وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية لـ 94250 شخصًا إضافيًا. سيتم تنفيذ هذا التدخل في المجتمعات الفقيرة من المناطق ذات المستويات الأعلى من مؤشر الاستغاثة (مزيج من الشدة والاعتدال في انعدام الأمن الغذائي والنزوح والحاجة إلى المساعدة) وسيستفيد حوالي 78000 منتفع إضافي غير مباشر مع العمل بأجر.

47. سيتم استخدام الخرائط الجغرافية المكانية لتعزيز شفافية الرصد والتقييم والرصد البيئي والاجتماعي ومشاركة المستفيدين. كما سيتم تسليم المدفوعات إلى المستفيدين من خلال البنوك المتعاقدة مقابل رسوم، أيضا سيمول هذا المكون الفرعي توفير تكاليف العمالة وغير العمالة (مواد البناء مثلاً) للمشاريع الفرعية، ورسوم الوسيط المالي وتكاليف تشغيل الصندوق الاجتماعي للتنمية.

48. سيشمل التوجيه لقرارات المجتمع بشأن المشاريع الفرعية اعتبارات تطلعيه للتكيف مع المناخ. فعلى سبيل المثال، يمكن اختيار المشاريع الفرعية لإعادة تأهيل الطرق نظرًا لتأثير تغير المناخ المتزايد على الطرق من جراء زيادة تواتر وشدة الظروف الجوية مثل الفيضانات والعواصف وموجات الحر.

49. سيتم تصميم هذا المكون الفرعي لضمان مشاركة الإناث بنسبة 30 في المائة على الأقل ومشاركة الفئات المحرومة والمهمشة في تحديد احتياجات المجتمع وسيشمل تصميم منصة تقديم الشكاوي والتي تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي. كما سيستمر كلا المكونين الفرعيين (2.1 و2.2) في وضع لوحات إرشاديه لتقديم الشكاوى، بما في ذلك معلومات عن الخط الساخن ورقم واتس آب، في مواقع المشاريع الفرعية، بالإضافة إلى تقديم أدوات إضافية (بما في ذلك الحلول التكنولوجية) ورفع مستوى الوعي لدى المجتمعات للقيام بدور أكثر نشاطًا في مراقبة المشاريع الفرعية، بما في ذلك الامتثال للإطار البيئي والاجتماعي للبنك الدولي.

المكون الفرعي 2.3: أصول المجتمع (15 مليون دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني)

50. سيستمر هذا المكون الفرعي في تمويل الأصول المجتمعية. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنفيذه من خلال مشروع الأشغال العامة، وسيمول المشاريع الفرعية التي يحددها المجتمع لبناء أصول مجتمعية تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ويتم تنفيذ هذه المشاريع الفرعية من قبل مقاولين من القطاع الخاص لأنها تعتبر أكثر تعقيدًا، ونظرًا لتعقيدها الكبير، تعد المشاريع الفرعية لمشروع الأشغال العامة أقل طلبا للأيدي العاملة بنسبة 35% ويمكنها توظيف عمال من خارج المجتمع بما نسبته 50%. وفي إطار هذا المكون الفرعي، من المتوقع أن يوفر التمويل الإضافي الثاني

[17] النساء هن المستفيدات الأساسيات من مخططات حصاد المياه لأنها تقلل الوقت والجهد في جلب المياه، وهي مسؤولية تقع عادة على عاتق النساء والفتيات.

[18] تساهم أكثر من 60% من النساء في العمل الزراعي على الرغم من أنهن يواجهن العديد من القيود كمحدودية الوصول إلى الأراضي والحصول على التمويل ووالوصول إلى الأسواق وأنشطة كسب العيش والمعلومات حول الفرص الاقتصادية (منظمة الأغذية والزراعة، 2018).

الوظائف بعقود مقابل الأجر لحوالي 9880 مستفيدًا مباشرًا (بما في ذلك حوالي 400 أنثى)، و123800 شخصًا لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الرئيسية، كما سيستفيد 59280 شخصًا إضافيًا بشكل غير مباشر. كما سيمول هذا المكون تكاليف البنية التحتية الصغيرة بواسطة المقاولين من القطاع الخاص ومجموعات المجتمع، بالإضافة إلى تكاليف تشغيل برنامج الأشغال العامة. وإلى جانب برنامج النقد مقابل العمل التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية، كان الدعم المصرفي للمشاريع التي تتطلب كثافة في الأيدي العاملة المنفذة من خلال مشروع الأشغال العامة ضروريًا للحفاظ على قدرة المؤسسات الوطنية المهمة طوال فترة النزاع وتمكين المجتمعات من الوصول إلى البنية التحتية الأساسية في 320 مديرية من أصل 333 مديرية في البلاد.

51. **سيواصل برنامج الأشغال العامة توسيع طريقته في التعاقد المجتمعي، والتي يجب أن تسود باعتبارها النهج السائد لبناء الأصول المجتمعية في سياق حزم التدخلات المركزة جغرافيا.**[19] ومع ذلك، فإن بعض التدخلات، مثل إنشاء خزانات جديدة لحصاد المياه، وقنوات ري مياه خرسانية والهدارات والسدود صغيرة - التي تتطلب مستوى أعلى من الخبرة، والتي تكون أكثر تعقيدا تقنيا وتتضمن عمالة ماهرة، و / أو لا يمكن تقسيمها إلى مجموعات أصغر - ستكون أكثر ملاءمة للمقاولين المحليين، الذين سيتم إشراكهم عن طريق العطاءات التنافسية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر برنامج الأشغال العامة في التوسع بناءً على التجربة الإيجابية للمشاريع الفرعية للأصول المجتمعية التي تم تجريبها مؤخرًا والتي تقتصر على الإناث فقط، حيثما أمكن ذلك، وهذا أمر يستجيب مباشرة لحاجة المجتمع. وفي سياق حزم التدخلات المركزة جغرافيا، ستكمل التعبئة المجتمعية لبرنامج الأشغال العامة جهود الصندوق الاجتماعي للتنمية لتعزيز وتأسيس هياكل مجتمع "تمكين" لضمان اتباع نهج يركز على المجتمع بشكل كبير حيثما أمكن ذلك.

52. **وعلى غرار المشروع الجاري، يستمر نهج مشروع الأشغال العامة في توسيع نطاق التركيز على تمكين المجتمعات من تحديد الاحتياجات والفجوات في الأصول المحلية وإدراج الفئات الضعيفة في جميع الأنشطة.** سيواصل برنامج الأشغال العامة توظيف مستشارين محليين، بما في ذلك النساء، لدعم التقييمات التشاركية لأصول المجتمع. وييسر المستشارون تشكيل لجان مجتمعية لتحديد الاحتياجات واختيار الأولويات التي سيتم تمويلها في إطار هذا المكون، وتُستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات (مشروع خريطة الشارع المفتوحة) لرسم خرائط للبنية التحتية الأساسية والخدمات المتاحة للمجتمعات. ومن أجل دعم قدرات المسؤولين المحليين والمجتمعات المحلية، سيقوم الموظفون المحليون في مشروع الأشغال العامة بتسهيل التعاون بين هذه الجهات الفاعلة في تحديد وتخطيط احتياجات المجتمع، كما ستدعم الأدوات المكونين الفرعيين 2.1 و2.2 بالإضافة إلى المشاريع الأخرى وسيتم دمجها في نهج منسق لتعبئة المجتمع على النحو المتفق عليه ضمن هيكل إدارة حزم التدخلات المركزة جغرافيا المنشأة مؤخرًا.

53. سيشمل التوجيه لقرارات المجتمع بشأن المشاريع الفرعية دراسة استشرافية للقدرة على التكيف مع المناخ، فعلى سبيل المثال، يجب أن يركز الاستثمار في حلول إدارة المياه على مصادر المياه المستدامة وتقنيات توفير المياه وطرق الري الأكثر فعالية.

54. **سيتم استخدام البيانات مفتوحة المصدر التي تم جمعها من خلال إجراءات تعبئة المجتمع الحاسمة، مثل التقييمات التشاركية، كنقطة انطلاق للاستثمارات وإعادة الإعمار من قبل شركاء آخرين، والسماح بتتبع الخدمات والأصول المتاحة للمجتمعات في جميع أنحاء اليمن، وكذلك تقييم الفجوات والتفاوتات بين المديريات.** سيسعى نهج المشاركة المجتمعية إلى تحديد (من خلال رسم خرائط لمجموعات المجتمع) وإدراج الفئات الضعيفة في عملية التحديد بالإضافة إلى القوى العاملة المعينة أثناء تنفيذ المشاريع الفرعية، بالإضافة إلى استهداف النوع الاجتماعي أثناء تحديد أولويات المجتمع. كما سيتم تتبع مستوى رضا المستفيدين عن عملية التحديد والاختيار بالإضافة إلى آثار الاستثمار على السكان المحليين من خلال استطلاعات الرأي المجتمعية ربع السنوية التي تجريها جهات مراقبة خارجية.

المكون الفرعي 2.4: الفرص الاقتصادية وقدرة أسواق الغذاء على الصمود (6 ملايين دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني)

[19] يقوم برنامج الأشغال العامة حاليًا بمراجعة دليل التعاقد المجتمعي الخاص به في إطار الأنشطة التي تمولها منظمة العمل الدولية خارج نطاق هذا المشروع. وهذا يشمل مناهج وإجراءات محددة لتعزيز مشاركة المقاولات في المجتمعات المحلية. وفي إطار دعم منظمة العمل الدولية، سيقدم برنامج الأشغال العامة أيضًا دورات تدريبية حول بدء الأعمال التجارية، مثل شركات المقاولات للنساء وتقديم الدعم المالي للنساء لبدء مشروع "مشروعي الأول".

55. سيعزز هذا المكون الفرعي دور المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر في المساهمة في الأمن الغذائي والحد من سوء التغذية بين فئات المجتمع الأكثر ضعفاً. سيعمل التمويل الإضافي الثاني على توسيع نطاق الدعم من أجل (أ) إنشاء المزيد من المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر وتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر القائمة وعوامل تمكين سلسلة التوريد والتعاونيات والجمعيات العاملة في إنتاج وتخزين وتوزيع الغذاء والتغذية - والخدمات المتعلقة بالصحة؛ (ب) زيادة الدعم لبرنامج ضمان التمويلات في اليمن جزئيا لمساعدة مؤسسات التمويل الأصغر في الحصول على التمويل لأنشطة الإقراض وتحسين الحصول على التمويل لمزيد من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في قطاعي التغذية والغذاء؛ (ج) تعزيز الشمول المالي من خلال إنشاء المزيد من جمعيات الادخار والإقراض القروية في المناطق الريفية البعيدة عن مؤسسات التمويل الأصغر، كما سيدعم الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر والشركات التابعة له (برنامج ضمان التمويلات في اليمن ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر) تنفيذ أنشطة هذا المكون الفرعي، والذي سيستمر في تمويل المنح والمساعدة الفنية والخدمات الاستشارية وتكاليف تشغيل برنامج ضمان التمويلات في اليمن، والصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر. ويعتمد المكون الفرعي نهج تطوير لأنظمة السوق، مع إعطاء الأولوية للفعالية والتأثير واستدامة التأثير لصالح الفقراء ومن بحاجة إلى الرعاية مع تعزيز الآليات القائمة على السوق. كما ستركز الإرشادات الموجهة إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة على ممارسات التكيف مع المناخ كاستخدام النباتات المقاومة للجفاف أو التخطيط لسلاسل التوريد مع وجود الاحتمال المتزايد لظروف الطقس القاسية التي تؤثر مؤقتًا على سلاسل التوريد أو بطريقة دائمة، كما سيتضمن الدعم الإضافي في إطار المكون الفرعي ما يلي:

أ) *تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة الجديدة وتقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات والجمعيات المشاركة في إنتاج وتخزين وتوزيع الغذاء والتغذية والخدمات المتعلقة بالصحة (بمبلغ 3.5 مليون دولار أمريكي، ويتم تنفيذها من خلال وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر).* تشمل الأنشطة الإضافية في إطار التمويل الإضافي الثاني (1) التدريب على ريادة الأعمال وخطط الدعم لخلق 270 نشاطًا جديدًا لتوليد الدخل في القطاعات المستهدفة[20] بين السكان الأكثر ضعفًا (2 مليون دولار أمريكي)؛ (2) تقديم المساعدة الفنية والمنح إلى 600 من الشركات الصغيرة والمتوسطة المتأثرة بالصراع وصغار المنتجين في القطاعات المستهدفة ومناطق جغرافية مختارة (بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي)، ولا ننسى أنه ما لا يقل عن 30% من الشركات الصغيرة والمتوسطة ستكون مملوكة أو مدارة من قبل النساء.

ب) *تقديم الدعم غير المباشر لتعزيز حصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على التمويل من خلال زيادة قدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الإقراض (بمبلغ 1 مليون دولار أمريكي بواسطة برنامج ضمان التمويلات في اليمن).* وسيعمل التمويل الإضافي الثاني على زيادة رأس المال بمقدار 940,000 دولار أمريكي، ليصل المجموع إلى 4.84 مليون دولار أمريكي، كما سيمكن التخصيص 730 شركة صغيرة ومتوسطة أخرى من الحصول على التمويل من خلال تسهيل وصول مؤسسات التمويل الأصغر المختارة إلى صندوق برنامج ضمان التمويلات في اليمن. حيث ستكون الشركات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة للحصول على التمويل هي تلك التي تعمل في إنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها أو أنشطة دعم سلسلة التوريد ذات الصلة ومكافحة سوء التغذية والوقاية منه (التغذية والخدمات المتعلقة بالصحة). كما سيتم اختيار مؤسسة تمويل أصغر إضافية في التمويل الإضافي الثاني للوصول إلى صندوق برنامج ضمان التمويلات في اليمن، وبذلك يصل العدد الإجمالي لمؤسسات التمويل الأصغر للوصول إلى مخطط ضمان محفظة برنامج ضمان التمويلات في اليمن إلى ستة. أيضا سيتم تحديد معايير الأهلية والاختيار المحسّنة في دليل عمليات المشروع بناءً على نهج "استمرارية الدعم" وحزم الإجراءات التدخلية المركزة جغرافياً وقدرة مؤسسات التمويل الأصغر على الوصول إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وخدمتها في القطاعات والمجتمعات المستهدفة.

[20] تشمل القطاعات المستهدفة إنتاج وتجهيز الأغذية (بما في ذلك في قطاعات البستنة والثروة الحيوانية والدواجن ومصايد الأسماك)، وتسهيل توزيع الغذاء (مثل مقدمي خدمات النقل والخدمات اللوجستية وأنشطة القيمة المضافة الأخرى)، معالجة ومنع سوء التغذية (التغذية والخدمات المتعلقة بالصحة).

ت) *تعزيز الشمول المالي في المجتمعات الريفية الأكثر ضعفاً (بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي، تم تنفيذها من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر).* سيساعد التمويل الإضافي الثاني في إنشاء 185 جمعية ادخار وإقراض قروية ذاتية الإدارة وذاتية الرسملة، ويشمل المخصص المالي توفير كل ما يلزم من تدريب ومساعدة فنية على النحو المبين في أدلة تنفيذ المشروع، واستكمالها بالتثقيف والتعليم المالي. كما سيسهل هذا النشاط إنشاء 555 شركة صغيرة ومتوسطة جديدة ورفع إجمالي عدد جمعيات الادخار والإقراض القروية التي تم إنشاؤها من خلال المشروع إلى 715 لتخدم 17875 عضوًا، وعلاوة على ذلك، سيساعد النشاط على زيادة حرية الموارد المالية لأصحاب المشاريع وتسهيل الحصول على السلف في المجتمعات الريفية المحرومة والتي يصعب الوصول إليها في الأماكن التي لا تصل إليها مؤسسات التمويل الأصغر.

المكون 3: دعم المشروع وإدارته وتقييمه (16.60 مليون دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني).

56. سيمول المكون 3 تكاليف إدارة المشروع ورصده وتقييمه وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، وسيشمل مكونين فرعيين: المكون الفرعي 3.1 للمكون الأول، الذي تديره اليونيسف (9 ملايين دولار أمريكي)؛ والمكون الفرعي 3.2 للمكون الثاني، والذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (7.60 مليون دولار أمريكي). حيث سيمول هذا المكون الأنشطة التالية والتكاليف المرتبطة بها: التكاليف المباشرة وغير المباشرة للوكالات المستفيدة (اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)؛ وإشراف الجهة الخارجية لكل مكون وبناء قدرات الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة وصندوق الرعاية الاجتماعية وتقييمات المشروع وكذلك تكاليف تنفيذ متطلبات الإطار البيئي والاجتماعي ضمن إطار المشروع.

المكون الرابع: الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة (0 مليون دولار أمريكي من مخصصات التمويل الإضافي الثاني).

57. في حال وجود أزمة أو حالة طوارئ مؤهلة، سيسهم المشروع في توفير استجابة فورية وفعالة للأزمة أو الطوارئ المذكورة، أيضا سوف يسحب هذا المكون من الأموال غير الملتزم بها في إطار المشروع من مكونات أخرى لتغطية الاستجابة للطوارئ، أما في حالة تنشيط مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة، يتم تأجيل إعادة هيكلة المشروع في غضون ثلاثة أشهر بعد تنشيط المكون وذلك من أجل تسهيل الاستجابة السريعة.

58. المستفيدون من المشروع. سيتم تنفيذ التمويل الإضافي الثاني على مستوى الدولة وسيغطي 333 مديرية في اليمن على غرار المشروع الجاري. حيث يهدف برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة إلى تقديم دعم نقدي لدورتي دفع إلى 1.5 مليون أسرة مستهدفة (حوالي 9.35 مليون شخص) من قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، والذين تم تحديدهم قبل النزاع بناءً على مجموعة من استهداف الفقر (باستخدام اختبار تقييم الأحوال المعيشية) والاستهداف الفئوي (كبار السن والأسر التي تعولها نساء والأيتام وذوي الإعاقة). ومن المتوقع أن يفيد المكون الثاني 33355 شخصًا إضافيًا لديهم فرص عمل بعقد مقابل أجر، و218050 شخصًا لديهم إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، ودعم 2155 مشروعًا متناهيًا الصغر وصغير ومتوسط، وتزويد 17645 شخصًا بإمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة للحد من الأمراض التي تنقلها المياه.

د. الترتيبات المؤسسية والتنفيذية

59. سيستمر تنفيذ المشروع بما يتوافق مع الأولوية الإستراتيجية للبنك الدولي للاستثمار في قدرات المؤسسات المحلية في اليمن. نظرًا للنزاع المطول، فإن وكالات الأمم المتحدة - اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تتولى أدوار الوكالة المنفذة، بينما يتم تنفيذ الأنشطة من قبل الشركاء المنفذين المحليين - الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وذلك وفقا للترتيبات التعاقدية مع وكالات الأمم المتحدة. وستبقى الترتيبات المؤسسية والتنفيذية المطبقة في إطار المشروع الحالي دون تغيير وسيتم تكرارها في إطار التمويل الإضافي الثاني المقترح، كما ستستمر اليونيسف في تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة (المكون الأول) بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنفيذ الأنشطة والوظائف المختلفة. وفي إطار المكون الأول (التحويلات النقدية غير المشروطة)، ستقوم اليونيسف بإعداد وتحديث دليل تنفيذ المشروع قبل البدء بكل دورة دفع، كما سيتم الاتفاق على دليل عمليات المشروع من قبل البنك الدولي. وبالمثل، وفي إطار المكون الثاني،

سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتحديث دليل تنفيذ المشروع الحالي في إطار المشروع الجاري لإدراج المراجعات في إطار التمويل الإضافي الثاني، كما سيوافق البنك الدولي على دليل عمليات المشروع وسيكون من المقرر تقديمه في غضون شهرين من تاريخ سريان التمويل كما هو مبين في اتفاقية التمويل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

60. **إن المسؤول عن تنفيذ المكون الثاني (حزم التدخلات المركزة جغرافيا) هو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وذلك بمساعدة الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة.** وبالنظر إلى حزم التدخلات المركزة جغرافيا لم يتم تحديدها فقط عبر أنشطة مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا ولكن على نطاق أوسع من المشاريع التي تمولها المؤسسة الدولية للتنمية، حيث تشارك هذه الكيانات في هيكل حوكمة أوسع وتتركز مهمتها في التقدم في حزم التدخلات المركزة جغرافيا على صعيد البرنامج.

61. **تلعب خدمات إشراف الجهات الخارجية، التي تشتريها اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوالي، دورًا هاماً في التحقق من نتائج تنفيذ المشروع.** مع محدودية الوصول داخل البلد المتضرر من النزاع وبدون وجود البنك الدولي على الأرض، فإن دور إشراف الجهات الخارجية أمر بالغ الأهمية وذلك للتحقق من نتائج المشروع وتقييم جودة التنفيذ وجمع ملاحظات المستفيدين، ولغاية الآن، كانت خدمات الإشراف الخارجية في إطار المشروع الجاري تقدم دعمًا قويًا لجودة تنفيذ المشروع والإشراف عليه، ومع ذلك، هناك مخاطر مرتبطة وهناك مجال لمزيد من تعزيز دور وحوكمة مهمة الإشراف من قبل الطرف الخارجي، وبالتالي، يتخذ البنك الدولي عددًا من الخطوات لزيادة تحسين وتعزيز استخدام إشراف الطرف الخارجي في اليمن، وذلك بالتشاور مع شركاء الأمم المتحدة. وكجزء من هذه الجهود، قد يستعين البنك الدولي بوكيل الإشراف الخاص به لرصد أنشطة المشروع التي ينفذها الشركاء المنفذون لليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي و / أو مقدمي الخدمات، وذلك لاستكمال أنشطة الإشراف والمراقبة الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوالي. أيضا سيتم تحديد اختصاصات وكيل المراقبة التابع للبنك بالتشاور مع اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على التوالي للحصول على نتائج مثمرة من الإشراف والمراقبة. كما ستقوم اليونيسف والبنك الدولي أيضًا بتوسيع ترتيبات مشاركة البيانات القائمة على خصوصية البيانات القوية وترتيبات حماية البيانات، حيث ستؤدي مشاركة البيانات المحسّنة إلى تعزيز المراقبة والعمل التحليلي الذي يدعم الابتكارات في تصميم البرنامج.

62. **سيعمل التمويل الإضافي أيضًا على تعزيز المشاركة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وقدرته على دعم تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة.** تأسس صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 1996 ونفذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة من عام 2008 حتى توقف في عام 2015 بسبب الصراع ونقص التمويل. وتسلمت اليونيسف البرنامج من صندوق الرعاية الاجتماعية في عام 2017 - حيث يعمل البنك الدولي في اليمن بموجب الفقرة 3 (ب) من إستراتيجية مجموعة البنك الدولي للتعامل مع أوضاع الهشاشة والصراع والعنف - واحتفظ بسماته الرئيسية، بما في ذلك قائمة المستفيدين. وكما أشرنا سابقًا، فإن الشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لا يحول دون تسليم برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة (بالإضافة إلى دعم الانتقال) إلى صندوق الرعاية الاجتماعية، عندما تسمح الظروف بذلك، بالإضافة إلى أن اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية سيقدمان الدعم وسيعملان بشكل وثيق مع صندوق الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك في أنشطة التخطيط والاستعداد لدعم كل دورة دفع، بالإضافة إلى الاجتماعات ذات الصلة مع اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية والبنك الدولي، ومن المتوقع أن يستمر المشروع في التعاقد مع موظفي صندوق الرعاية الاجتماعية كمستشارين لفترات قصيرة لدعم العمليات الميدانية. كما سيعزز التمويل الإضافي الثاني المشاركة مع صندوق الرعاية الاجتماعية وقدرته على دعم تنفيذ التحويلات النقدية غير المشروطة، لا سيما في مجالات التيسير الميداني وجمع الشكاوى، وقد أكملت اليونيسف تقييم قدرات صندوق الرعاية الاجتماعية ووضعت خطة لبناء القدرات بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، والتي سيتم تنفيذها في إطار التمويل الإضافي الثاني.

63. **الترتيبات الائتمانية.** تماشياً مع بيئة التفويض المنصوص عليها في اتفاقية إطار الإدارة المالية، سيتم تطبيق إجراءات الإدارة المالية والصرف الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - بصفتهما وكالات الأمم المتحدة المستفيدة. حيث سيكون كلا من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولين عن تنفيذ المشروع لصالح اليمن. بالإضافة إلى أن المشروع سيطبق ترتيبات الشراء البديلة باستخدام لوائح المشتريات والقواعد والسياسات والإجراءات الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

64. **الإعلام والتوعية.** سيواصل التمويل الإضافي بذل جهود مكثفة للتواصل والتوعية من أجل: (1) إبلاغ المستفيدين الحاليين والمحتملين (والمواطنين ككل) ببرامج الدعم، بما في ذلك أي تغييرات في مواقع استلام المستحقات والمساعدات؛ و(2) الحث على المساءلة والتأكد من وعي المستفيدين بكيفية استخدام آليات تقديم الشكاوى المتاحة، كما سيؤدي الاتصال الفعال إلى تحسين آلية الوصول إلى المعلومات والتشجيع لإجراء حوار مفتوح لضمان المشاركة النشطة لمختلف شرائح المجتمع، كما أنه يقلل من مخاطر التوترات الاجتماعية ويعزز قبول وملكية المشروع من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وبالتالي استدامته. كما سيواصل البنك الدولي العمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف، وذلك من خلال التنسيق الوثيق بين الشركاء المنفذين لتطوير استراتيجيات اتصالات وتوعية جيدة التصميم وتغطي جميع جوانب المشروع، وتشمل تحديد الفئات المستهدفة وقنوات المراسلات والاتصال.

65. **سيواصل التمويل الإضافي الثاني تعزيز رصد وتقييم تدخلات المشروع.** سيكون كلا من اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولين عن أنشطة الرصد والتقييم، والعمل بالتنسيق الوثيق مع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة لمكونات كل منهما. حيث سيعتمد نظام المعلومات الإدارية الخاص بالمكون الأول على نظام المعلومات الإدارية الحالي ونظام حماية البيانات الذي طورته اليونيسف، والذي يجمع معلومات في الوقت الفعلي عن المدفوعات والشكاوى، كما ستستمر بيانات إشراف الجهة الخارجية، التي تم جمعها من عينة نموذجية من المستفيدين، في تزويد التنفيذ والتصميم المستقبلي لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة بالمعلومات. كما ستقوم اليونيسف والبنك الدولي أيضًا بإجراء تحليل مشترك للوضع الاجتماعي والاقتصادي للمستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية. سيجري البنك عملية تقييم الأثر للحزم المركزة جغرافياً لإرشاد تصميم وتنفيذ المراحل المستقبلية للحزم باستخدام موارد من الصندوق الائتماني متعدد المانحين القادمة لليمن، كما أن الهدف من تقييم الأثر هو قياس التأثيرات قصيرة ومتوسطة المدى للحزم المركزة جغرافياً على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بشكل عام، وكذلك بالنسبة لتأثيرات التدخلات الفردية المدعومة في إطار المشروع الأصلي.[21]

66. سيتم جمع البيانات ذات الصلة (قبل بدء المبادرات) وبعد عام واحد ومن ثم بعد عامين، كما سيتم تيسير عملية مراقبة تنفيذ المكون الثاني من خلال نظم المعلومات الإدارية الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي يمكن تشغيله بشكل متبادل مع نظم المعلومات الإدارية للشركاء المنفذين، ويجمع نظام المعلومات الإدارية بيانات الإشراف في الوقت الفعلي حول المستفيدين والمدفوعات ويسمح برسم الخرائط الجغرافية للحزم ويتضمن لوحة معلومات ديناميكية للمساعدة في تتبع أنشطة المشروع وإدارتها، كما سيشمل نظام المعلومات الإدارية أيضًا البيانات التي تم جمعها من خلال الاستطلاعات الميدانية الفصلية لإشراف الجهة الخارجية ونظام التحقق والإشراف المستمر عن بُعد الذي سيجمع آراء المستفيدين من خلال المكالمات الهاتفية والرسائل النصية القصيرة، كما سيتم أيضاً تحليل نتائج تعليقات المستفيدين لتحديد التحديات في الوصول إلى رضا المستفيدين وتنفيذ خطط عمل موجهة لتحقيق النتائج ومحددة زمنياً لمعالجة هذه النتائج.

ه. التزامات الشركات

المنافع المناخية المشتركة

67. **يتعرض اليمن بشكل كبير لتأثيرات تغير المناخ، مما يؤدي إلى تفاقم الاقتصاد الكلي في البلاد وحدوث الكوارث ومَوَاطِن ضعف الأمن الغذائي.** وبسبب الأزمات المتعددة المستمرة، فإن اليمن يمتلك قدرة محدودة للغاية في التعامل مع آثار التغير المناخي، كما أن مستوى الضعف الاقتصادي تجاه التغير المناخي مرتفع للغاية، بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يرتفع متوسط درجة الحرارة السنوية في اليمن بمقدار 1.20 درجة مئوية إلى 3.30 درجة مئوية في المتوسط بحلول عام 2060، الأمر الذي يزيد من مخاطر التعرض لظاهرة جزر الحرارة الحضرية والجفاف. ومن المتوقع أن يزداد التصحر والجفاف والإجهاد المائي سنويًا بنسبة تتراوح من 3 إلى 5% ويؤثر ذلك على الإنتاج الزراعي والغذائي والتوافر العام للأراضي الصالحة للزراعة، الأمر الذي يزيد من صعوبة حصول الأسر الضعيفة على التغذية الكافية. ومع تناقص معدل هطول الأمطار في السنوات الأخيرة، أصبحت مواسم

[21] ومن أجل قياس التأثير الكلي للحزم، ستتم مقارنة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في المجتمعات التي تدعمها هذه الحزم بتلك الموجودة في المجتمعات في نفس المنطقة المستهدفة التي تم اختيارها عشوائيًا من الدعم بسبب عدم كفاية التمويل لجميع المجتمعات في المناطق المستهدفة. ولقياس التأثير النسبي للحزم، ستكون مجموعة المقارنة النسبية هي المجتمعات التي تتلقى الدعم القياسي في إطار المشروع الأساسي.

الحصاد أقصر، مما أدى إلى إنتاج كميات أقل من الغذاء، الذي عرّض قدرة سكان الريف على الزراعة والرعي للخطر. كما أدت الفيضانات السريعة والأمطار الغزيرة إلى تفاقم المصاعب في المناطق الحضرية والريفية، ومن المتوقع أن تزداد كثافة هطول الأمطار والفيضانات المرتبطة بها بسبب تغير المناخ، وخاصة في المدن الساحلية، وذلك بسبب التعرض لظاهرة (عرام العواصف) والفيضانات المفاجئة والمخاطر الوبائية.

68. **تسبب تغير المناخ في أقوى التغيرات في درجة حرارة الماء في المحيط الهندي منذ 60 عامًا**. تعتبر اليمن واحدة من مناطق تكاثر الجراد الصحراوي الرئيسية، حيث تؤدي البحار الأكثر دفئًا إلى هطول أمطار أكثر غزارة بالإضافة إلى أعاصير أقوى وأكثر تواترًا، الأمر الذي يوفر ظروفًا مثالية للجراد حتى يفقس ويتكاثر وينتشر على نطاق واسع. وقد كان لأسراب الجراد تأثيراً مدمراً على الإنتاج الزراعي والدخل في جنوب البلاد في عام 2020. كما اجتاحت الأمطار الغزيرة أجزاء من اليمن في يوليو/ تموز 2022، مما تسبب في فيضانات عارمة، وألحقت أضرارًا بالبنية التحتية والمساكن، وتسببت في عدد من الوفيات. وقد أدى نقص المياه، إلى جانب هطول الأمطار الغزيرة التي لا يمكن التنبؤ بها، إلى إلحاق الضرر بالبنية التحتية الحيوية التي تعاني بالفعل من النقص مما ساهم في زيادة المخاطر على سكان الريف، كما أدى تغير المناخ إلى زيادة مخاطر النزوح والهجرة في اليمن، مما قد يزيد من إجهاد أنظمة الحماية الاجتماعية.

69. **وفي حين أن احتياجات اليمن الملحة تتطلب تدخلات فورية قصيرة الأجل، فإن هذه الاحتياجات تعكس أيضًا قضايا إنمائية طويلة الأجل يجب معالجتها على الفور لتعزيز المرونة وكسر حلقة نقاط الضعف المتزايدة.** وبالتالي، فمن الضروري، وكما هو واضح في الإطار العالمي للحد من الكوارث التابع للبنك الدولي، أن يتم بناء قدرة متوسطة إلى طويلة الأجل على التكيف مع الظروف، حيث إن الحفاظ على التركيز على الأولويات طويلة الأجل أمر بالغ الأهمية لتجنب الانتكاسات في أهداف التنمية ولتحقيق هدفي البنك الدولي المتمثلين في القضاء على الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك في اليمن.

70. سيواصل التمويل الإضافي الثاني المقترح دمج استراتيجيات التكيف مع المناخ والتخفيف من حدته عبر مختلف المكونات، كما سيساعد المكون الأول - التحويلات النقدية المشروطة الموجهة إلى 1.5 مليون من أفقر الأسر في اليمن، هذه الأسر على التعامل مع الآثار المناخية المعاكسة، على المديين القصير والطويل. حيث أن معظم الأسر المستفيدة من الدعم النقدي في إطار المشروع تتحمل بالفعل العبء الأكبر من الآثار المناخية السلبية، وكثير منها مجموعات معرضة للتأثر بالمناخ (خاصة تلك التي تعيش في جزر سقطرى)، وينطبق هذا أيضًا بشكل خاص على الأسر الريفية المتضررة من تدهور الأراضي، وإجهاد مصادر المياه وانخفاض الدخل وفرص كسب العيش وزيادة أسعار الغذاء والمياه، كما أن التحويلات النقدية توفر إغاثة قصيرة الأجل للأسر المتأثرة بمثل هذه الضغوط المناخية وتساعد في بناء قدرتها على الصمود على المدى الطويل ضد الصدمات البيئية المماثلة، سواء كانت على شكل أوبئة أو مخاطر مناخية. ومن بين فوائد القدرة على الصمود على المدى القصير لهذه التحويلات النقدية التي ستزيد القدرة على الصمود على المدى الطويل ولا سيما بالنسبة للأطفال والنساء في الأسر المستفيدة، هي الحصول على الخدمات الصحية والتغذية الكافية، كما أن التحويلات النقدية تمكن الأسر من الحصول على مجموعة متنوعة من المواد الغذائية في حالة تأثر محصولهم المعيشي أو محصولهم الأساسي بالصدمات المناخية.

71. **توفر التحويلات النقدية (CTs) أيضًا موارد للمستفيدين للحصول على الخدمات الصحية التي قد تكون أحيانًا دون المستوى، على سبيل المثال، لعلاج الحالات المزمنة، مما يسمح للمستفيدين بتحسين صحتهم على المستوى الأساسي، وعلاج أمراضهم واحتوائها والاستشفاء منها، وبالتالي زيادة قدرتهم على الصمود في مواجهة الصدمات المستقبلية.** كما أنها ستطلق العنان لوجود وفورات في المجال الصحي في المستقبل، حيث سيكون علاج للأمراض أو حتى تنخفض شدتها، وبالتالي تحرير الموارد المالية المستقبلية التي من شأنها أن تحافظ على الصحة إذا ما تم الالتزام بذلك، وتعزيز المرونة بشكل أكبر. وستجعل هذه التحويلات النقدية، جنبًا إلى جنب مع وجود الخدمات الصحية وتقديم الغذاء، الأطفال أكثر قدرة على المقاومة، لأنها تضمن التغذية الكافية، والخدمات الطبية لمنع سوء التغذية، الذي يُعرف أنه يسبب أضرارًا للصحة والقدرات المعرفية لا يمكن شفاؤها، وأضرارًا على الفرص الاقتصادية المستقبلية على المدى الطويل لا يمكن تداركها. وتحتوي الأنشطة التي تندرج في إطار هذا المكون أيضًا على القدرة على تقليل الضغط الذي يدفع إلى الدخول في آليات المواجهة السلبية التي تضعف القدرة على التكيف على المدى الطويل مع تغير المناخ، والمخاطر الأخرى، مثل انعدام الأمن الغذائي والمائي. وسيعمل المشروع أيضًا على تعزيز الأنظمة الوطنية لتعزيز الاستجابة على مواجهة الصدمات، بما في ذلك الصدمات المتعلقة بالمناخ على المدى الطويل.

72. **ستساعد العمالة المكثفة، من خلال التدخلات في إطار المكون الثاني (النقد مقابل العمل والمكونات الفرعية لأصول المجتمع)، في بناء القدرة على التكيف مع الصدمات المرتبطة بالمناخ والحد من تأثيرها.** ويمكن أن تساهم برامج النقد مقابل العمل في تحسين إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك نتائج التكيف مع تغير المناخ، من خلال خلق فرص عمل في المشروعات العامة لبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك إعادة تأهيل الطرق، والحفاظ على المياه، وإدارة مستجمعات المياه، وتحسين البنية التحتية للري الريفي، والتأهب المجتمعي في مواجهة الكوارث. وتعتبر اليمن واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم وتتأثر بشكل متزايد بالمخاطر المرتبطة بتغير المناخ. وتتعرض المجتمعات، ولا سيما الأفقر منها، في المناطق الريفية، لخطر تكرار حدوث الفيضانات والجفاف وتدهور مواردها الطبيعية. ويمكن أن يكون لتغير المناخ تأثير كبير على الطرق، بما في ذلك تدمير هذه الطرق وشبكات الربط بسبب الظروف الجوية القاسية، مثل الفيضانات وموجات الحرارة. وبالتالي، ستركز أنشطة النقد مقابل العمل على الأنشطة التي تزيد من القدرة الإنتاجية للمجتمعات والأسر بطريقة شاملة تبني القدرة على الصمود، وتقلل من تأثير الصدمات المرتبطة بالمناخ. وسيستفيد التمويل الإضافي الثاني (AF2) من تجربة المشروع الجاري ومشروع الاستجابة الطارئة للأزمات (ECRP)، وسيسعى إلى توسيع الأنشطة المجتمعية لبناء مرونة المجتمع في مواجهة الصدمات من خلال استنباط المعارف المتوافرة في المجتمعات حول كيفية التخفيف من هذه المخاطر من خلال تقنيات البناء، وإدارة الموارد لدعم الآليات التي تتبناها المجتمعات للتعامل مع الكوارث المتكررة - الفيضانات والجفاف وغزو الجراد الناجم عن المناخ. وسيعمل هذا المكون الفرعي أيضًا على توسيع نطاق استخدام الطاقة الشمسية باستخدام المنهجية القائمة على الطلب لتحقيق أقصى قدر من أنشطة سبل العيش، ودعمها بشكل أكثر منهجية من خلال التدريبات المستهدفة على كل من الممارسات الزراعية المستدامة، وتركيب مضخات المياه التي تعمل بالطاقة الشمسية لدعم الأمن الغذائي ودعم إنارة الشوارع من أجل الطرق.

73. **وبالمثل، ستحصل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي يدعمها المشروع، في إطار المكون الفرعي 2.4 (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء)، على منافع مناخية مشتركة من الأنشطة.** وستستثمر الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تحصل على التمويل من خلال مؤسسات التمويل الأصغر (من خلال ضمانات المحفظة المالية) حصة من القروض في توفير الطاقة الشمسية[22]، حيث أن الكهرباء هي أحد القيود الرئيسية التي تواجهها الشركات اليمنية لتنفيذ أنشطتها الإنتاجية، وسيتم توفير معدات التكنولوجيا المعلومات لمؤسسات التمويل الأصغر المستهدفة مع لتقليل نفقات التشغيل الخاصة بهم نظرًا لغياب وجود الكهرباء العامة والتكلفة العالية لموردي القطاع الخاص. من المرجح أن تقلل الشركات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة المشاركة في إنتاج الغذاء من استهلاكها للمياه بنسبة 42 في المائة[23]، واستهلاك الوقود بنسبة 70 في المائة نتيجة للمساعدة الفنية ومدخلات الإنتاج الجديدة التي يدعمها المشروع. وسيساعد هذا المكون الفرعي بالتالي في التخفيف من الأثر البيئي للشركات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة.

74. **تستورد اليمن ما يقرب من 80 في المائة من الأغذية المستهلكة، بينما يمثل الإنتاج** الزراعي المحلي 20 في المائة فقط من إجمالي توفير الغذاء. إن هذه الإنتاجية المنخفضة لها ارتباط كبير بالمناخ بالنظر إلى أن اليمن هي واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من ندرة المياه في العالم. ويؤثر تغير المناخ بالفعل بشكل كبير على النظم البيئية والزراعة والأنشطة الاقتصادية في اليمن. كما أنه يتسبب في زيادة فترات الجفاف، وهطول الأمطار الذي لا يمكن التنبؤ به، والفيضانات الأمر الذي يؤدي إلى الحد من نمو سبل العيش الريفية المستدامة والمتنوعة والمرنة في اليمن. وبالتالي، ستعمل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ذات الصلة بالأغذية وتتلقى الدعم لزيادة إنتاجيتها، على تعزيز الأمن الغذائي وزيادة المرونة في مواجهة مخاطر المناخ، بينما من المتوقع أن تقلل مكاسب الكفاءة من تأثير هذه الشركات على المناخ. لذلك، فإن أي مكاسب في الإنتاجية ستُترجم إلى استخدام أفضل لمورد نادر، وكذلك إلى وجود استراتيجيات أقوى للتخفيف والتكيف. وبالتالي، فإن الدعم المباشر (منح المدخلات الصغيرة وبناء القدرات لزيادة الإنتاجية) وغير المباشر (تمكين الوصول إلى التمويل) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الصلة بالأغذية يترجم إلى تأثير إيجابي على المناخ. علاوة على ذلك، سيؤدي دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى القدرة على الوصول إلى الطاقة

[22] يستخدم المزارعين الطاقة الشمسية بشكل كبير من أجل تشغيل المضخات الشمسية بسبب ارتفاع التكاليف ونقص الوقود.
[23] من خلال دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الزراعة بالمضخات الشمسية، سينخفض استهلاك الوقود بينما يقلل الري بالتنقيط من استهلاك المياه. وسيساهم البرنامج أيضًا، بالإضافة إلى الطاقة الشمسية التي تدعمها تدخلات برنامج ضمان التمويلات في اليمن (YLG)، في تقليل استهلاك المياه من خلال تبني تقنيات مثل الزراعة المائية وشبكات الري.

البديلة والمتجددة (الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح، وتوفير شبكات التوزيع الصغيرة، والاستيراد، والتصنيع، والتمويل، والتركيب، وعمليات الإصلاح، وتكنولوجيا تسديد الالتزامات أولاً بأول، وما إلى ذلك).

النوع الاجتماعي

75. **في الوقت الذي أدى فيه النزاع إلى تفاقم الإقصاء وعدم المساواة للفئات الضعيفة بشكل عام، فإن النساء والفتيات يعتبرن من الفئات المحرومة وبشدة في جميع أبعاد الحياة.** احتلت اليمن، في التقرير العالمي حول الفجوة في النوع الاجتماعي لعام 2021، المرتبة 155 من بين 156 دولة من حيث الأداء في مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي والحصول على الفرص، والتحصيل التعليمي، والصحة والبقاء، والتمكين السياسي. ويترافق تراجع الفرص المتاحة للمرأة للمشاركة في المجال الاقتصادي مع التحصيل التعليمي المنخفض بشكل ملحوظ. إن معدلات الأمية بين الإناث مرتفعة مما يشير إلى أن أقل من نصف الفتيات يلتحقن بالمدارس الثانوية. وتجري أقل من نصف الولادات تحت إشراف أخصائي صحي ماهر، وتظل معدلات وفيات الأمهات ثاني أعلى معدلات في المنطقة. ويعتبر العنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV) أمرًا شائعًا في المنازل والأماكن العامة، وقد ازداد وسط خلفية ظروف الهشاشة والصراع، وكذلك زواج الأطفال. في الوقت الذي يواجه فيه الرجال عبئًا مباشرًا أكبر للحرب من خلال خوض القتال والموت أثناء المعارك، تتأثر النساء بشكل غير متناسب بالآثار غير المباشرة والتي غالبًا ما تكون دائمة ناتجة عن النزاع[24]. علاوة على ذلك، تواجه النساء والفتيات ذوات الإعاقة، من بين ما يقدر بنحو أربعة ملايين ونصف المليون شخص من ذوي الإعاقة في اليمن، تحديات معقدة في الوصول إلى الرعاية، والتفاعل الاجتماعي المحدود، والحركة الضعيفة/ المحدودة، وارتفاع مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي.

76. **سيستمر التمويل الإضافي الثاني المقترح، وعلى غرار المشروع الجاري، في ضمان تعميم التدخلات التي تراعي الفوارق في النوع الاجتماعي عبر مكونات المشروع.** سيستمر المشروع، على وجه التحديد، في إطار المكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة)، في تعزيز الاتصال المباشر مع المستفيدات من خلال إنشاء شبكات تقودها النساء لتسهيل نشر المعلومات حول المشروع. ويضمن المشروع أيضًا أن المستفيدات قادرات على الحصول على الاستحقاقات النقدية من خلال توفير أمناء الصناديق من النساء وموظفات الفرز، وتنظيم طوابير منفصلة بين الذكور والإناث أثناء دورات الدفع. ويستخدم المشروع أيضًا آلية تظلم وظيفية تعمل كقناة للإبلاغ عن قضايا مثل النوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين/ التحرش الجنسي. ويستهدف برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة 1.5 مليون أسرة مستفيدة، منها 720 ألف أسرة تعيلها نساء. وبالمثل، تستهدف الأسر التي لديها أمهات وأطفال معرضون لخطر سوء التغذية في مجتمعات محددة، في إطار المكون الثاني - المكوّن الفرعي النقد مقابل الغذاء، بالدعم النقدي لمدة ستة إلى 12 شهرًا. وتركز المشاريع الفرعية، التي تم تحديدها وتنفيذها من قبل المجتمعات المختارة في إطار المكون الفرعي- النقد مقابل العمل (المكون الفرعي 2.2)، على مراعاة النوع الاجتماعي[25]. وتتضمن مشاركة الفئات المحرومة والمهمشة في تحديد احتياجات المجتمع تصميم منصة لآلية التظلم (GM) تراعي النوع الاجتماعي. وسيتم تشجيع الأسر التي تعولها النساء والنساء بشكل عام على العمل في المشاريع الفرعية (في إطار المكونين الفرعيين 2.1 و2.2) وسيتم استيعاب أولئك الذين تم اختيارهم إلى أقصى حد ممكن[26]. وبالمثل، سيستهدف المشروع النوع الاجتماعي أثناء تحديد أولويات المجتمع في إطار المكون الفرعي لأصول المجتمع.

77. **كانت نتائج الالتزامات النوع الاجتماعي المحققة حتى الآن واعدة في إطار المكون الفرعي للفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء،** 18 في المائة في المتوسط من الشركات الصغيرة والمتوسطة المدعومة هي شركات تديرها نساء. ومع ذلك، تباينت

[24] تقرير التنمية في العالم 2011 (البنك الدولي 2010) ، بوفينيك وآخرون. (2012) ، جوستينو 2018.
[25] تساهم أكثر من ستين بالمائة من النساء في العمل الزراعي على الرغم من أنهن يواجهن العديد من القيود، بما في ذلك محدودية الوصول إلى الأراضي والتمويل والأسواق، وأنشطة كسب العيش، والمعلومات حول الفرص الاقتصادية (منظمة الامم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، 2018).
[26] على سبيل المثال، من خلال السماح بساعات مرنة من العمل في الموقع، وتوفير رعاية الأطفال في الموقع (سيؤدي هذا أيضًا إلى توظيف مقدم رعاية من المجتمع)، وإنشاء المشروع الفرعي على مستوى المجتمع المحلي وفي موقع قريب من القرويين، ومن خلال استشارة النساء على أنواع المشاريع الفرعية التي يمكنهن المشاركة فيها.

النتائج، حيث حققت وكالة تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر (SMEPS) وأنشطتها المنفذة أعلى معدل. وحققت أنشطة برنامج ضمان التمويلات في اليمن معدلًا أقل بنسبة سبعة بالمائة من 1483 شركة صغيرة ومتوسطة قامت بدعمها حتى تشرين اول 2022. علاوة على ذلك، على الرغم من أن 48 بالمائة من المستفيدين من برنامج جمعيات الادخار والإقراض في القرى من أجل تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر (SMED VSLA) كانوا من الإناث، إلا أن الوكالة كانت لا تزال تستعد لتدريب أعضاء برنامج جمعيات الادخار والإقراض في القرى على توليد الدخل والأنشطة الريادية. ومن ثم، من المتوقع أن يؤدي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي سيتم إنشاؤها من خلال الأنشطة التي ينفذها برنامج جمعيات الادخار والإقراض في القرى إلى تحسين الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي في إطار المشروع. بالإضافة إلى ذلك، لمعالجة هذه المشكلة، سيقوم كل من برنامج ضمان التمويلات في اليمن وتنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر ووكالة تنمية المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر بالتنسيق الفعال واستخدام أوجه التكامل والتآزر لتحسين استهداف الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها النساء.

78. بالاعتماد على الدروس المستخلصة، تم تعزيز دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في تصميم التمويل الإضافي الثاني لاستيعاب مستوى أعلى من الدعم للوصول إلى إدماج اقتصادي مُنتِج للنساء. وسيدعم التمويل الإضافي الثاني المقترح 1000 من صغار منتجي الثروة الحيوانية والمزارعين المتأثرين بالصراع، مع إعطاء الأولوية للأسر التي تعولها نساء. وتدير النساء في الغالب هذه الأنواع من الأنشطة المدرة للدخل في المجتمعات الريفية في اليمن. وسيدعم المشروع، بالإضافة إلى تعزيز إنتاج الغذاء على مستوى الأسرة، المستفيدين لزيادة الإنتاجية وتنويع المنتجات والوصول إلى الأسواق والحصول على الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يعالج تصميم التمويل الإضافي الثاني إخفاقات السوق المحددة، بما في ذلك الافتقار إلى الوصول إلى التمويل في المجتمعات الريفية والتنسيق في السوق، والروابط من خلال اتباع منهجية أكثر شمولية من خلال دعم الأنشطة والمشاركين في سلسلة القيمة، من لحظة البدء أو مرحلة الإنتاج وصولًا إلى التسليم للمستهلكين النهائيين في الأسواق. وستعزز هذه التدخلات، بدورها، فعالية الالتزامات تجاه قضايا النوع الاجتماعي من خلال تسهيل الأنشطة التجارية الريفية، وتعزيز استدامة ومرونة المجتمعات الريفية الأوسع حيث تشارك المرأة بشكل أكبر في الإنتاج. أخيرًا، في الوقت الذي ستستمر فيه الأنشطة الأخرى لهذا المكون الفرعي في زيادة الأهداف المتعلقة بالنوع الاجتماعي، ورفعها إلى المستويات المتوقعة، فإن هذا النشاط سيساهم أيضًا في تعزيز الأرقام وسد أي فجوات.

مشاركة المواطنين

79. تدمج أنظمة تسليم المشروع عبر مكوناته المختلفة الأنظمة والعمليات والإجراءات للتعامل مع المستفيدين من المشروع. تعتبر هذه الميزات ضرورية لضمان قدر أكبر من الشفافية وفعالية البرنامج وكفاءته وخضوعه للمساءلة. وسيدعم التمويل الإضافي الثاني، على غرار المشروع الجاري، ما هو آتٍ: (1) جهود الاتصال والتوعية الفعالة للسكان المستهدفين والمستفيدين بما يتماشى مع خطة إشراك أصحاب المصلحة (**SEP**) مع التركيز على الفئات المتأثرة، (2) مواصلة تعزيز مشاريع أنظمة آليات التظلم لضمان تقديم الحلول في الوقت المناسب والوصول إلى معدلات من الاستجابة، بما في ذلك بروتوكول المساءلة والاستجابة المتمحور حول الناجين لمعالجة قضايا الاستغلال والاعتداء الجنسيين/ التحرش الجنسي، (3) الرقابة المدمجة لمستويات رضا المستفيدين من خلال خدمات الرقابة التي يقوم بها الطرف الثالث (**TPM**). ويتبع كل دورة دفع، في إطار مكون التحويلات النقدية غير المشروطة (**UCT**)، إجراء مسح بعد عملية توزيع المستحقات على عينة تمثيلية طبقية من المستفيدين. وتُعد تعليقات المستفيدين من خلال المسح محركًا أساسيًا للتحسينات التنفيذية المستمرة لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة. علاوة على ذلك، ستؤدي الجهود المبذولة لتقديم تعبئة مجتمعية أكثر فعالية تزامنًا مع بدء تطبيق التجميع الجغرافي (الموصوف في المكون الثاني) وصولًا إلى مشاركة أكثر فعالية للمواطنين في عمليات التنمية التي تؤثر على مناطقهم وملكيتهم لها. سيستقصي المشروع أيضًا إمكانيات تفعيل الرقابة المجتمعية لتعزيز عملية المساءلة في المشروع وآليات التغذية الراجعة فيه. أخيرًا، ستستمر المشاريع الفرعية المجتمعية في عكس المشاورات والمشاركة المجتمعية النشطة لضمان التعبير عن الرأي والمساءلة.

ثالثًا. المخاطر الرئيسية

80. لا يزال تصنيف المخاطر الإجمالية للمشروع، كما هو الحال في المشروع الجاري، وتماشياً مع بيئة العمل العامة في اليمن، مرتفعاً. وتشمل فئات المخاطر الرئيسية التي تم تصنيفها على أنها مرتفعة أو كبيرة بما في ذلك السياسة والحوكمة، والاقتصاد الكلي، والقدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة، والممارسات الائتمانية، والبيئية والاجتماعية، وأصحاب المصلحة. وقد تم تضمين تدابير التخفيف، وعلى غرار المشروع الجاري، في تصميم المشروع، وستستند إلى الرقابة المشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف لمصفوفات المخاطر التي وضعتها هذه الجهات. وسيواصل البنك تنفيذ مهام دعم التنفيذ مرتين في السنة، بالإضافة إلى اجتماعات افتراضية لمراجعة التقدم وحسب الضرورة، لمراجعة التقدم المحرز في تنفيذ المشروع.

81. ارتفاع المخاطر السياسية والمخاطر المتعلقة بالحوكمة. وتشمل هذه المخاطر على وجه التحديد المخاطر الأمنية وخطر التدخل السياسي في أنشطة المشروع. وترتبط المخاطر الأمنية بالنزاع المستمر وتشمل، على سبيل المثال لا الحصر، التهديد بالعنف الجسدي للأفراد المشاركين في تنفيذ المشروع مثل وكلاء الدفع والمستفيدين (في مواقع الدفع والعمل أو أثناء السفر إلى مواقع الدفع) والمقاولين وعمالهم، وخطر المصادرة القسرية للتحويلات النقدية/ لتمويلات الأجور من المستفيدين ووكلاء الدفع. وترتبط مخاطر التدخل السياسي بمحاولات حركة الحوثي، وكذلك الحكومة المعترف بها داخليًا (**IRG**) والمجلس الانتقالي الجنوبي (**STC**)، للتدخل في تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة.

82. تخفف وكالات الأمم المتحدة المتلقية والشركاء المنفذين من هذه المخاطر من خلال سلسلة من التدابير، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: (أ) إنشاء آليات واضحة لتحديد التهديدات الأمنية للمشروع، وإبلاغ مختلف الأطراف المشاركة في تنفيذ المشروع بشكل مستمر بالتغييرات في مستويات التهديد، (ب) وضع ترتيبات للتواصل مع جميع الجهات الفاعلة السياسية والمجتمعية ذات الصلة وتسهيلات لحشد دعمها على المستويات الوطنية والمحافظات والمحلية لتعزيز التنفيذ الآمن والمحايد سياسياً للمشروع. ووضعت اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية (**SFD**) ضوابط واضحة للتعامل مع حركة الحوثيين بشكل منتظم واستباقي، وكذلك الحكومة المعترف بها داخليًا (**IRG**) والمجلس الانتقالي الجنوبي (**STC**) لتجنب التدخل السياسي ولضمان نجاح دورات الدفع. وتشمل هذه الترتيبات، على مستوى الدولة والمحافظة، تفاعلات منتظمة بين الجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والشركاء المنفذين، وقيادة المشروع، وضباط الاتصال، بينما يتم تشكيل مجموعات للتيسير، على المستوى المحلي، من قادة المجتمع المحلي والمجالس القروية لرفع مستوى الوعي والقبول لأنشطة المشروع، ونزع فتيل التوترات المحتملة، وتعزيز القبول العام للمشروع. ويقوم المشروع أيضًا بإشراك الأخصائيين الاجتماعيين والمستشارين المحليين لوظائف التيسير - مما يسمح بتكييف أنشطة المشروع مع الوضع الأمني المتغير على الأرض بناءً على المعرفة المحلية.

83. ارتفاع مخاطر الاقتصاد الكلي. أدى اشتداد الاضطرابات مؤخرًا إلى جعل الآفاق الاقتصادية لليمن متراجعة. ومن المتوقع أن يؤدي ضعف التمويل الخارجي المقترن بآثار الوباء إلى تقييد التوسع في الإنتاج. ومن المتوقع أن يؤدي استمرار الأعمال العدائية إلى حدوث صدمات إضافية في جانب العرض والطلب، وزيادة استنزاف ثقة المستهلكين والشركات، وبالتالي التأثير سلبًا على الاستهلاك والاستثمار. من ناحية أخرى، ساهم التنظيم الناجح لنظام المزاد العلني للعملات الأجنبية، منذ نوفمبر 2021، من قبل البنك المركزي اليمني (عدن)، في تخفيف الضغط على سعر الصرف، وأظهر جهودًا متجددة نحو استقرار الاقتصاد الكلي. وسيبقى نمو الناتج المحلي الإجمالي راكدًا في هذا السياق- وإن كان إيجابيًا قليلاً - حتى عام 2023، مما يعكس أيضًا تحسن الظروف الاقتصادية العالمية بشكل عام. وستستمر توقعات النمو في الاعتماد على تحسينات السياق السياسي والأمني.

84. القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة ملموسة. تكمن أحد المخاطر الرئيسية في ترتيبات التنفيذ الحالية في الضغط المتكرر، من حين إلى آخر، من أطراف النزاع تجاه وكالات الشركاء المنفذين، والصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، لتغيير أسلوب عملياتهم. وتواصل إدارة البنك الدولي، بالتعاون مع شركاء التنمية الآخرين، مراقبة الجهود المبذولة للتخفيف من أي ضغوط دون التأثير على وضع الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة في تنفيذ مشروعات البنك الدولي.

85. **ارتفاع المخاطر البيئية والاجتماعية.** لا تزال المخاطر البيئية والاجتماعية للتمويل الإضافي الثاني مرتفعة على غرار التمويل الأصلي والتمويل الإضافي. وسيطبق المشروع الإطار البيئي والاجتماعي (**ESF**) الخاص بالبنك الدولي والذي سيخفف من هذه المخاطر. سيتم تحديث الأدوات والوثائق البيئية والاجتماعية، التي تم إعدادها بموجب التمويل الأصلي والتمويل الإضافي، بناءً على تجارب التنفيذ في إطار المشروع الجاري لتعكس الأنشطة الإضافية في إطار التمويل الإضافي الثاني المقترح.

86. **المخاطر البيئية كبيرة.** لن تتضمن الأنشطة في إطار المكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة) أي أنشطة إنشائية من شأنها أن تسبب آثارًا بيئية سلبية. قد تؤدي أنشطة المكون الثاني (الدعم المركّز جغرافيًا للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية) إلى مخاطر على صحة وسلامة العمال والمجتمع المحلي وكذلك على البيئة إذا لم تتم إدارتها بشكل مناسب. من المتوقع أن تكون التأثيرات البيئية المحتملة عكسية ومنخفضة الحجم بشكل عام. بناءً على تجربة التنفيذ في إطار المشروع الجاري، قد يكون هناك خطر وقوع حوادث وإصابات، لا سيما في إطار المشاريع الفرعية المجتمعية كثيفة العمالة. للتخفيف من هذه المخاطر والآثار المحتملة، سيتم تحديث أطر الإدارة البيئية والاجتماعية الحالية[27] (**ESMF**)، بما في ذلك أطر وأدوات الصحة والسلامة المهنية (**OHS**)، وخطط إدارة الأمن وتطبيقها على التمويل الإضافي الثاني. أنشأت وكالات الأمم المتحدة المتلقية والشركاء المنفذون نظامًا لإدارة البيئة والصحة والسلامة بوجود سياسات وإجراءات وقدرات وموارد مناسبة، مع التركيز على جوانب الصحة والسلامة المهنية. وستواصل وكالات الأمم المتحدة تنفيذ برامج بناء القدرات للموظفين والمستشارين في المجال البيئي والاجتماعي والمقاولين.

87. **ارتفاع المخاطر الاجتماعية.** بناءً على تجربة التنفيذ في إطار المشروع الجاري، لن تشمل الأنشطة في إطار هذا المشروع الاستحواذ على الأرض و/ أو النزوح المادي أو الاقتصادي. وتتعلق المخاطر الاجتماعية المحتملة في إطار المكون 1 بالأمن، واستبعاد الأسر الفقيرة والمتأثرة غير المدرجة في قائمة صندوق الرعاية الاجتماعية (**SWF**)، والوصول إلى المستفيدين الذين يعانون من محدودية الحركة الجسدية أو انعدامها، المظالم المتعلقة بالمدفوعات، والمخاطر المتعلقة بالنوع الاجتماعي والاستغلال والاعتداء الجنسيين/ التحرش الجنسي، والعنف القائم على النوع الاجتماعي في مواقع الدفع من قبل مقدمي الخدمات، والتأخيرات المحتملة في دفع المعونات بسبب المخاطر الأمنية. وسيستمر التخفيف من هذه المخاطر من خلال الامتثال للمبادئ التوجيهية وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع، حيث ستخضع للمزيد من التحديث من أجل التمويل الإضافي الثاني. بالإضافة إلى ذلك، سيستمر نشر تفاصيل آلية تقديم الشكاوى في مواقع مزودي الخدمة، وسيواصل وكيل الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة تنفيذ عملية التحقق والإبلاغ لتقليل هذه المخاطر بشكل أكبر.

88. يمكن أن تكون المخاطر الاجتماعية في إطار المكون الثاني مرتبطة بأنشطة النقد مقابل العمل (**CfW**)، وإعادة تأهيل تدخلات الأصول المجتمعية، بما في ذلك قضايا العمل المحتملة، وصحة المجتمع وسلامته. قد تكون هناك احتياجات محتملة لاستملاك قطع صغيرة من الأراضي لأنشطة تنمية الأصول المجتمعية. ومن المتوقع تلبية هذه الاحتياجات من الأراضي الصغيرة بمساهمات المجتمع، وهي ممارسة شائعة محليًا، بما في ذلك في إطار المشروع الجاري. ويمكن أن تشمل المخاطر الاجتماعية المحتملة الأخرى استحواذ النخبة على الاستثمارات من المستفيدين المتنفذين و/ أو أولئك الذين يحظون بصلات أفضل لدى الجهات المتنفذة، وبالتالي استبعاد بعض شرائح المجتمع (الفئات المحرومة والمهمشة) من إطار تدخلات الحصول على النقد مقابل العمل والأصول المجتمعية، والاستبعاد المحتمل لصغار منتجي الأغذية وأصحاب مصايد الأسماك من دعم الفرص الاقتصادية مما يؤدي إلى انتشار حالات سوء التغذية. وسيستمر التخفيف من هذه المخاطر من خلال الامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية للمشروع. ومن المتوقع أن تكون الآثار الاجتماعية السلبية العامة لأنشطة المشروع المخطط لها معتدلة أو منخفضة، بناءً على تجربة التنفيذ في إطار المشروع الجاري. ومع ذلك، بالنظر إلى الوضع الأمني العام للبلد ، تعتبر المخاطر الاجتماعية للمشروع كبيرة.

89. **ارتفاع المخاطر الائتمانية.** المخاطر الائتمانية الإجمالية في إطار التمويل الإضافي الثاني المقترح مرتفعة. ومع ذلك، مع استمرار تطبيق تدابير التخفيف المقترحة، تعتبر المخاطر المتبقية كبيرة. وتعتبر بعض تدابير التخفيف المقترحة لمخاطر المشروع ذات طبيعة طويلة الأجل بسبب مستوى العمل المطلوب. وسيتم مراجعة تنفيذ إجراءات التخفيف وإعادة تقييم المخاطر

[27] من إعداد اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكونات كل منهما.

كجزء من دعم التنفيذ المستمر للمشروع. ويوضح الجدولان 1 و2 في الملحق 1 المخاطر الرئيسية للإدارة المالية والمشتريات على التوالي والتدابير المخففة المرتبطة بها.

90. الإدارة المالية. إن طبيعة المكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة) تجعله شديد الخطورة بسبب إيصال الإعانات النقدية إلى 1.5 مليون أسرة مستهدفة في كل دورة دفع، على مساحة جغرافية كبيرة، مع مشاركة العديد من الكيانات المشاركة في التنفيذ. وتتفاقم المخاطر بشكل أكبر بسبب الصراع المستمر والوضع السياسي المتقلب بالإضافة إلى التعاقد مع الصندوق الاجتماعي للتنمية من قبل اليونيسف للقيام بوظائف التنفيذ المتعلقة ببرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة. وبالتالي تشكل هذه العوامل تحديات ائتمانية كبيرة وتزيد من مخاطر الأخطاء والتسربات. ومع ذلك، يتضمن تصميم المشروع ضوابط داخلية وآليات مساءلة للتخفيف من المخاطر الائتمانية الرئيسية، وضمان تسليم المبلغ الكامل من الإعانات النقدية المشروعة إلى المستفيدين المؤهلين في الوقت المحدد. وتشمل هذه الآليات: (1) تحليل ومراقبة قاعدة بيانات المستفيدين وقائمة المدفوعات، (2) وجود مقدمو خدمات مالية مستقلين مع تطبيق إجراءات شفافة، وممارسات محاسبية ورقابة داخلية فعالة، (3) وضع ترتيبات محددة للإدارة المالية لتحويل الأموال والتقارير المالية المطلوبة للدفع، (4) استخدام طرف ثالث للرقابة، (5) وضع آلية تظلمات فعالة، والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لتحليل تصور المجتمع وردود الفعل على أساس الوقت الفعلي، ووضع الإشارات التحذيرية التي تشير للاحتيال لاستكمال إجراءات آلية تقديم الشكاوى.

91. الإشتراء. تم تصنيف مخاطر الاشتراء على أنها ''مرتفعة'' نظرًا لاحتمال حدوث تأخير في التنفيذ/ التوريد نتيجة للوضع الأمني في اليمن، بالإضافة إلى المنافسة المحدودة، وعدم توفر تقديم الخدمات، وطبيعة أنشطة المشروع التي قد تتأثر بالوضع على الأرض في مناطق الصراع وما بعد الصراع. ومع ذلك، فإن مخاطر الشراء المتبقية، بعد تطبيق تدابير التخفيف، تعتبر ''كبيرة''. وقد نوقِشَ ذلك بالتفصيل في الملحق 1.

92. إن المخاطر المتعلقة بأصحاب المصلحة كبيرة. تعتبر مخاطر أصحاب المصلحة كبيرة بالنظر إلى بيئة الدولة المعقدة، ووجود العديد من الجهات والفصائل السياسية التي يمكن أن تؤثر على تحقيق الهدف الإنمائي للمشروع من خلال احتمال تأخير التنفيذ أو إيقافه. ومع ذلك، سيتم التخفيف من هذه المخاطر من خلال الحوار المستمر بين الوكالات المتلقية والمجتمعات والهيئات الحكومية المختلفة، على المستويين المحلي والوطني.

رابعًا. ملخص التقييم

أ. التحليل الاقتصادي والفني

93. سيستمر برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في إحداث تأثيرًا ملموسًا يخفف من انعدام الامن الغذائي والفقر المدقع في اليمن. وسيستمر البرنامج في استهداف 1.5 مليون أسرة في قائمة المستفيدين من صندوق الرعاية الاجتماعية، حيث يمثلون أكثر من 9.35 مليون شخص أو حوالي 29 في المائة من السكان. واختار البرنامج الأسر في هذه القائمة على أساس مؤشرات موضوعية للفقر، ومستوى التأثر قبل الصراع. على الرغم من أن سنوات الصراع أوقعت المزيد من الناس في براثن الفقر، فمن المرجح أن يظل المستفيدون من صندوق الرعاية الاجتماعية من بين أفقر الناس في البلاد. وأشار تقييم سابق لأثر برنامج التحويلات النقدية إلى أن التحويلات النقدية المنتظمة ساعدت في التخفيف من تأثير الصراع على الحالة التغذوية للأطفال في اليمن (**Ecker, Maystadt and Guo, 2019**). وأظهرت تقديرات البنك الدولي باستخدام بيانات مسح ميزانية الأسرة لعام 2014 أن برنامج التحويلات النقدية يمكن أن يقلل الفقر المدقع (خط الفقر 1.90 دولار أمريكي) بمقدار 3.6 نقطة مئوية (من 52.8 في المائة إلى 49.2 في المائة)، ويمكن أن يقلل فجوة الفقر المدقع بمقدار 2.4 نقطة مئوية، ومن شدة الفقر المدقع بنسبة 1.6 نقطة مئوية. من المحتمل أن تكون هذه الآثار أقل بكثير، بعد الانخفاض السريع في سعر الريال اليمني الذي شهد انخفاض في قيم التحويل كحصة من سلة الإنفاق للمواد الغذائية بحدودها الدنيا من 18-20٪ في عام 2017 إلى ما يزيد قليلاً عن 10-11٪ في عام 2022 (الشكل 1). وعبر 44 بالمائة من الذين استجابوا للمسح في آخر دورة دفع للمستفيدين، وفقًا لنتائج

عملية المسح التي ينفذها وكيل الإشراف الخارجي في دورة الدفع 13، ''عن رضاهم'' فقط، وأنهم سيكونون ''راضين للغاية'' إذا كانت مبالغ الإعانة التي سيتلقونها أكبر. على الرغم من انخفاض كفاية البرنامج، إلا أنه من الواضح أن إلغاءه من شأنه أن يضع حوالي 29 في المائة من السكان في اليمن في محنة أكبر مما هم عليه بالفعل.

الشكل 1. قيمة التحويلات النقدية غير المشروطة كنسبة من سلة الإنفاق بحدودها الدنيا

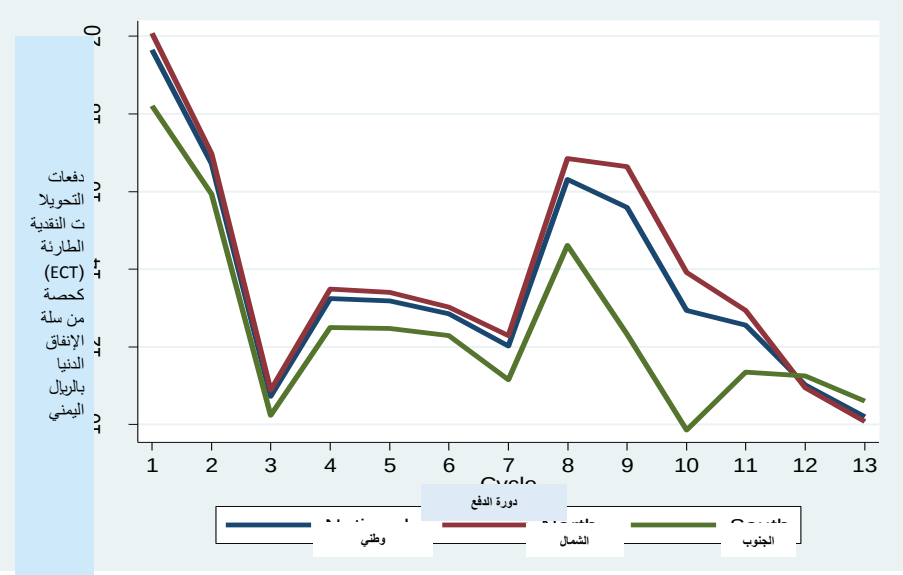

94.يشكل مكون التمويل الإضافي الثاني نحو فتح خيارات من أشكال الدفع الرقمية للمستفيدين المهتمين بالتحول إلى مثل هذه الخيارات خروجًا مهمًا عن الوضع الراهن، حيث يتلقى المستفيدون تحويلات في أيام دفع محددة على مدار العام. وتتعدد مزايا المدفوعات الرقمية، وحتى أن القدرة على إيصال المدفوعات رقميًا للمستفيدين في سياق اليمن شديد التقلب والصعوبة تتطور بسرعة. ويمكن أن يؤدي التسليم الرقمي لمدفوعات التحويلات النقدية غير المشروطة إلى تقليل أخطاء الدفع، وترسيخ سمة الانتظام في الإدارة، وزيادة جودة الخدمة مع إمكانية تلقي مدفوعات متعددة في قناة واحدة. بالنسبة للمستفيدين، قد يؤدي إتاحة خيار تلقي المدفوعات نقدًا أو عبر المدفوعات الرقمية إلى تحقيق العديد من الفوائد. أولاً، يمكن للمستفيدين الذين يفضلون تلقي المدفوعات رقميًا التخلي عن أوقات الانتظار في السفر من أجل تلقي مستحقاتهم- مما يقلل من تكاليف الفرصة البديلة. إن متوسط فترات الانتظار في مواقع **الدفع** لـ 90 بالمائة من المستفيدين أقل من ساعة، بينما تنتظر نسبة 10 بالمائة المتبقية ما بين ساعة إلى ثلاث ساعات، بينما يستغرق السفر 40 دقيقة في المتوسط بالنسبة لمعظم المستفيدين. ومع ذلك، يشير أحدث تقرير لعملية الرقابة التي ينفذها طرف ثالث إلى أن تحسين العملية يمكن أن يؤدي إلى زيادة الرضا عن المشروع: وأشار 60 بالمائة من المستفيدين الذين كانوا راضين عن المشروع (44 بالمائة من الإجمالي) إلى رضاهم عن البرنامج إذا كان هناك عملية دفع أسرع وأكثر سلاسة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال التحول التدريجي إلى المدفوعات الرقمية. ثانيًا، يمكن استخدام المحفظة الإلكترونية، التي تم إنشاؤها لبرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة التجريبي لاحقًا، لدفع الإعانات الإضافية وتحقيق مكاسب في الكفاءة في تسليم المدفوعات عبر عملية منسقة. وقد يؤدي استخدام المدفوعات الرقمية، على نطاق أوسع، إلى تعزيز الشمول المالي بين المستفيدين، لا سيما إذا كان من الممكن إنشاء حسابات مرنة واستخدامها بشكل عام. إن قيمة متابعة هذا الخيار محدودة بسبب بيئة مقيدة بالعديد من العوامل بما في ذلك السياق الهش للغاية، ومحدودية المعرفة المالية، والميل المنخفض للادخار، والقدرة المحدودة من جانب العرض للتعامل مع المعاملات إلكترونيًا، مع استمرار النزاعات في جميع أنحاء البلاد.

95. ومن المتوقع أيضا أن يكون هناك آثار إيجابية كبيرة إذا استمر تنفيذ برامج النقد مقابل الغذاء وبرامج العمل كثيفة العمالة. يُظهر تقييم أثر برنامج النقد مقابل الغذاء (كوردي وآخرون 2019) أن البرنامج قلل من عدد الأطفال الذين تم الإبلاغ عن إصابتهم بسوء التغذية بمقدار عشر نقاط مئوية (تسع نقاط مئوية لسوء التغذية الحاد). ووجد التقييم أيضًا آثارًا كبيرة على مقاييس الجسمية للحالة التغذوية للأطفال بين أفقر الأطفال، وتحسين التنوع الغذائي، وتحسين المعرفة بقضايا النظام الغذائي والتغذية والصرف الصحي، وعلى بعض مؤشرات تمكين المرأة. وأظهر تقييم سابق لتأثير برنامج النقد مقابل العمل التابع للصندوق الاجتماعي للتنمية آثارًا إيجابية على إجمالي عدد أيام العمل (بمقدار 50)، ومتوسط الأجور المكتسبة، وتحولات القوى العاملة بعيدًا عن القطاعات ذات الأجور الأقل، واحتمالية توظيف الإناث (كريستيان وآخرون، 2013). ووجد التقييم أيضًا آثارًا كبيرة على استهلاك الغذاء، وسداد الديون، وملكية السلع المعمرة، بالإضافة إلى تحسن كبير في الوصول إلى المياه بين المجتمعات حيث كان مشروع النقد مقابل العمل مرتبطًا بتوفير المياه. ويُظهر تحليل التكاليف والفوائد لبرنامج النقد مقابل العمل نسبة مواتية للتكاليف والفوائد مقارنة بالبرامج المماثلة الأخرى على مستوى العالم.

96. من المرجح أن يؤدي تنفيذ حزم التدخلات التي تركز على المناطق الجغرافية في إطار المكون الثاني إلى زيادة التأثير. من المتوقع أن يكون للتمويل الإضافي الثاني تأثير أكبر وأكثر استدامة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية من خلال الجمع بين النقد مقابل الغذاء، والأعمال كثيفة العمالة، ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة (بالإضافة إلى التدخلات التكميلية من مشروعات البنك الأخرى).

ب. الإدارة المالية (FM)

97. ترتيبات الإدارة المالية: سيعتمد المشروع على ترتيبات الإدارة المالية الحالية المطبقة في إطار المشروع الجاري، مع اعتماد تدابير التخفيف المتفق عليها مع البنك الدولي طوال فترة تنفيذ المشروع.

98. إعداد التقارير المحاسبية والمالية: ستعمل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنفيذ ما هو آتٍ: (1) الاحتفاظ بنظام إدارة مالية، بما في ذلك السجلات والحسابات، بما يكفي لتبيان المعاملات المتعلقة بالأنشطة، وفقًا لمتطلبات اللوائح المالية للأمم المتحدة، (2) الاحتفاظ بحساب دفتر أستاذ منفصل (حساب مراقبة المنح) في دفاترهم لتسجيل المعاملات المالية لهذا المشروع، (3) إعداد تقارير مالية مرحلية (**IFRs**) على أساس ربع سنوي، وفقًا للمعايير المحاسبية الموضوعة وفقًا للوائح المالية للأمم المتحدة وبالصيغة المتفق عليها مع البنك بما يكفي لتعكس حركة النفقات المتعلقة بالمشروع. وسيتم تقديم التقارير المالية الدولية إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يومًا بعد نهاية كل ربع سنة.

99. الضوابط الداخلية: تطبق اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية منسقة لإطار التحويلات النقدية (**HACT**) التي تتطلب تقييم الشركاء المنفذين المحليين، وعمليات تفتيش فورية ودورية، وعمليات التدقيق (للشركاء المنفذين الذين يتلقون أموالاً تتجاوز مستوى معين). لضمان تطبيق ضوابط كافية على استخدام الأموال، وستضمن كلتا الوكالتين المتلقيتين ما يأتي:

أ) يتكون الفريق المالي الموجود في الميدان من موظفين مؤهلين بشكل كافٍ لمراجعة جميع المستندات الداعمة الأصلية للمشروع والمحافظة عليها بشكل صحيح أو تلك التي ينبغي حثهم على الاحتفاظ بها. وسيضمن فريق الشؤون المالية أيضًا وجود الضوابط المناسبة على استخدام الأموال وأن المدفوعات تتم بموجب النفقات المشروعة بما يضمن التوفير والكفاءة.
ب) سيساعد فريق الامتثال، أو من يقوم بمهامه، في كلتا الوكالتين المتلقيتين، فرق التمويل الخاصة بهما لضمان وضع الترتيبات لوصول الأموال إلى المستفيدين الشرعيين.
ج) ستضمن الفرق المالية في كلتا الوكالتين وجود التدابير المناسبة لمنع التنفيذ المزدوج للأنشطة.
د) ستجري وكالات الطرف الثالث المسؤول عن عملية الرقابة وفرق التمويل و/ أو الرقابة والتقييم (M&E) التابعة للجهات المستفيدة المراجعات المالية والفنية الكافية بانتظام من قبل.
هـ) ستضمن الجهات المستفيدة، في حالة توريد المدفوعات للأفراد، استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول أو مزود الخدمة المالية أو طرق أخرى يمكن أن توفر الضمان اللازم بأن الأموال وصلت إلى المستفيدين المقصودين.
و) ستتأكد الجهات المستفيدة من مراجعة التقارير المالية المرحلية والموافقة عليها بشكل صحيح قبل تقديمها إلى البنك. بالإضافة إلى ذلك، لن تشمل النفقات المفصح عنها في التقارير المالية المرحلية السلف بخلاف تلك المتفق عليها سابقًا مع البنك والتي تم

الإفصاح عنها في التقارير المالية المرحلية.

100. **تدفق الأموال:** سيستخدم المشروع منهجية التقارير المالية المرحلية لتدفق الأموال إلى الوكالتين المستفيدتين. إن شكل ومضمون التقارير المالية المرحلية المستخدمة حاليًا في إطار المشروع الجاري مقبولان وسيتم استخدامهما في إطار التمويل الإضافي الثاني. بالنسبة لهذا المشروع، ستواصل اليونيسف استخدام منهجية تدفق الأموال المطبقة حاليًا للمكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة). وسيستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية التنفيذ المباشر إلى أقصى حد ممكن، للتخفيف من أي مخاطر مرتبطة بالسلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين، والتي من خلالها ستتدفق الأموال من البنك إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثم إلى المستفيدين/ المتلقين النهائيين لتجنب المرور عبر حسابات وسيطة.

101. **سيكون استخدام السلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين في إطار المشروع محدودًا.** ستضمن الوكالات المتلقية، في الحالات التي يتم فيها استخدام السلف، وجود الضوابط المناسبة الآتية: (1) يجب ألا تتجاوز السلف حدود معينة، (2) لا يتم تقديم سلف جديدة للشركاء في اليمن ما لم يتم تسوية السلف السابقة بالكامل (في حالات التسوية الجزئية، يمكن توفير أموال إضافية في حدود التسويات الجزئية التي تم إجراؤها)، (3) ستحتفظ الوكالات المتلقية بجميع المستندات الداعمة للنفقات المتكبدة في إطار المشروع (أو تُحث على الاحتفاظ بها) بما يتماشى مع إرشادات المنهجية المنسقة للتحويلات النقدية، (4) يجب أن يكون لجميع السلف مسارات تدقيق مناسبة. وستبذل كلتا الوكالتين المتلقيتين كل الجهود لضمان وصول الأموال إلى المستفيدين النهائيين مع توفير الأدلة الكافية على ذلك.

102. تتبع المشاريع التي تديرها وكالات الأمم المتحدة سعر الصرف الأجنبي الشهري للأمم المتحدة المعلن عنه في سجلاتها. ويراقب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداء البنوك التجارية المستخدمة لإيداع وتسليم أموال المشاريع لضمان حصول المشاريع على أفضل الأسعار. وتصرف وكالات الأمم المتحدة المبالغ بالدولار الأمريكي، ويحصل الشركاء المنفذون على أسعار السوق بناءً على أسعار السوق المرتبطة بمعاملات السوق اليومية من خلال الجمعية اليمنية للصرافين. ويطبق الشركاء المنفذون المذكرة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بعمل الشركاء المنفذين من أجل الحصول على أسعار الصرف، والتأكد من أن البنوك التجارية التي يتعاقدون معها تطبق هذه الأسعار.

103. في الحالات التي يتم فيها الدفع من قبل أحد الشركاء المنفذين مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، يتم تحويل المبلغ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية بالدولار الأمريكي ثم يقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتحويل المبلغ عند السداد باستخدام أسعار السوق للشمال والجنوب وفقًا للمذكرة الإرشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأجنبي للشركاء المنفذين. في حال كان الشريك المنفذ كيانًا حكوميًا على المستوى اللامركزي، يتم تحويل المبلغ من وكالة تابعة للأمم المتحدة إلى مكتب المحافظة بالريال اليمني وفقًا لمعدلات السوق وفقًا للمذكرة الإرشادية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتم التحويل بواسطة وكالة تابعة للأمم المتحدة.

104. **تداول العملات الأجنبية(FX):** تنفذ اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية (الفوركس) المتفق عليها مع جميع وكالات الأمم المتحدة (الواردة في المذكرة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي) التي تطبق أسعار السوق المنشورة من قبل جمعية تجار العملات لكل من الشمال والجنوب على التوالي، وتشديد الضوابط على معاملات (الفوركس). وستلتزم اليونيسف، في إطار عنصر التحويلات النقدية غير المشروطة، بالآلية المعززة لتحويل النقد الأجنبي التي تم الاتفاق عليها مع البنك في تشرين أول (نوفمبر) 2022.

105. **التدقيق:** سيخضع المشروع لترتيبات المراجعة المطبقة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف على النحو المنصوص عليه في إطار الإدارة المالية والإدارية. وستعمل الوكالتان المتلقيتان على إتاحة البيانات المالية المدققة والتقارير المصاحبة للبنك الدولي. وسوف تحتفظان بالسجلات التي تثبت جميع النفقات المتعلقة بسحب العائدات، ويجب أن تلزمان شركاءها المنفذون على الاحتفاظ بتلك السجلات.

106. **خطة دعم التنفيذ:** سيجري البنك مراجعات نصف سنوية لدعم التنفيذ لأنشطة المشروع.

ج. **المشتريات**

107. ستتبع اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على غرار التمويل الإضافي الجاري، إجراءات التوريد الخاصة بهما كترتيبات اشتراء بديلة (APA) مقبولة للبنك بموجب **اتفاقيات** أخرى، ويسمح بها القسم الثالث من سياسة إطار المشتريات 3. و. ويرد وصف تفصيلي لترتيبات الشراء في إطار المشروع في الملحق 1.

108. تعتبر ترتيبات الاشتراء البديلة ترتيبًا مناسبًا للغرض للأسباب الآتية:

أ) تتمتع اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحضور قوي على الأرض، وقد أثبتا أنهما مجهزان جيدًا للعمل في مناطق النزاع وما بعد النزاع في اليمن، ولديهما القدرة على الوصول إلى المستفيدين الأكثر تضررًا.
ب) تقع أنشطة الشراء المقترحة في إطار هذا المشروع ضمن ولاية اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتمتلك هذه الوكالات إجراءات المسار السريع للبلدان في حالات الطوارئ مثل اليمن حيث يوجد فريق دعم طوارئ قُطري مخصص لضمان تقديم الدعم الفني والتنفيذي المطلوب في الوقت المناسب.
ج) يوجد لدى اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي آليات للتأهب والتعبئة، تمكن من الشراء الأمثل في حالات الطوارئ.
د) توفر ترتيبات الشراء الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمانات معقولة تشير إلى أن تمويل البنك الدولي سيستخدم للغرض المقصود.

د. **السياسات التنفيذية القانونية**

	هل نُفِذ المشروع؟
مشاريع على الممرات المائية الدولية (السياسات التنفيذية OP 7.50)	لا
مشاريع في المناطق المتنازع عليها (السياسات التنفيذية OP 7.60)	لا

ه. **الجانب البيئي والاجتماعي**

109. **الجانب البيئي.** إذا لم تدار أنشطة مشروع التمويل الإضافي الثاني بشكل مناسب، على غرار المشروع الجاري، قد تؤدي إلى ظهور مخاطر يواجهها العمال وعلى صحة المجتمع وسلامته، وكذلك على البيئة. قد تتسبب الأنشطة الممولة في إطار المكون الثاني في حدوث آثار سلبية، لا سيما أنشطة النقد مقابل العمل لفرص التوظيف المؤقتة للسكان المتأثرين، وأنشطة الأصول المجتمعية لدعم بناء البنية التحتية المجتمعية الصغيرة والفرص الاقتصادية، ومرونة سوق الغذاء التي ستمول المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) من خلال تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووكالة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر (SMEPs)، وبرنامج ضمان التمويلات في اليمن لتوفير المزيد من الفرص الاقتصادية المستدامة. تم إعداد خطط الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCPs) وخطط إشراك أصحاب المصلحة (SEPs)، والاتفاق عليها من قبل البنك والوكالات المستفيدة. وراجعت الوكالات المتلقية هذه الوثائق التي تم إعدادها في إطار المشروع الجاري وأفصحت عنها قبل التقييم. وتضمنت المراجعات دروسًا من تجربة تنفيذ المشروع الجاري.

110. وبحسب تقييم المخاطر والآثار البيئية في إطار المشروع الجاري، من المتوقع أن تكون هذه المخاطر خاصة بالموقع، ويمكن أن تكون عكسية، ومنخفضة الحجم بشكل عام، ويمكن التخفيف من حدتها باتباع التدابير المناسبة. بناءً على تجربة تنفيذ المشروع الجاري، هناك خطر من التهديدات الأمنية وحوادث السلامة على الطرق التي قد تحدث في إطار التمويل الإضافي الثاني، لا سيما في إطار مكون التحويلات النقدية غير المشروطة. يُتوقع أيضًا وجود مخاطر محتملة على الصحة والسلامة المهنية إذا لم يتم تنفيذ التدابير المناسبة لأن المشروع في إطار برنامج النقد مقابل العمل سيوفر فرص عمل مؤقتة لعدد كبير من أفراد المجتمع المحلي غير المهرة، والأميين إلى حد كبير، والذين لديهم معرفة أو خبرة قليلة أو معدومة في تطبيق مقاييس الصحة والسلامة المهنية.

111. الجانب الاجتماعي. سيحقق التمويل الإضافي الثاني، على غرار المشروع الجاري، العديد من الفوائد الاجتماعية للمجتمعات المستهدفة والسكان المعرضين للخطر. لا يُتوقع أن تؤدي أنواع التدخلات في إطار المشروع إلى نزوح مادي أو اقتصادي. ومع ذلك، قد تكون هناك حالات قد تكون فيها الأرض مطلوبة لتطوير البنية التحتية المجتمعية، وستكون هذه الاحتياجات المحتملة للأراضي ضئيلة ومن المتوقع أن يتم تلبيتها من خلال مساهمات المجتمع، وهي ممارسة شائعة في المنطقة المحلية، كما يتم قبولها وممارستها في إطار المشروع الأم والتمويل الإضافي.

112. يمكن أن تشمل الآثار والمخاطر الاجتماعية السلبية المحتملة إمكانية وجود قضايا تتعلق بالعمل، ومخاطر صحة المجتمع وسلامته، ووقوع الاحتيال، واستبعاد الفئات المهمشة من المدفوعات في إطار مكون التحويل النقدي، واحتمال استحواذ النخبة على الاستثمارات من قبل المستفيدين المتنفذين و/ أو الذين يحظون بصلات أفضل لدى الجهات المتنفذة في إطار تدخلات النقد مقابل العمل وأصول المجتمع. وهناك وصف لمتطلبات التخطيط وترتيبات التنفيذ لمعالجة هذه الآثار والمخاطر الاجتماعية السلبية المحتملة في أطر الإدارة البيئية والاجتماعية الحالية للتمويل الإضافي. سيتم تحديث أطر الإدارة البيئية والاجتماعية هذه وتطبيقها في إطار التمويل الإضافي الثاني.

113. يطبق المشروع إجراءات مكثفة ويولي العناية الواجبة الخاصة بالمشاريع في حالات الحاجة الملحة للمساعدة أو القيود المفروضة على القدرات (الفقرة 12 من سياسة البنك الخاصة بتمويل المشاريع الاستثمارية (IPF)). على هذا النحو، على الرغم من الكشف عن خطة إشراك أصحاب المصلحة (SEP) وخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) المحدثة عند تقييم المشروع، إلا أن جميع أدوات الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) الأخرى سيتم تحديثها، بما في ذلك إطار الإدارة البيئية والاجتماعية (ESMF)، وتطبيقها في إطار التمويل الإضافي الثاني، في غضون شهرين من نفاذ المشروع.

114. النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV). سيستمر التمويل الإضافي الثاني المقترح في ضمان تعميم التدخلات التي تراعي الفوارق في النوع الاجتماعي في جميع مكونات المشروع، مما يخلق مسارات للتوظيف والمشاركة في المجتمع، ويلعب دورًا رئيسيًا في بناء القدرة على الصمود أمام الصدمات، وتحسين سبل العيش، وتخفيف القيود الاجتماعية. وستكون الالتزامات المدرجة للنوع الاجتماعي محددة في مكونات المشروع. تم إجراء تقييم لمخاطر العنف المبني على النوع الاجتماعي في إطار المشروع الرئيسي؛ وبناءً عليه تم تطوير خطة عمل للتعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي لمعالجة المخاطر المحتملة للاستغلال والاعتداء الجنسيين/ التحرش الجنسي. وسيتم تحديث خطة العمل هذه لمزيد من التنفيذ في إطار التمويل الإضافي الثاني.

115. آلية التظلم (GM). ستستمر اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحمل المسؤولية العامة لإدارة الشكاوى المتعلقة بالمشروع ومعالجتها، بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية (في إطار المكون 1). وسيستمر مركز الاتصال الذي أنشأته اليونيسف، والذي يديره الآن الصندوق الاجتماعي للتنمية، في العمل في إطار التمويل الإضافي الثاني. كما سيواصل الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة استخدام أنظمتهما الخاصة بالإدارة العامة لتسجيل الشكاوى الواردة وإبلاغ اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واتفق كل من اليونيسف/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة، في إطار المشروع الجاري، على آلية للإبلاغ عن الجدول الزمني وتوزيع المسؤوليات من أجل تحسين الرقابة على الشكاوى وإدارتها. وستستمر هذه الآلية في العمل في إطار التمويل الإضافي الثاني.

116. سوف يواصل التمويل الإضافي الثاني استخدام نظام آلية تقديم الشكاوي المتكامل المحسن بناءً على الخبرة والأنظمة التي تم وضعها في إطار مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة (ECRP) وتنفيذها في إطار المشروع الجاري. استخدم الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، في ظل هذا النظام ، في إطار المكون الثاني، مجموعة متنوعة من طرق الاتصال لتقديم المظالم، بما في ذلك استخدام صناديق الشكاوى أو المكالمات الهاتفية المجانية، أو الرسائل النصية القصيرة، أو الواتس آب، أو البرقيات، أو الفاكس، أو النماذج عبر الإنترنت، أو ورسائل البريد الإلكتروني أو الرسائل الاعتيادية، أو من خلال الزيارات المكتبية الشخصية أو من خلال التفاعلات وجها لوجه مع موظفي المشروع. وسيستمر مركز اتصال التابع للطرف الثالث الذي يقوم بالرقابة في العمل تحت التمويل الإضافي الثاني. وسيواصل الصندوق الاجتماعي للتنمية، في إطار المكون 1، بإشراف من

اليونيسف، تشغيل نظام تقديم الشكاوى المخصص، والذي يتألف من مركز اتصال يدعم خطوط متعددة مع وصول مجاني إلى الهواتف المحمولة والخطوط الأرضية.

117. للتخفيف من المخاطر والآثار المحتملة، قامت الوكالات المنفذة بتطوير أطر الإدارة البيئية والاجتماعية بما يتماشى مع الإطار البيئي والاجتماعي (ESF) للبنك الدولي. وتتضمن أطر الإدارة البيئية والاجتماعية أحكامًا تنظم الأمور الآتية: (1) تحديد الآثار البيئية المحتملة لتدخلات المشروع، (2) تقييم الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، (3) تخفيف المخاطر والآثار بشكل مناسب، بما في ذلك مخاطر الصحة والسلامة المهنية. وستقوم الوكالات المنفذة، في إطار التمويل الإضافي الثاني، بتحديث أطر الإدارة البيئية والاجتماعية على أساس تجربة التنفيذ للتمويل الأصلي والتمويل الإضافي لتعكس أي تغييرات في إطار التمويل الإضافي الثاني. علاوة على ذلك، سيتم تمحيص المشاريع الفرعية وفقًا للمعايير البيئية والاجتماعية التي سيتم تضمينها في أطر الإدارة البيئية والاجتماعية، وسيتم إعداد أدوات التقييم البيئي اللاحقة الخاصة بالموقع حسب الحاجة أثناء التنفيذ وقبل تنفيذ أي أنشطة مادية.

118. أنشأ كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة، كجزء من المشروع الجاري، أنظمة الإدارة البيئية والاجتماعية مع وضع سياسات وإجراءات وقدرات وموارد مناسبة، مع التركيز على الصحة والسلامة المهنية. وستواصل وكالات الأمم المتحدة، بموجب التمويل الإضافي الثاني المقترح، تنفيذ برامج بناء القدرات التي تستهدف مجموعات مختلفة ومجالات محددة، بما في ذلك بناء قدرات الموظفين المعنيين ومقدمي الخدمات المشاركين في تنفيذ المشروع في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وإطار الصحة والسلامة المهنية، بالإضافة إلى برنامج بناء القدرات لمديري المشاريع والمشرفين والاستشاريين والمقاولين على أدوات الصحة والسلامة المهنية وتطبيقها في هذا المجال.

خامسًا. خدمة معالجة المظالم - مشاريع وعمليات البنك الدولي

119. معالجة المظالم. يمكن للمجتمعات والأفراد الذين يعتقدون أنهم يتأثرون سلبًا بمشروع يدعمه البنك الدولي تقديم شكاوى من خلال آليات التظلم الحالية على مستوى المشروع أو من خلال خدمة معالجة المظالم التابعة للبنك (GRS). تضمن خدمة معالجة المظالم مراجعة الشكاوى المستلمة على الفور من أجل معالجة المخاوف الناتجة عن تنفيذ المشروع. ويمكن للمجتمعات والأفراد المتضررين من المشروع تقديم شكواهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للبنك (AM). وتضم هذه الآلية هيئة التفتيش، التي تحدد ما إذا كان الضرر قد حدث، أو يمكن أن يحدث، نتيجة عدم امتثال البنك لسياساته وإجراءاته، وتضم مجلس خدمة حل النزاعات (DRS)، الذي يوفر للمجتمعات والمقترضين الفرصة لمعالجة الشكاوى من خلال حل النزاع. ويمكن تقديم الشكاوى إلى مدير إدارة البنك في أي وقت بعد إبلاغ إدارة البنك بالمخاوف مباشرة وبعد إعطاء الإدارة فرصة للرد. للحصول على معلومات حول كيفية تقديم الشكاوى من خلال خدمة معالجة المظالم (GRS) بالبنك، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الآتي: http://www.worldbank.org/GRS، أما إذا أردت الحصول على معلومات حول كيفية إرسال الشكاوى عبر آلية المساءلة بالبنك، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني الآتي: https://accountability.worldbank.org

سادساً: جدول موجز بالتغييرات التي طرأت

	طرأ عليه تغيير	لم يتغير
إطار النتائج	✓	
المكونات والتكلفة	✓	
تاريخ (تواريخ) سداد القرض	✓	
الوكالة المنفذة		✓
الأهداف التنموية للمشروع		✓
الإلغاءات المقترحة		✓
إعادة التوزيع بين فئات الصرف		✓
ترتيبات الصرف		✓
المواثيق القانونية		✓
ترتيبات مؤسسية		✓
الإدارة المالية		✓
الاشتراء		✓
تغيير (تغييرات) أخرى		✓

سابعا: التغيير (التغييرات) التفصيلية

المكونات

اسم المكون الحالي	التكلفة الحالية (# مليون دولار أمريكي)	الإجراء	اسم المكون المقترح	التكلفة المقترحة (# مليون دولار أمريكي)
التحويلات النقدية غير المشروطة.	334.00	منَقَّح	التحويلات النقدية غير المشروطة.	468.50
حزم مركزة على المناطق الجغرافية للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في تلك المناطق.	137.60	منَقَّح	حزم مركزة على المناطق الجغرافية للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في تلك المناطق.	193.50
إدارة المشاريع، والرقابة والتقييم، وبناء قدرات	32.30	منَقَّح	إدارة المشاريع، والرقابة والتقييم، وبناء قدرات	48.90

المؤسسات الوطنية.			المؤسسات الوطنية.	
مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات	0.00	No Change	مشروع الاستجابة الطارئة للأزمات	0.00
الإجمالي	**503.90**			**710.90**

تاريخ (تواريخ) سداد القرض

قرض/ إئتمان/ صندوق إئتماني	الحالة	تواريخ السداد الفعلي	تواريخ السداد الحالية	تواريخ السداد المقترحة	الموعد النهائي المقترح لطلبات السحب
مؤسسة التنمية الدولية-D7620	فعال	30 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2026	30 أبريل 2027
مؤسسة التنمية الدولية-D7630	فعال	30 ديسمبر 2022	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2026	30 أبريل 2027
مؤسسة التنمية الدولية-E0060	فعال	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2026	30 أبريل 2027
مؤسسة التنمية الدولية-E0070	فعال	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2024	31 ديسمبر 2026	30 أبريل 2027

المدفوعات المتوقعة (بالدولار الأمريكي)

السنة المالية	المبلغ السنوي	المبلغ المتراكم
2021	30,971,649.27	30,971,649.27
2022	272,170,518.71	303,142,167.98
2023	105,834,175.42	408,976,343.40
2024	50,000,000.00	458,976,343.40
2025	116,953,656.60	575,930,000.00
2026	99,970,000.00	675,900,000.00
2027	35,000,000.00	710,900,000.00
2028	0.00	710,900,000.00
2029	0.00	710,900,000.00

أداة تصنيف مخاطر العمليات المنهجية (الفرز)

فئة المخاطر	أحدث تقرير عن حالة التنفيذ والنتائج (ISR)	التصنيف الحالي
السياسة والحوكمة	● مرتفع	● مرتفع
الاقتصاد الكلي	● مرتفع	● مرتفع

استراتيجيات وسياسات القطاع	متوسط	متوسط
التصميم الفني للمشروع أو البرنامج	متوسط	متوسط
القدرة المؤسسية للتنفيذ والاستدامة	متوسط	كبير
الجانب الإئتماني	مرتفع	مرتفع
الجانب البيئي والاجتماعي	مرتفع	مرتفع
أصحاب المصلحة	كبير	كبير
مخاطر أخرى		
المخاطر الكلية	مرتفع	مرتفع

المعاهدات القانونية - التمويل الإضافي الثاني لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ والاستجابة لجائحة كوفيد-19 (P180358)

الأقسام والوصف
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). الجدول 2. القسم الأول. ل. 1. يجب على المستلم، في موعد لا يتجاوز ثلاثة (3) أشهر من تاريخ السريان، إطلاع وكيل (وكلاء) الإشراف الخارجي (TPMA) على المستجدات المتعلقة بالشروط المرجعية المرضية للمؤسسة، ومن ثم الاحتفاظ بها بعد ذلك خلال الأجزاء ذات الصلة بتنفيذ المشروع ، يتم تمويلها من عائدات التمويل على النحو المبين في الجدول في القسم الرابع، أ. من الجدول الزمني 2 لاتفاقية التمويل، لتنفيذ عملية الإشراف الذي يتولاه طرف ثالث على تنفيذ المشروع. وعند اختيار وكيل إشراف خارجي، يجب أن يتم مشاركة الشروط المرجعية الملائمة، وطلب تقديم العروض أو وثيقة معادلة، وتقرير عن تقييم المقترحات ومسودة العقد في الوقت المناسب من قبل المستلم حتى تراجعها المؤسسة الدولية للتنمية قبل وضعها في صيغتها النهائية. وسيكون أمام مؤسسة الدولية للتنمية سبعة (7) أيام عمل لتقديم أي تعليقات ليأخذها المستلم بعين الاعتبار، وبعد ذلك ستناقش المؤسسة الدولية للتنمية والمتلقي العملية التي يجب اتباعها.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الجدول 2. القسم الأول، ل،2. يجب أن يغطي كل تقرير مراقبة يعده وكيل (وكلاء) الإشراف الخارجي فترة ثلاثة (3) أشهر. ويجب على المتلقي، بعد مراجعته، وفي موعد لا يتجاوز عشرة (10) أيام عمل بعد استلامه، إتاحة تقرير الإشراف الخارجي لمؤسسة الدولية للتنمية.
اليونيسف. الجدول 2. القسم الأول، ز، 2. يجب أن يغطي كل تقرير إشراف خارجي يعده وكيل (وكلاء) الإشراف الخارجي دورة دفع واحدة للتحويل النقدي. ويجب على المتلقي بعد مراجعته، وفي موعد لا يتجاوز 15 يومًا بعد استلامه، إتاحة تقرير الإشراف هذا للمؤسسة.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الجدول 2. القسم الأول. ل. 5. يجب على المستفيد، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومشروع الأشغال العامة، ووكالة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتناهية الصغر، حسب مقتضى الحال، تطبيق آلية التظلم، بموجب شروط وهيكل يرضي المؤسسة الدولية للتنمية.
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الجدول 2. القسم 1. م. 1. يجب على المستلم في موعد لا يتجاوز أربعة (4) أشهر بعد تحديث تاريخ السريان وتزويد المؤسسة الدولية للتنمية بخطة العمل السنوية والميزانية للسنة التقويمية 2023، ويجب بعد ذلك، في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني (يناير) من كل عام، إعداد وتقديم خطة عمل سنوية وميزانية للمؤسسة، وتزويدها بجميع الأنشطة المقترح تضمينها في المشروع، وخطة تمويل مقترحة للنفقات المطلوبة لمثل هذه الأنشطة، مع تحديد المبالغ المقترحة ومصادر التمويل والتكاليف المشروعة.
اليونيسف. الجدول 2. القسم 1. ح. 1. يجب على المستفيد أن يعد خطة عمل وميزانية سنوية تحتوي على جميع الأنشطة المقترح تضمينها في الأجزاء المعنية من المشروع وخطة تمويل مقترحة للنفقات اللازمة لمثل هذه الأنشطة، مع تحديد المبالغ المقترحة، ومصادر التمويل والتكاليف المشروعة ويقدمها لمؤسسة الدولية للتنمية، في موعد لا يتجاوز 31 كانون الثاني (يناير).
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الجدول 2. القسم الثاني. أ. 1. يجب على المستلم أن يقدم لمؤسسة الدولية للتنمية كل تقرير مشروع في موعد لا يتجاوز خمسة وأربعين (45) يومًا بعد نهاية كل جدول زمني، يغطي ذلك الجدول الزمني، أو وفقًا للوتيرة الذي تتفق عليه مؤسسة الدولية للتنمية والمتلقي كتابة. ويجب على المستلم التأكد من أن كل تقرير مشروع يحتوي على مستجدات تنفيذ الأنشطة بموجب خطة الاشتراء.
اليونيسف. الجدول 2. القسم الثاني. أ. 1. يجب على المستلم أن يقدم لمؤسسة الدولية للتنمية كل تقرير مشروع في موعد لا يتجاوز خمسة وأربعين (45) يومًا بعد نهاية كل جدول زمني، يغطي ذلك الجدول الزمني، أو وفقًا للوتيرة الذي تتفق عليها المؤسسة الدولية للتنمية والمتلقي كتابة. ويجب

على المستلم التأكد من أن كل تقرير مشروع يحتوي على مستجدات تنفيذ الأنشطة بموجب خطة الاشتراء.

الشروط

النوع	صدر التمويل	وصف
الصرف	المؤسسة الدولية للتنمية/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير	اليونيسف. الجدول 2. القسم الرابع ب. لا يجوز سحب المبالغ المدفوعة في الحالات الآتية: (أ) تغطية النفقات قبل تاريخ التوقيع على اتفاقية التمويل، (ب) لغايات الدفع الرقمي التجريبي بموجب الفئة (1)، (د)، وكما هو منصوص عليه في الجزء 1.2 من المشروع، حتى يقوم المستلم بإجراء تقييم لتحسين تصميم نموذج الدفع الرقمي التجريبي وتحديث دليل عمليات الشراء (POM) بإضافة قسم ذو صلة حول الدفع الرقمي التجريبي، بما في ذلك، خطة عمل، ومعايير الأهلية المطبقة على المستفيدين من الدفع الرقمي، بشكل ومضمون مرضيين للمؤسسة. (ج) لتغطية نفقات الطوارئ، بموجب الفئة (3)، وكما هو منصوص عليه في الجزء 4 من المشروع، ما لم تقتنع مؤسسة التنمية الدولية بذلك، وإخطار المستلم برضاها، أنه قد تم استيفاء جميع الشروط التالية فيما يتعلق بالنفقات المذكورة: (1) (أ) أن المتلقي قد أشار إلى وقوع أزمة أو حالة طوارئ فعلية، وقدم للمؤسسة طلبًا لسحب مبالغ التمويل بموجب الفئة (3)، (ب) وافقت المؤسسة على هذا القرار وقبلت الطلب المذكور، وأبلغت المستلم به. (2) أن يعتمد المتلقي دليل مكون الاستجابة في حالات الطوارئ المحتملة (CERC) وخطة عمل الطوارئ بالشكل والمضمون المقبولين لدى مؤسسة الدولية للتنمية. (ج) لغايات دفع المبالغ لأشخاص أو كيانات، أو من أجل استيراد السلع، إلا إذا كانت هذه الدفعات أو الاستيراد، محظورة، حسب علم المؤسسة الدولية للتنمية، بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفصل السابع من ميثاق للأمم المتحدة.

النوع	صدر التمويل	وصف
النفاذ	المؤسسة الدولية للتنمية/ البنك الدولي للإنشاء والتعمير	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لن تصبح اتفاقية التمويل سارية المفعول حتى يتم تقديم دليل مرضٍ لمؤسسة التنمية الدولية على أن المتلقي قد قام بتحديث وعرَضَ دليل عمليات المشروع بموجب شروط مرضية للمؤسسة.

النوع	صدر التمويل	وصف
الصرف	المؤسسة الدولية للتنمية /البنك الدولي للإنشاء والتعمير	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. الجدول 2. القسم الرابع. ب. 1 - لا يجوز السحب في الحالات الآتية: (أ) المدفوعات التي ستغطي النفقات قبل تاريخ اتفاقية التمويل. (ب) بالنسبة للمدفوعات بموجب الفئات (1) (أ) و 1 (ب) و 1 (ج) و (1) (د)، يجب على المستلم أن يقوم بما هو آتِ: (1) إعداد خطط الإدارة الاجتماعية والبيئية وخطط التقييم البيئي والاجتماعي الخاصة بالموقع والإفصاح عنها واعتمادها، وفقًا لخطة الالتزام البيئي والاجتماعي (ESCP) المؤرخة في 2 آذار (مارس) 2023. (ب) لتغطية نفقات الطوارئ، بموجب الفئة (3)، وكما هو منصوص عليه في الجزء 4 من المشروع، وبعد اقتناع المؤسسة بذلك وإخطار المستلم برضاها، أنه قد تم استيفاء جميع الشروط التالية فيما يتعلق بالنفقات المذكورة : (1) (أ) أن المستلم قد أشار إلى وقوع أزمة أو حالة طوارئ فعلية، وقدم

		للمؤسسة طلبًا لسحب مبالغ التمويل ضمن الفئة (3)، (ب) وافقت المؤسسة على هذا القرار وقبلت الطلب المذكور وأبلغت المستلم به. (2) أن يعتمد المتلقي دليل مكون الاستجابة لحالات الطوارئ المحتملة (CERC)، وخطة عمل الطوارئ بالشكل والمضمون المقبولين لدى المؤسسة. (ج) لغايات دفع المبالغ لأشخاص أو كيانات، أو من أجل استيراد السلع، إلا إذا كانت هذه الدفعات أو الاستيراد، محظورة، حسب علم المؤسسة الدولية للتنمية، بموجب قرار صادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في الفصل السابع من ميثاق للأمم المتحدة.

Click here to en

ثامنا. إطار النتائج والرصد

إطار النتائج
الدولة: جمهورية اليمن
التمويل الإضافي الثاني لمشروع تعزيز الحماية الاجتماعية في حالات الطوارئ ومواجهة فيروس كورونا

الهدف / الأهداف التنموية للمشروع

ينطوي الهدف الإنمائي للمشروع على توفير التحويلات النقدية، والتوظيف المؤقت، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي، والمتضررين من فيروس كورونا، والصراع، والصدمات المتعلقة بالمناخ، وكذلك تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية.

مؤشرات الهدف الإنمائي للمشروع حسب الأهداف/ النتائج

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
توفير التحويلات النقدية			
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي (مؤشر النتائج المؤسسية، العدد)		0.00	1,500,000.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع.**	
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد) (مؤشر النتائج المؤسسية ، العدد)		0.00	1,500,000.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع.**	
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي - اناث (مؤشر النتائج المؤسسية، العدد)		0.00	720,000.00

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
أفراد الأسرة (عدد)		0.00	9,350,000.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح	**الأساس المنطقي:** **ل لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع.**		
عدد الأسر المستفيدة من برنامج النقد مقابل الغذاء (العدد)		0.00	106,500.00
الإجراء: تم تعديل هذا المؤشر	**الأساس المنطقي:** **تعديل تاريخ الهدف النهائي بما يتماشى مع تاريخ الإغلاق الجديد: إزداد الهدف بمقدار 72300 أسرة.**		
عدد الأسر المستفيدة (صندوق الرعاية الاجتماعية) (العدد)		0.00	9,300.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح	**الأساس المنطقي:** **تعديل تاريخ الهدف النهائي بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع: إزداد الهدف بمقدار 4338 أسرة.**		
عدد المستفيدات (اناث) (العدد)		0.00	111,600.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح	**الأساس المنطقي:** **تعديل تاريخ الهدف النهائي بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع: إزداد الهدف بمقدار 76920 مستفيد.**		
عدد المستفيدين (أطفال) (العدد)		0.00	153,000.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح	**الأساس المنطقي:** **تعديل تاريخ الهدف النهائي بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع: إزداد الهدف بمقدار 107690 طفل.**		
توفير العمل المؤقت			
عدد المستفيدين المباشرين من العمالة بأجر (العدد)		0.00	155,208.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح	**الأساس المنطقي:**		

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
		لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع. ارتفع المؤشر المستهدف بمقدار 54539 مستفيد.	
عدد المستفيدات (اناث) (العدد)		0.00	33,710.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجدي لإغلاق المشروع. ارتفع المؤشر المستهدف بمقدار 12701 مستفيد.**	
عدد المستفيدين (نازحين) (العدد)		0.00	22,281.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع. ارتفع المؤشر المستهدف بمقدار 6545 مستفيد.**	
زيادة فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية للسكان المتأثرين			
عدد الأشخاص الذين لديهم إمكانية وصول أكبر إلى الخدمات الأساسية. (العدد)		0.00	1,122,880.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع. ارتفع المؤشر المستهدف بمقدار 339092 مستفيد.**	
نصيب الإناث من هذا العدد (العدد)		0.00	528,397.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع. ارتفع المؤشر المستهدف بمقدار 169546 مستفيد.**	
عدد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يدعمها المشروع (العدد)		0.00	10,009.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح		**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع. ارتفع المؤشر المستهدف بمقدار 3810 مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.**	

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها الإناث ويدعمها المشروع (العدد)		0.00	2,778.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع. ارتفع المؤشر المستهدف بمقدار 1143 مؤسسة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة.**		
الأشخاص الذين حصلوا على خدمات الصرف الصحي المحسنة للحد من الأمراض التي تنقلها المياه والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ (العدد)		0.00	272,845.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع. ارتفع المؤشر المستهدف بمقدار 35000 مستفيد.**		
تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية			
لقد نُقِلت وظائف تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة بالكامل إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية (نعم / لا)		لا	نعم
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح	**الأساس المنطقي:** **لقد خضع موعد الهدف النهائي للمراجعة بما يتماشى مع الموعد النهائي الجديد لإغلاق المشروع..**		

مؤشرات النتائج الوسيطة حسب المكونات

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
المكون الأول: التحويلات النقدية غير المشروطة			

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي (مؤشر النتائج المؤسسية، العدد)		0.00	1,500,000.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد) (مؤشر النتائج المؤسسية، العدد)		0.00	1,500,000.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
المستفيدون من برامج شبكة الأمان الاجتماعي - اناث (مؤشر النتائج المؤسسية، العدد)		0.00	720,000.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد المناطق حيث يمكن للمستفيدين تلقي تحويلات نقدية غير مشروطة رقميًا (رقم)		0.00	6.00
الإجراء: هذا المؤشر جديد	**الأساس المنطقي:** **سيقيس هذا المؤشر المكون الفرعي المضاف حديثًا للمناطق حيث يمكن للمستفيدين الحصول على إعاناتهم النقدية رقميًا.**		
المكون الثاني: دعم يركز على المناطق الجغرافية للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية			
عدد المستفيدات من العمل بأجر (النقد مقابل الغذاء) (العدد)		0.00	3,920.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل بأجر (النقد مقابل الغذاء) (العدد)		0.00	23,520.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
عدد المستفيدين المباشرين من العمالة بأجر (النقد مقابل العمل) (العدد)		0.00	77,500.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد المستفيدات (اناث) (عدد)		0.00	23,310.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل بأجر (أفراد عائلات المستفيدين المباشرين) (النقد مقابل العمل) (العدد)		0.00	372,312.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد الأشخاص الذين لديهم فرصة وصول أكبر للحصول على الخدمات الأساسية (النقد مقابل العمل) (العدد)		0.00	452,750.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
الأمتار المكعبة من مشاريع المياه التي تم إنشاؤها / إعادة تأهيلها (النقد مقابل العمل) (متر مكعب (m3))		0.00	46,066.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
إعادة تأهيل مساحة الأراضي الزراعية والمصاطب (النقد مقابل العمل) (هكتار (Ha))		0.00	2,477.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
طول الطرق التي خضعت للتحسين (النقد مقابل العمل) (بالكيلومتر)		0.00	209.00

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد المستفيدين المباشرين من العمالة بأجر (أصول المجتمع) (العدد)		0.00	51,993.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد المستفيدات (#)		0.00	2,167.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمالة بأجر (أصول المجتمع) (العدد)		0.00	311,958.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد الأشخاص الذين لديهم فرصة وصول أكبر من غيرهم إلى الخدمات الأساسية (الأصول المجتمعية) (العدد)		0.00	670,130.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
الأمتار المكعبة من المسطحات المائية التي تم إنشاؤها/ إعادة تأهيلها (الأصول المجتمعية) (متر مكعب (m3))		0.00	147,402.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
مساحة الأراضي الزراعية التي أعيد تأهيلها (أصول مجتمعية) (هكتار)		0.00	5,012.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
طول الطرق التي خضعت للتحسين (أصول المجتمع) (كيلومترات)		0.00	163.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي يمكنها الاستفادة من نظام ضمان المحافظ الجديد الموجود في برنامج ضمان التمويلات اليمني الجديد (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	6.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المضمونة بالرسملة الجديدة لبرنامج ضمان التمويلات اليمني (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	3,754.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد جمعيات الادخار والقروض القروية (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	715.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتلقى المساعدة الفنية والمنح والمتخصصة في انتاج الغذاء وتسهل توزيعه (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	6,255.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
دعم جمعيات الأعمال في القطاعات المستهدفة مباشرة من خلال المنح والمساعدة الفنية (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	50.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
عدد الوظائف الموسمية والدائمة المأجورة والجديدة والمدعومة (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء) (العدد)		0.00	21,595.00

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
المكون 3: إدارة المشروع، والرقابة، والتقييم، وبناء قدرات المؤسسات الوطنية			
المستفيدون الذين خضعوا للمسح والذين أشاروا إلى تلقيهم مبلغ الإعانات الفعلي (اليونيسف) (النسبة المئوية)		0.00	98.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
تلقى المشروع الشكاوى واستجاب لها في غضون جدول زمني حدده المشروع وأبلغه للجمهور (اليونيسف) (النسبة المئوية)		0.00	100.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
المستفيدون الذين شملهم الاستطلاع وأعربوا عن رضاهم (اليونيسف) (نسبة مئوية)		0.00	100.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
المستفيدون الذين شملهم الاستطلاع والذين أشاروا إلى استلامهم لمبلغ الدفعة الفعلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (نسبة مئوية)		0.00	98.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
تلقى المشروع الشكاوى واستجاب لها في غضون جدول زمني حدده المشروع وأبلغه للجمهور (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (النسبة المئوية)		0.00	90.00
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
أعرب المستفيدون الذين شملهم الاستطلاع عن رضاهم عن تدخلات المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) (النسبة المئوية)		0.00	80.00

المؤشر	التعاقد القائم على الأداء	خط الأساس	الهدف النهائي
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
اعتماد وتنفيذ خطة عمل بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية (نعم/ لا)		No	Yes
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
اعتماد وتنفيذ خطة عمل بناء القدرات لمشروع الأشغال العامة (نعم/ لا)		No	Yes
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			
التأثير الإيجابي، للحزم ذات التركيز الجغرافي، على الأمن الغذائي وسوء التغذية المستمر بعد عام واحد من انتهاء التدخلات في المجتمعات المستهدفة (نعم / لا)		No	Yes
الإجراء: لقد خَضَعَ هذا المؤشر للتنقيح			

خطة المراقبة والتقييم: تعيين مؤشرات هدف تنمية المشروع

المؤشر	التعريف/ الوصف	التكرار	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	الجهة المسؤولة عن جمع البيانات
المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	تكرار استخدام بيانات الدفع من قبل وكالات الدفع في نظام المعلومات الإدارية للمشروع، وتسويتها من قبل الوكالة المنفذة بعد كل دورة دفع.	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد)		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم	تكرار استخدام بيانات الدفع من قبل وكالات الدفع في	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية

			المحرز في العمل.	نظام المعلومات الإدارية للمشروع، وتسويتها من قبل الوكالة المنفذة بعد كل دورة دفع.	
المستفيدات من برامج شبكات الأمان الاجتماعي.		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	تكرار استخدام بيانات الدفع من قبل وكالات الدفع في نظام المعلومات الإدارية للمشروع، وتسويتها من قبل الوكالة المنفذة بعد كل دورة دفع.	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
أفراد الأسرة		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	البيانات التي استرجعتها الوكالة المنفذة من نظام المعلومات الإدارية للمشروع عند تكرار استخدام نفس بيانات الدفع وتسويتها بعد كل دورة دفع.	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد الأسر المستفيدة من برنامج النقد مقابل التغذية.		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد الأسر المستفيدة (صندوق الرعاية الاجتماعية).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدات (اناث).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع البيانات عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين (أطفال).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين المباشرين من العمل بأجر		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد المستفيدات (اناث)		كل ستة اشهر	تقارير البيانات	جمع بيانات المشروع الفرعي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/

			الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد المستفيدين (النازحين)		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد الأشخاص الذين لديهم فرصة أكبر في الوصول إلى الخدمات الأساسية.		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد الإناث		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي يدعمها المشروع.		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تديرها الإناث ويدعمها المشروع.		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
الأشخاص الذين حصلوا على خدمات الصرف الصحي المحسنة للحد من الأمراض التي تنقلها المياه والتي تفاقمت بسبب تغير المناخ		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
تم نقل وظائف تنفيذ برنامج التحويلات النقدية غير المشروطة بالكامل إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية، والإشراف الخارجي والتقدم المحرز في العمل	تقارير البيانات الإدارية والإشراف الخارجي والتقدم المحرز في العمل.	اليونيسف/ الصندوق الاجتماعي للتنمية

خطة المراقبة والتقييم: تعيين مؤشرات النتائج الوسيطة					
المؤشر	التعريف/ الوصف	التكرار	مصدر البيانات	منهجية جمع البيانات	المسؤولية عن جمع البيانات
المستفيدون من برامج شبكات الأمان الاجتماعي.					
المستفيدون من برامج شبكات الأمان - التحويلات النقدية غير المشروطة (العدد).					
المستفيدات من برامج شبكات الأمان الاجتماعي.					
عدد المناطق حيث يمكن للمستفيدين تلقي تحويلات نقدية غير مشروطة رقميًا.					
عدد المستفيدات من العمل بأجر (النقد مقابل الغذاء).		كل شهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل بأجر (النقد مقابل الغذاء).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين المباشرين من العمل بأجر (النقد مقابل العمل).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدات.			تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.		
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل بأجر (أفراد عائلات المستفيدين المباشرين) (النقد مقابل العمل).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد الأشخاص الذين يتمتعون بفرص وصول أكبر من غيرهم للخدمات الأساسية (النقد مقابل العمل).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
الأمتار المكعبة من المسطحات المائية التي تم تشييدها/ إعادة تأهيلها (النقد مقابل العمل).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية

			المحرز في العمل.	ووكيل الإشراف الخارجي.	
إعادة تأهيل الأراضي الزراعية والمصاطب (النقد مقابل العمل).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
طول الطرق التي خضعت للتحسين (النقد مقابل العمل).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد المستفيدين المباشرين من العمل المأجور (الأصول المجتمعية).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد المستفيدات.		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد المستفيدين غير المباشرين من العمل المأجور (الأصول المجتمعية).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد الأشخاص الذين لديهم فرص اكبر في الوصول إلى الخدمات الأساسية (الأصول المجتمعية).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
الأمتار المكعبة من المسطحات المائية التي تم تشييدها/ إعادة تأهيلها (الأصول المجتمعية)		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
مساحة الأراضي الزراعية الخاضعة لإعادة التأهيل (أصول مجتمعية)		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
طول الطرق التي خضعت للتحسين (أصول المجتمع).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
عدد مؤسسات التمويل الأصغر التي يمكنها الاستفادة من نظام ضمان الحوافظ المالية الجديد		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية

في برنامج ضمان التمويلات اليمني (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).			المحرز في العمل.	ووكيل الإشراف الخارجي.	
عدد قروض الشركات الصغيرة والمتوسطة المضمونة بالرسملة الجديدة لبرنامج ضمان التمويلات في اليمن (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).					
عدد جمعيات الادخار والقروض القروية (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتلقى المساعدة الفنية والمنح المتخصصة في إنتاج الغذاء وتسهل توزيعه (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع البيانات عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية
دعم جمعيات الأعمال في القطاعات المستهدفة مباشرة من خلال المنح والمساعدة الفنية (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع البيانات عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
عدد العمالة الموسمية والدائمة المأجورة والمدعومة (الفرص الاقتصادية ومرونة سوق الغذاء).		كل ستة اشهر	تقارير البيانات الإدارية والتقدم المحرز في العمل.	جمع بيانات المشروع الفرعي عن طريق الشركاء المنفذين ووكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
المستفيدون الذين خضعوا للمسح وأشاروا إلى استلامهم مبلغ الإعانة الفعلي (اليونيسف).		كل ستة اشهر	جمع البيانات عن طريق وكيل الإشراف الخارجي.	المسوحات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
تلقى المشروع المظالم ونظر فيها وحلها في غضون جدول زمني تم تحديده وإبلاغه للجمهور. (اليونيسف)		كل ستة اشهر	جمع البيانات عن طريق وكيل الإشراف الخارجي.	المسوحات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
المستفيدون الذين شملهم الاستطلاع وأعربوا عن رضاهم (اليونيسف).		كل ستة اشهر	جمع البيانات عن طريق وكيل الإشراف الخارجي.	المسوحات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية

المستفيدون الذين شملهم المسح وأفادوا باستلام مبلغ الدفعة الفعلي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).		كل ستة اشهر	المسوحات التي نفذها وكيل الإشراف الخارجي.	الاستطلاعات والاستبيانات والمقابلات الهاتفية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
تلقى المشروع المظالم ونظر فيها وحلها في غضون جدول زمني تم تحديده وإبلاغه للجمهور. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)		كل ستة اشهر	البعثات والتقارير المرحلية.	استطلاعات بواسطة وكيل الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
المستفيدون الذين شملهم المسح وأعربوا عن رضاهم عن تدخلات المشروع (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).		كل ستة اشهر	الاستطلاعات التي أجراها وكيل الإشراف الخارجي.	الاستبيانات والمقابلات الهاتفية.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق الاجتماعي للتنمية/ مشروع الأشغال العامة
اعتماد وتنفيذ خطة عمل بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية.		كل ستة اشهر	تقارير مرحلية.	جمع البيانات عن طريق وكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي / الصندوق الاجتماعي للتنمية
اعتماد وتنفيذ خطة عمل بناء القدرات لمشروع الأشغال العامة.		كل ستة اشهر	تقارير مرحلية.	جمع البيانات عن طريق وكيل الإشراف الخارجي.	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ مشروع الأشغال العامة
استمر الأثر الإيجابي للحزم ذات التركيز الجغرافي على الأمن الغذائي وسوء التغذية بعد عام واحد من انتهاء التدخلات في المجتمعات المستهدفة.					

الملحق 1: ترتيبات التنفيذ وخطة الدعم

1. **سيستمر تنفيذ التمويل الإضافي من قبل اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي- على غرار المشروع الرئيسي- بموجب اتفاقية إطار الإدارة المالية، بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الأشغال العامة.** ستكون اليونيسف الوكالة المشرفة على المكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة)، بينما سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الوكالة المشرفة على المكون الثاني (الحزم المركزة جغرافياً للحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية). ستستخدم كلتا الوكالتين جزءًا من المنحة لإدارة المشروع، وتكاليف الرقابة والتقييم في إطار المكون 3. وستدخل اليونيسف في اتفاقية فرعية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ المكون 1، بينما سيدخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اتفاقيات فرعية مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر (لصالح الصندوق الاجتماعي للتنمية) لتنفيذ المكونات الفرعية 2.1 و2.2 و2.4) ومشروع الأشغال العامة (لتنفيذ المكون الفرعي 3.2). وتخضع هذه الاتفاقيات لموافقة البنك الدولي.
2. ستكون اليونيسف، بصفتها متلقية لمنحة المؤسسة الدولية للتنمية، مسؤولة عن مشتريات الخدمات المالية من مزوديها، وخدمات الإشراف الخارجي، ونظام المعلومات الإدارية، وبناء القدرات، ودعم الجودة، وإعداد التقارير ووظائف الاتصالات الخارجية. وسيمنح الصندوق الاجتماعي للتنمية حق الوصول إلى وحدات نظام المعلومات الإدارية اللازمة لأداء وظائفه بناءً على بروتوكولات إدارة البيانات التي طورتها اليونيسف من أجل ضمان حماية البيانات.
3. يعمل البنك الدولي مع الصندوق الاجتماعي للتنمية ويدعمه منذ إنشائه في عام 1996. ويدعم البنك والمانحون الآخرون الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال الصراع، مما يسمح له بالاحتفاظ بقدراته التشغيلية. وأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية سجل أداء حافل، وسمعة طيبة كمؤسسة قادرة وذات مصداقية ومحايدة سياسياً على مستوى الدولة وتتمتع بحضور وظيفي/ وصول إلى جميع المناطق في الدولة تقريبًا. تمكن الصندوق الاجتماعي للتنمية بنجاح من التنقل في المشهد السياسي المعقد، مع الاحتفاظ باستقلاليته التشغيلية أثناء الاتصال مع العديد من السلطات. يؤكد التقييم المؤسسي للصندوق الاجتماعي للتنمية لعام 2019 الذي أجراه البنك الدولي بأن التقييم شامل ويشير إلى مجالات محددة للتحسين. كما نُفِذَ تقييم مؤسسي مماثل لمشروع الأشغال العامة، وهي مؤسسة كان البنك يعمل معها لتقديم مشاريع بنية تحتية كثيفة العمالة منذ التسعينيات. تُستخدم هذه التقييمات، جنبًا إلى جنب مع تقييم الجاهزية الخاص بالتحويلات النقدية الموحدة للصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالتنسيق مع المانحين الآخرين، لتوجيه دعم بناء القدرات للصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة. وسيواصل البنك أيضًا تقديم الدعم المباشر لبناء القدرات لهذه المؤسسات، بما في ذلك من خلال الدورات التدريبية (مثل التدريب الأخير لموظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية على الرصد والتقييم والاتصالات) والندوات (مثل التحويلات النقدية).

دعم التنفيذ والرقابة

4. سيواصل البنك الدولي، على غرار المشروع الجاري، مراقبة تقدم المشروع من خلال الآتي: (1) بعثات دعم التنفيذ نصف السنوية، (2) اجتماعات لاستعراض التقدم مع الوكالات المنفذة والشركاء المنفذين حسب الحاجة. وستقدم الوكالات المنفذة أيضًا تقارير مرحلية مؤقتة نصف سنوية للبنك، بما في ذلك الإبلاغ عن الامتثال البيئي والاجتماعي. علاوة على ذلك، سيتلقى البنك تقارير الرقابة التي ينفذها وكيل الإشراف الخارجي من كلا الوكالتين وفقًا لجداول التقديم الخاصة بكل منهما على النحو المبين في اتفاقيات التمويل.

الترتيبات الائتمانية

الإدارة المالية

5. **ترتيبات الإدارة المالية:** سيعتمد المشروع على ترتيبات الإدارة المالية الحالية المطبقة في إطار المشروع الجاري، مع اعتماد تدابير التخفيف المتفق عليها مع البنك الدولي طوال فترة تنفيذ المشروع.

6. **إعداد التقارير المحاسبية والمالية:** سوف تقوم اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بما يلي: (1) الاحتفاظ بنظام إدارة مالية، بما في ذلك السجلات والحسابات، بما يكفي ليعكس المعاملات المتعلقة بالأنشطة، وفقًا لمتطلبات اللوائح المالية للأمم المتحدة، (2) الاحتفاظ بحساب دفتر أستاذ منفصل (حساب رصد المنح) في دفاترهم لتسجيل المعاملات المالية لهذا المشروع، (3) إعداد تقارير مالية مرحلية (IFRs) على أساس ربع سنوي، وفقًا للمعايير المحاسبية الموضوعة، ووفقًا للوائح المالية للأمم

المتحدة، وبالصيغة المتفق عليها مع البنك بما يكفي لتعكس النفقات المتعلقة بالمشروع. سيتم تقديم التقارير المالية المرحلية إلى البنك الدولي في موعد لا يتجاوز 45 يومًا بعد نهاية كل ربع سنة.

7. الضوابط الداخلية: تطبق اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي منهجية منسقة لإطار التحويلات النقدية (HACT) تتطلب تقييم شركاء اليمن، وعمليات فحص ومراجعة دورية منتظمة (لشركاء اليمن الذين يتلقون أموالاً تتجاوز عتبة معينة). ولضمان تطبيق ضوابط كافية على استخدام الأموال، ستضمن كلتا الوكالتين المتلقيتين ما يلي:

أ) يتألف الفريق المالي الموجود في الميدان من موظفين مؤهلين بشكل كافٍ لمراجعة جميع المستندات الداعمة الأصلية للمشروع والاحتفاظ بها بشكل صحيح (وحثهم على الاحتفاظ بها). وسيضمن فريق الشؤون المالية أيضًا وجود الضوابط المناسبة على استخدام الأموال وأن المدفوعات تتم بموجب النفقات المشروعة مع مراعاة التوفير والكفاءة.

ب) سيساعد فريق الامتثال، أو ما من ينوب مكانه، في كلتا الوكالتين المتلقيتين فرق التمويل الخاصة بهما لضمان وضع الترتيبات لوصول الأموال إلى المستفيدين الشرعيين.

ج) ستضمن الفرق المالية لكلا المستفيدين وجود التدابير المناسبة لمنع إزدواجية الأنشطة.

د) تنفذ وكالات الإشراف الخارجي وفرق التمويل و/ أو الرقابة والتقييم (M&E) التابعين للجهات المتلقية المراجعات المالية والفنية الكافية بانتظام.

هـ) في حالة المدفوعات للأفراد، سيضمن المتلقون تقديم الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول (حيثما كان ذلك ممكنًا) أو توفير مقدمي الخدمات المالية أو طرق أخرى يمكن أن توفر مستوى عالٍ من التأكيد على وصول الأموال إلى المستفيدين المقصودين.

و) ستتأكد الجهات المتلقية من مراجعة التقارير المالية المرحلية والموافقة عليها بشكل صحيح قبل تقديمها إلى البنك. بالإضافة إلى ذلك، لن تشمل النفقات الواردة في التقارير المالية المرحلية (IFR) السلف بخلاف تلك المتفق عليها سابقًا مع البنك والتي تم الإفصاح عنها في هذه التقارير.

اليونيسف:

أ) تتأكد اليونيسف من دقة قائمة المستفيدين النهائيين، وتحديثها في الوقت المناسب، وتقديمها إلى وكلاء الإشراف الخارجي لمراجعة عينات من تلك القوائم.

ب) ستحتفظ اليونيسف ومقدمو الخدمات المالية المشاركون بجميع السجلات ذات الصلة التي تثبت جميع النفقات الناتجة عن عائدات المنحة.

ج) ستضمن اليونيسف حصول كل مستفيد على إيصال مطبوع بالمبلغ الموزع يوضح ما هو آتٍ: (1) تاريخ الدفع، (2) اسم المستفيد، (3) اسم الوسيط، (4) سعر الصرف وبالريال اليمني.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

أ) ستكفل فرق تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الإشراف والدعم (OST) وجود الترتيبات اللازمة لوصول الأموال إلى المستفيدين الشرعيين والتأكد من وجود التدابير المناسبة لمنع الازدواجية في الأنشطة.

ب) سيضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن قائمة المستفيدين من النقد مقابل العمل دقيقة، ومحدثة في الوقت المناسب، ويتم تقديمها إلى وكلاء الإشراف الخارجي لمراجعة العينات.

8. تدفق الأموال: سيستخدم المشروع طريقة التقارير المرحلية IFR لتدفق الأموال إلى الوكالتين المستفيدتين. إن شكل ومضمون التقارير المرحلية المستخدمة حاليًا في إطار المشروع الجاري مقبولان وسيتم استخدامهما في إطار التمويل الإضافي الثاني. ستواصل اليونيسف، في إطار المكون 1، استخدام طريقة تدفق الأموال المطبقة حاليًا للمكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة). سيستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طريقة التنفيذ المباشر إلى أقصى حد ممكن، للتخفيف من أي مخاطر مرتبطة بالسلف المقدمة إلى الشركاء المنفذين، والتي من خلالها ستتدفق الأموال من البنك إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثم إلى المستفيدين/ المتلقين النهائيين لتجنب المرور عبر حسابات وسيطة.

9. ستبذل كلتا الوكالتين المتلقيتين كل الجهود لضمان وصول الأموال إلى المستفيدين النهائيين مع توفير الأدلة الكافية.

10. تتبع وكالات الأمم المتحدة سعر الصرف الأجنبي المعلن شهريًا للأمم المتحدة لغرض التسجيل في نظامها المحاسبي. ويراقب

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أداء البنوك التجارية التي أودع أموال المشاريع لديها وتسلمها للمشاريع لضمان حصول هذه المشاريع على أفضل الأسعار.

11. تصرف وكالات الأمم المتحدة المبالغ بالدولار الأمريكي، ويحصل الشركاء المنفذون على أسعار السوق بناءً على أسعار السوق للمعاملات الجارية واليومية فيه من خلال الجمعية اليمنية للصرافين. ويتبع الشركاء المنفذون المذكرة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشركاء المنفذين بشأن أسعار الصرف، والتأكد من أن البنوك التجارية التي يتعاقدون معها تطبق هذه الأسعار.

12. إذا كان الشريك المنفذ مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية هو الجهة التي ستقوم بالدفع، يتم تحويل المبلغ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الصندوق بالدولار الأمريكي، ويقوم الصندوق بتحويل المبلغ عند السداد باستخدام أسعار السوق للشمال والجنوب حسب اتفاق المذكرة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البنك الدولي. في حال كان الشريك المنفذ كيانًا حكوميًا على المستوى اللامركزي، يتم تحويل المبلغ من وكالة الأمم المتحدة إلى مكتب المحافظة بالريال اليمني وفقًا لمعدلات السوق حسب المذكرة التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويتم التحويل بواسطة وكالة الأمم المتحدة.

13. ستكون طريقة دورة الدفع ضمن المكون 1 (التحويلات النقدية غير المشروطة)، كما يلي:

أ) ستقوم اليونيسف، خلال ثمانية إلى تسعة أيام قبل تاريخ إطلاق دورة الدفع، بتحويل المبلغ بالدولار الأمريكي إلى مقدمي الخدمات المالية بناءً على الاحتياجات المقدرة في الشمال والجنوب.
ب) سيتم تحديد الأسعار التي سيحول بها مقدمو الخدمات المالية المبالغ بالدولار الأمريكي إلى الريال اليمني، قبل أسبوع واحد من بدء دورة الدفع، لتوزيعها على المستفيدين في الشمال والجنوب بما يعادل سعر الصرف في اليوم السابق المحدد من قبل جمعية تجار العملات (CTA) في الشمال والجنوب.
ج) ستقوم اليونيسف بصرف المبالغ بالدولار الأمريكي لمقدمي الخدمات المالية بناءً عقود الصندوق الاجتماعي للتنمية موقعة مع مقدمي الخدمات المالية[28]. وسيعتمد الصرف على تقديم مقدمي الخدمة للضمانات المصرفية لليونيسف بالريال اليمني بقيمة ثمانية في المائة أعلى من المبلغ المحسوب وبناءً على سعر الصرف في اليوم السابق من تاريخ إصدار الضمانات المصرفية البنكية للشمال المشار إليه على الموقع الإلكتروني *https://t.me/s/NewsExchange*. سيتم تقديم الضمان (الضمانات) من بنك (بنوك) ضامنة معتمدة مسبقًا من قبل اليونيسف في الشمال.
د) سيقوم مقدمو الخدمات المالية بتحويل المبالغ بالدولار الأمريكي إلى ريال يمني لتوزيعها على المستفيدين وفقًا لبنود وشروط العقد وقائمة الدفع النهائية.
ه) إذا ظلت المبالغ بالريال اليمني غير مدفوعة في نهاية دورة الدفع، فيجب إعادة أموال المشروع إلى حساب اليونيسف بالدولار الأمريكي بسعر الصرف المربوط في بداية دورة الدفع.
و) يتم التعاقد مع مقدمي الخدمات المالية من خلال عملية العطاءات التنافسية التي تضعها اليونيسف، وسيقدم مقدمو الخدمات المالية المختارون تحليلًا مفصلاً لتكاليف التنفيذ (رسوم المعاملات)، ويجب عملية تحويل العملات (العملات الأجنبية) منفصلة تمامًا عن أي تكاليف تشغيلية أخرى، بما في ذلك إدارة السيولة.
ز) تراقب اليونيسف والصندوق الاجتماعي للتنمية كل دورة دفع على أساس الوقت الحقيقي من خلال نظام المعلومات الإدارية، ويتلقى المشروع تقرير مرحلي يومي من مزودي الخدمات المالية بالإضافة إلى تقرير نهائي موحد بعد انتهاء دورة الدفع.

14. سوق صرف العملات الأجنبية: تنفذ اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي استراتيجية الفوركس المتفق عليها مع جميع وكالات الأمم المتحدة (الواردة في المذكرة التوجيهية لصرف العملات الأجنبية الحاصة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للشركاء المنفذين) والتي تراعي أسعار السوق المنشورة من قبل جمعية تجار العملات في الشمال والجنوب تباعًا لتشديد

[28] ستكون هذه الطريقة قابلة للتطبيق فقط على أول دورة دفع بموجب التمويل الإضافي الثاني. بعد ذلك، ستتعاقد اليونيسف مباشرة مع مقدمي الخدمات المالية.

الضوابط على معاملات الفوركس. بالنسبة لليونيسف وفيما يتعلق ببرنامج التحويلات النقدية غير المشروطة في اليمن، ستلتزم اليونيسف بآلية الصرف الأجنبي المنظمة للتحويلات النقدية التي تم الاتفاق عليها مع البنك في تشرين ثاني (نوفمبر) 2022.

15. **التدقيق:** سيخضع المشروع لترتيبات المراجعة المطبقة على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف وفقًا للاتفاقية الإطارية للإدارة المالية. وسيوفر كلا المستلمين البيانات المالية المدققة والتقارير المصاحبة للبنك الدولي. وسوف يحتفظون (أو حثهم على الاحتفاظ) بجميع السجلات التي تثبت جميع النفقات المتعلقة بسحب العائدات.

الاشتراء

16. سيطبق التمويل الإضافي الثاني (**AF2**) المقترح، وعلى غرار المشروع الجاري، ترتيبات الشراء البديلة (**APA**) باستخدام لوائح المشتريات وقواعدها وسياساتها وإجراءاتها الخاصة باليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتشمل الأنشطة الرئيسية المدعومة التحويلات النقدية غير المشروطة (**UCTs**)، والنقد مقابل الغذاء، والنقد مقابل العمل، والأصول المجتمعية والفرص الاقتصادية، ومرونة سوق الغذاء في إطار المكونين الأول والثاني. وسيستعين التمويل الإضافي المقترح بعدد من الخدمات الاستشارية والمساعدة الفنية المدفوعة لدعم تنفيذ المشروع بما في ذلك إجراء تقييمات تشاركية لأصول المجتمع واحتياجاته.
17. سيقوم المشروع، من خلال الشركاء المنفذين الداعمين لوكالات الأمم المتحدة والصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، بتمويل تكاليف المشاريع الفرعية (التي سيتم تحديدها بناءً على احتياجات وأولويات المجتمع) من خلال المقاولين وأفراد المجتمع. وسيقدم الشركاء المنفذون[29] عروض الأسعار للمشتريات غير المباشرة والمشتريات المباشرة وفقًا للترتيبات الموضحة في دليل عمليات المشروع والتي تتوافق مع إجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي[30] واليونيسيف. لقد كان أداء الشركاء المنفذين مرضيًا في إطار المشروع الجاري (وكذلك في إطار مشروع الاستجابة للأزمات الطارئة الذي أغلق في آذار (مارس 2022) (**P159053**). لم يتم تسجيل أي مشاكل خلال عمليات الفحص العشوائي وأنشطة التدقيق التي أجريت حتى الآن.
18. سيمول المشروع، في إطار المكون 1، شراء الخدمات الاستشارية بما في ذلك رسوم وكالة الدفع لتقديم معونات التحويلات النقدية للمستفيدين، والتيسير الميداني والتواصل، وسير آلية التظلم، والمراقبة الميدانية. وسيمول المكون الثاني المشاريع الفرعية المجتمعية كثيفة العمالة التي ينفذها متعاقدون من القطاع الخاص، من خلال تمويل تكاليف المشاريع الفرعية. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر هذا المكون الدعم للمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر (**SMEs**)، من خلال منح التمويل، والمساعدة الفنية، والخدمات الاستشارية، وتكاليف التشغيل من تنمية المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر (**SMED**)، ووكالة تنمية المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر (**SMEPS**). وسيشمل المكون شراء الأعمال المدنية للأعمال الصغيرة التي سينفذها المقاولين المحليين، أو من خلال التعاقد مع المجتمع، وشراء السلع ومواد البناء والأدوات ذات الصلة، التي يمكن شراؤها محليًا، للمشاريع الفرعية، وشراء الخدمات الاستشارية ذات الصلة والمساعدات الفنية.
19. سيمول المكون 3 تكاليف التقييم وبناء قدرات المؤسسات الوطنية، وخدمات الاتصالات، وأنشطة التدقيق، وتقييمات الأثر، وتكاليف الاستشارات لبناء القدرات والتعاقد مع وكالات الإشراف الخارجي.
20. ستقوم اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإعداد خطط المشتريات للأشهر الـ 12 الأولى من تنفيذ المشروع عن طريق التفاوض، ربما يتم تأجيل تطبيق إستراتيجية مشتريات المشروع من أجل التنمية (**PPSD**) حتى وقت التنفيذ لأن هذه العملية طارئة. ستقوم اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي برصد التقدم المحرز في تنفيذ خطط المشتريات على النحو المعتمد من قبل البنك الدولي وتقديم تقارير إلى البنك الدولي للتحقق من اكتمال أنشطة المشتريات كجزء من التحقق من مخرجات المشروع.
21. تم اختيار وكالات الإشراف الخارجي في إطار المشروع الجاري بموجب اتفاقيات الأمم المتحدة طويلة الأجل (**LTAs**)، وستواصل وكالات الأمم المتحدة توظيف وكالات الإشراف الخارجي الحالية. في حالة الحاجة إلى توظيف وكيل إشراف خارجي جديد، لكل عملية اختيار، أو تحديد الشروط المرجعية الملائمة أو وثيقة معادلة، يجب مشاركة أسماء وملخص يشمل مؤهلات الجهة (الجهات) المرشحة من قبل الوكالات المتلقية حتى يراجعه البنك ويوافق عليها. لعبت خدمات وكيل الإشراف

[29] يمتلك كل من الصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة قواعد ولوائح مفصلة لجميع سياسات وإجراءات المشتريات ذات الصلة، والتي قيمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووافق عليها.
[30] في حالة عدم اتساقها، ستُعتَمَد سياسات وإجراءات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف.

الخارجي، التي اشترتها اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع الجاري، دورًا حاسمًا في التحقق من نتائج تنفيذ المشروع. مع محدودية الوصول داخل البلد المتضرر من النزاع، وبدون وجود البنك الدولي أو بعثاته في اليمن، فإن دور الطرف الثالث الذي يتولى الرقابة أمر بالغ الأهمية في التحقق من نتائج المشروع وتقييم جودة التنفيذ وجمع تعليقات المستفيدين. تقدم خدمات وكيل الإشراف الخارجي دعمًا فعالًا لجدوى وجودة تنفيذ المشروع والإشراف عليه. بشكل عام ، كان أداء وكيل الإشراف الخارجي مرضيًا، وكانت معايير إعداد التقارير كافية، ويتم إعداد التقارير في الوقت المناسب. ويعتبر التقرير المقدم إلى البنك الدولي من خلال الوكالات المتلقية شاملًا ومفصلًا.

22. سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف مسؤولين عن الآتي: (أ) إعداد وتحديث خطط المشتريات، (ب) تنفيذ خطط المشتريات على النحو المتفق عليه مع البنك الدولي، (ج) توفير تقارير حول التقدم المحرز في تنفيذ المشتريات كجزء من التقارير المرحلية نصف السنوية للمشروع، (د) ضمان الفرز المسبق للشركات/ الأفراد قبل منح أي عقد ممول من المشروع بموجب قوائم البنك الدولي التي تتضمن الشركات الخاضعة للعقوبات أو الموقوفة مؤقتًا (وهذا يشمل التأكد من أن شركاء اليمن لديهم إجراءات معمول بها لمثل هذا التدقيق).

23. **عناوين الشركاء المنفذين.** سيستمر تطبيق ترتيبات التنفيذ، في إطار المشروع الجاري، على هذا التمويل الإضافي الثاني. نظرًا لأن المشروع يتم تنفيذه من قبل وكالات الأمم المتحدة بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وبرنامج الأشغال العامة، فقد تم تقييم إجراءات الشراء لهذه الكيانات ووُجِدَ أنها مقبولة لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف.

24. **لقد صُنِفت مخاطر الشراء الإجمالية على أنها "مرتفعة"** نظرًا لاحتمال حدوث تأخير في التنفيذ/ التوريد بسبب الوضع الأمني في اليمن، بالإضافة إلى المنافسة المحدودة، وعدم توفر تقديم الخدمات في اليمن، ونظرًا لطبيعة أنشطة المشروع التي قد تتأثر بالوضع على الأرض في مناطق النزاع وما بعد النزاع. وتعتبر مخاطر الشراء المتبقية بعد تطبيق تدابير التخفيف "كبيرة".

الجدول 1: مخاطر الشراء

نوع المخاطر	الشراء	تقييم المخاطر: كبير
وصف المخاطر	• استجابة السوق المنخفضة والتأخيرات بسبب الأحداث غير المتوقعة مثل اندلاع الاشتباكات. • تنشأ صعوبات الخدمات اللوجستية، ولا سيما تلك المتعلقة بالاستيراد والنقل المحلي والتوزيع مثل إغلاق الطرق، والحاجة إلى الحصول على العديد من الموافقات الأمنية من العديد من الأحزاب السياسية. • التدخل السياسي غير المبرر الذي قد ينشأ من إشراك شريك (شركاء) منفذين محليين وعدم كفاية الرقابة من وكالات الأمم المتحدة. عليهم • قدرة المقاولين المنخفضة على تنفيذ المشروع على مستويات المجتمع. • نقص الوقود/ زيادة الأسعار التي قد تؤدي إلى انقطاع الوصول إلى مواقع المشاريع و/ أو تعليق مؤقت لهذه لمشاريع. • عدم إلمام بعض المجتمعات المحلية بإجراءات التعاقد مع المجتمع	
الإجراءات التخفيفية	• ستحدد استراتيجية المشتريات العامة من أجل التنمية (PPSD) مناهج الشراء وما يناسب الغرض من هذا المشروع. • تقوم الوكالات المتلقية بإجراء تنسيق مسبق مع مختلف الأحزاب السياسية في اليمن لضمان التنفيذ/ التسليم السلس. • تقدم الوكالات المتلقية تقارير متكررة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة التوريدات، مع استكمالها بتنفيذ اتصال مباشر ومنتظم بين فريق البنك والوكالات لمراجعة حالة الأنشطة. • سيقوم البنك بمراجعة خطط المشتريات وتحديثاتها والموافقة عليها، في حالة التعاقد مع وكيل جديد للإشراف الخارجي، وسيقوم البنك بمراجعة الشروط المرجعية ذات الصلة وملخص مؤهلات المرشح أو الجهة الموصى بها قبل إنهاء العقد وتوقيعه، ومراجعة تقارير وكيل الإشراف الخارجي، واتخاذ الإجراءات حسب الحاجة. • يجب على الشركاء المنفذين بناء قدرات الشراء للمقاولين المحليين على مستوى المجتمع. • يجب على الشركاء المنفذين، في إطار المكون الثاني، تطوير صيغة لتعويض المقاولين عن الخسائر	

نوع المخاطر	الشراء	تقييم المخاطر: كبير
	المتكبدة نتيجة لنقص الوقود/ زيادة الأسعار. • يقدم الشركاء المنفذون التدريبات اللازمة للمجتمعات المحلية حول آلية التعاقد مع المجتمع.	